مثقفون في خدمة الآخر

بيان ال 55 نموذجاً

تاليف: عادل سمارة

الناشر: صندوق الدراسات والنشر الفلسطيني، جلنديل، كاليفورنيا، الولايات المتحدة، ومركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية– رام الله

سنة النشر: 2003

إهداء وتقدير

إذا كان إهداء بعض الدراسات الى قطاع محدد من المجتمع المحلي او القومي او البشري، فإن هذا الكتاب مهدىً الى كل من هو موجه اليه، الى قطاعات عديدة من الناس الذين يكتبون كمثقفين ومفكرين ضد رأسمالية العولمة المتغوِّلة وإلى الذين يقرأون ما يُكتب وإلى الذين يُكتب إليهم وسيقرأون لاحقاً. فالكتاب بكل تواضع وتبسيط محاولة فكرية لمقاومة ثقافة العولمة، وردٌ موجة تخريب المثقفين وردٌ تخريب الطبقات الشعبية على صعيد الارض المحتلة كحالة اولية للوصول الى تخريب الطبقات الشعبية على الصعيدين العربي والاممي.

فلم يعد انحراف مثقف مجرد خسارة وطنية او قومية، بل هي خسارة للبشرية، إذا ما وضعنا في الاعتبار ان نهوض المقاومة البشرية لرأس المال في بلد ما هو نهوض لمختلف المجتمعات البشرية اينما كانت.

الثقافة هي السلاح الاول. فبدونه لا يمكن امشتاق الاسلحة الاخرى ولا التمكُّن من استخدامها. لذا يريدون ان يسقطوا من عقولنا وانفسنا سلاح الثقافة. ولكن هذه احدى محاولات التمسك به.

هذا الكتاب مُهدىً ايضا الى الصديق د. مسعد عربيد الذي راجع معي صفحاته وما احتوت من افكار وردود وإشكاليات.

المحتويات

مقدمتان

المقدمة الاولى

المقدمة الثانية

الفصل الاول

في الهوية والثقافة...مقاربة تنموية

من المثقف؟

المثقف من منظور انتاجي

في الحضارة والثقافة والتاريخ

الثقافة والهوية والهوية القومية

الصراع الداخلي في الهوية

في الثقافي والطبقي والقومي

الثقافة والهوية بين القطري والقومي

في الدفاع عن الهوبة

لماذا معركة الثقافة والهوية

الثقافة كايديولوجيا في خدمة الهيمنة

استدخال الهزيمة آلية للهيمنة الثقافية

من تصدير الثقافة الى "وكالة" تحرير المرأة

الهوية والثقافة والعولمة

الفصل الثاني

مثقفون في خدمة الآخر...لماذا؟

الثقافة المتخارجة: الكمبرادور الثقافي

موقعهم الطبقي والمجتمعي

لماذا ينحرف المثقف؟

في انحراف المثقف الفلسطيني

مؤثرات في انحراف المثقف الفلسطيني

1- حقبة المقاومة كحاضنة لانحراف المثقف

2- منعت الشرعية الانتفاضة المغدورة من خلق مثقفيها

3- دور الاحتلال في انحراف المثقف واستدخال الهزيمة

4- الاحتلال وانحراف المثقف في المناطق المحتلة عام 48

5- آلية مشروع الاحتلال في المناطق المحتلة عام 67 واثرها على المثقف

6- السلطة والتمويل وتطبيع المثقف.

7- المنظمات غير الحكومية وتشجيع الانحلاف

احتواء المثقفين العرب

هيمنة الصهيونية على الاكاديميا عالمياً وانحراف المثقف

من غياب النقد الثوري الى مديح السياسي

نموذج محطات في تخارج مثقفين فلسطينيين

ملحق رقم 1

ثبت ببعض المصطلحات

المقدمة الاولى

ينقسم هذا الكتاب الى جزئين. الجزء الاول فكري يتناول الثقافة والهوية من منظور مادي. فرغم ان هذا الكتاب موجه لنقد مواقف شريحة من المثقفين الفلسطينيين فيما يخص سلوكهم السياسي، الذي قد لا يعكس خطابهم الفني ولا سيما في حقبة المقاومة، ولكنه يعكس التحولات التي طرأت على قناعاتهم السياسية فتجلت في مواقف تُباعد بين نفسها وبين القضية والوطن.

وعلاوة على ان هذا النص هو مساجلة سياسية، إلا انه مقاربة أولية لمناقشة الثقافة والهوية تختلف عن المقاربات الادبية والايديولوجية وحتى السياسية الاخرى. انها مقاربة مادية قائمة على بُعد الانتاج.

لا ازعم انني اقدم مقاربة مكتملة في تناول الثقافة والهوية من منظور فلسفة الانتاج والتنمية، وإنما هي محاولة لتناول الثقافة والهوية من منظور الانتاج والتنمية وتأثير تخلفهما و/أو تقدمهما في مواقف وقنعات المثقف. أي رصد أثر الحياة المادية على مواقف المثقف كمواطن.

اما القسم الثاني فيتعرض لفريق من المثقفين الفلسطينيين وتحديداً هو فريق التسوية، محاولاً تناول الاسباب والمناخات التي ينحرف فيها المثقف. وحين نقدم الاسباب التي ادت او ساعدت على هذا الانحراف، لم يكن الهدف التماس الاعذار للانحراف بقدر ما هو التحريض من اجل التنمية بكافة جوانبها للوصول الى تجاوز الواقع. وهذا ما يحول المقاربة الى موضوع سياسي.

ينقسم فريق مثقفي التسوية الى مجموعتين رئيسيتين:

الاولى: المثقفون والاكاديميون ذوي الثقافة الغربية الراسمالية، ابناء وآباء المنظمات غير الحكومية ومنظمات ما يسمى بالمجتمع المدني وحقوق الانسان وهيئات حماية حقوق الانسان والنسوية الراسمالية الغربية.....الخ.

والثانية: مثقفو بقايا م.ت.ف الذين انتقلوا من المشروع الوطني التحرري الى مشروع أوسلو.

لا شك ان خلفية الطرفين مختلفة، مختلف منبت كل فئة عن الاخرى. ولكن ما يجمعهما اليوم على الاقل، دورهما في اخضاع الثقافي للسياسي. صحيح ان لمثقفي م.ت.ف تاريخ وباع طويلان في إخضاع الثقافي لقيادة م.ت.ف، ولكن للمثقفين المتغربنين دور هائل في إخضاع الثقافة والهوية العروبية والوطنية الفلسطينية للسياسي الاميركي وحتى الصهيوني.

لعب ولا زال المثقفون دوراً خطيرا في التطبيع مع الدولة الصهينية الاشكنازية ومع المركز الراسمالي الغربي. نعم مع المركز الراسمالي الغربي. ان علاقة الامة العربية مع هذا المركز هي علاقة دفاع في وجه عدوان طويل مستدام. ألم يكن تاريخنا الحديث هو النضال ضد الاستعمار؟ ألم تقم حركة التحرر الوطني العربية للتخلص من الاستعمار؟ ألم يخلق هذا الاستعمار الكيان الصهيوني الاشكنازي؟. إذن، كيف نقبل بتطبيع العلاقات والتبادل مع هذا المركز في الوقت الذي لم يوقف عدوانه ضدنا؟. هذه هي مشلكة الطبقات الشعبية العربية، او الامة العربية مع مستويين فيها هما السياسي والثقافي. لقد قامت الانظمة العربية بالتطبيع مع المركز الراسمالي الغربي. وهناك مثقفون عرب طبَّعوا مع هذا المركز، او عملوا كعملاء له (الاخوان أمين مثلاً في مصر) حتى قبل قيام انظمة بالتطبيع. وهناك مثقفون عرب طبعوا مع هذا المركز بعد ان قامت الانظمة بذلك (د. سعد الدين ابراهيم). المهم ان الثقافي والسياسي العربيين قاما بالتطبيع مع المركز الراسمالي ومن ثم قام الكثير من الانظمة العربية بالتطبيع مع الكيان الصهيوني الاشكنازي. إذن، فإن التطبيع مع المركز، كان مثابة مقدمة للتطبيع مع الكيان. اما المجال فلا يسمح لنا هنا بتفنيد التطبيع مع المركز من باب آثاره الاقتصادية في تعميق التبادل اللامتكافىء، واحتجاز تطور الوطن العربي وتعميق عدم التكافؤ بين اقطاره.

من هنا تبرز أهمية مناهضة التطبيع بحيث يتم الاعتناء بالذاكرة الشعبية العربية التي لم تنس ما فعله ويفعله المركز الراسمالي الغربي، وبالتالي علينا تطوير هذا الوعي وهذه الذاكرة وصولاً الى تشغيل كل مواطن عربي امرأة ورجلا في مشروع يومي حياتي

يقاوم التطبيع. واساس هذا المشروع ان يفكر المواطن يومياً بأن لا يستهلك منتجات المركز والكيان. ان هذا عمل يومي لكل مواطن لا يكلفه شيئاً، ولكنه يخدم الامة بما لا يقاس. فقط ان يشعر كل مواطن/ة ان عليه مقاطعة بضائعهم. بهذه المقاطعة يقوم المواطن بمشاركة مادية في المشروع التنموي العربي لأنه يحجب قرشا عن الافلات الى الدائرة المالية الجهنمية للعدو، ويبقي القرش في البلد. ومعروف بالطبع ان لفض استهلاك منتج مستورد سيقود عاجلاً أم آجلاً لمحاولة إنتاج هذه السلعة محلياً. يصبح المطلوب اذن تطبيق احدى مكونات مشروع التنمية بالحماية الشعبية وهو "الوعي بالاستهلاك او الاستهلاك الواعي".

ان قيام مثقفين بتبرير التطبيع والتسوية "الاعتراف بالكيان الصهيوني الاشكنازي" امر يطرح علينا الكثير، واقل هذا الكثير هو ماذا نسمي هذا الموقف؟ هل هو تهويد، اسرلة أم صهينة؟ لا شك ان البعض سيجفل من مجرد ذكر هذه الكلمات، ولا سيما حين نؤكد ان هذا الموقف هو "صهينة" لأن الاسرلة ليست سوى جنسية رسمية لمواطن دولة، والتهويد لا يصح ولا يُقبل، في الديانة اليهودية، إلا من طرف الأم. أما الصهينة فهي موقف ايديولوجي يؤمن باقامة دولة يهودية على ارض فلسطين واراض عربية اخرى وهذا ما يؤكد ان من يعترف بهذه الدولة الصهيونية هو عمليا من حَمَلَةْ هذه العقيدة. أما اذا راى البعض ان هذا كلام ثقيل، فإن إنكار حقوق شعبنا وامتنا أثقل بكثير . بإمكان أي شخص ان يعتنق ايديولوجيا معينة، بغض النظر عن قوميته ودينه. فبإمكان الاميركي او الاندونيسي او العربي ان يكون صهيونياً، ولكن لا يمكنه ان يكون إسرائيليا إلا إذا حمل جنسية اسرائيلية.

قد يقول البعض وما شأن هذا الرجل بهذه الامور، فلماذا لا يبقى في الابحاث الفكرية والنظرية فقد ينتج هناك افضل؟. ربما. ولكن هذا يعيدنا لجملة وردت سابقاً، من يقول الحقيقة؟. وإذا أعفى الكاتب نفسه من قول الحقيقة، فما جدوى كتابته، هل يبقى بعد ذلك من معنىً لادعائه انه كاتباً. يكسر في بعض الاحيان الكاتب يراعه اذا لم يعد امامه متسعاً لكتابة مشرفة، وفي أحيان اخرى على اليراع أن يكسر ذراع المثقف

المتزلَّف والمرتزق. لا بد للأقلام من كسر كثير من الاذرع بعد ان أُلحق الثقافي بالسياسي، فأُلحق الوطن بالقيادة، واصبحت سلامة القيادة هي غاية المنى. أليس في هذا جريمة ارتكبها المثقفون؟.

بودي قبل ان يفوتني الوقت الاشارة الى ان د. فيصل دراج قد انتج دراسة قيمة بعنوان "بؤس الثقافة الفلسطينية". وقد أنارت لي هذه الدراسة جوانب كثيرة وهامة. لكن دراسة فيصل اقتصرت على الثقافي الادبي في علاقته بالسياسي. وهذا انجاز هام. ولكن مأزقنا افظع من هذا بكثير. ورغم يسارية دراج الواضحة، إلا انه لم يعالج، بوضوح على الاقل، الجانب الطبقي في مسألة المثقفين المرتبطين بالسلطة او السلطان. أضف الى هذا ان الحقبة الحالية تحمل وتعلن دورا اكثر خطورة من ذي قبل في سلوك المثقف الفلسطيني. لقد تعولمت علاقة المثقف بالسياسي في وضعنا. بقدرة قادر انفتحت امام "مثقفنا" ابواب العالم، فمعروض عليه العمل مع الالمان "فريدريش ايبرت، و نيومان، ومع يو اس إيد"، ومع مؤسسات بريطانية وفرنسية واسترالية ومع دوائر مخابرات المركز الراسمالي كلها...الخ ووفرت هذه المؤسسات لمثقفينا مئات ملايين الدولارات ليكتبوا عن هنا!

لذلك، اصبح مطلوب دراسة سلوك هذا المثقف وليس انتاجه الادبي او الثقافي وحسب. وقد لا ابالغ ان انتاج هؤلاء المثقفين اصبح بالاساس انتاج تقارير وليس ابحاثاً. تقارير عن الوضع الاقتصادي الاجتماعي النسوي العمالي....الخ. وبالتالي، كان فيصل دراج محظوظا حيث كانت هناك نصوصاً ادبية ليناقشها، اما اليوم فهي تقارير وإن اتخذ بعضها شكل دراسات وابحاث.

على سبيل المثال لا الحصر، اثناء عملي كمستشار اقتصادي في مشروع درِّ الدخل التابع لوكالة الغوث عام 1994 Income Generation Project، قال لي السيد " آرني"، ماركسي نرويجي كان موظفاً في وكالة الغوث لتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، ان مؤسسة فافو FAFO وهي مؤسسة "متمفصلة – ويا للطرفة– عن اتحاد العمال النرويجي" بدأت العمل البحثي في الاراضي المحتلة منذ عام 1985، قال

لي انها مؤسسة مربوطة مع وزارة الخارجية النرويجية وان الاخيرة مربوطة مع الادارة الاميركية. اجرت هذه المؤسسة "فافو" عدة مسوحات عن المجتمع الفلسطيني في الضفة والقطاع بالعربية والانجليزية منها كتاب ***المجتمع الفلسطيني في غزة والضفة الغربية والقدس العربية: بحث في الاوضاع الحياتية***" وطبعته مؤسسة الدراسات الفلسطينية عام 1994. لكن الاكتشاف المهم ان منظمة "فافو" هذه كانت مهندسة اتفاق أوسلو![1]

بكلمة اخرى، فإن أقل مخاطر تَحَوُّل المثقفين الى كتبة تقارير وابحاث هو في الحقيقة انحطاط الاكاديميا من البحث الفكري الى كتابة التقارير. ولا تختلف النتيجة فيما يخص الاحزاب السياسية، فحينما يتحول المثقف او المفكر الحزبي الى مقرىء لخطب واقوال الامين العام، والى مجرد كاتب تقارير لدى الامين العام عن الساحات يكون ذلك مثابة عملية استئصال رحم توليد الكوادر الثورية النقدية ليتحول الحزب الى إجهاض ضخم، وبالتالي يصبح بدون سلاح النقد وبلا أداة لنقد السلاح.

على ان هناك مقدمات وخلل ذاتي أدت بهؤلاء المثقفين الى التحول الى كتبة تقارير. فهم في احضان قيادة م.ت.ف كانوا، أي كتاب الحركة الوطنية، تابعين للسلطان الذي عودهم على التوظيف وشغَّلهم في التنافس على مناصب الهيئات الادارية، تنافس على الحصص، تكبير الحصة على حساب الآخر. لقد تدهورت الهيئات الادارية عندها الى درجة ان بعض التنظيمات كان تعجز احيانا عن توفير كاتب او صحفي من كوادرها ليكون عضو مناسب في الهيئة الادارية، اي لتعبئة الفراغ المخصص لها بموجب المحاصصة، فتأتي الى المركز باشباه أميين كي لا تضيع الحصة!.

تعيدنا هذه المسألة مرة اخرى الى التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. فان حالة اللاجئين الاقتصادية، وبالتالي، فإن فرص تواجد المنتج المستقل والصغير غائبة الى حد كبير او معدومة. وهذا ما نقل فلسطينيي المخيمات في الاردن من 1967-1970 وفي لبنان من 1970-1978 وتقريبا حتى اليوم من معتمدين على مخصصات وكالة غوث

---

[1] شارك في تأليف هذا الكتاب من الجانب الفلسطيني د.حسن ابو لبدة، د. سليم تماري،، ريتا جقمان، ريما حمامي، ناهيك عن فريق واسع العدد ممن عملوا ميدانيا. اما المؤلفون المشاركون هؤلاء، فكانوا اعضاء في الوفود المفاوضة في أوسلو وغيرها.

وتشغيل اللاجئين (الاونروا) الى الاعتماد على قيادة م.ت.ف. وهو الامر الذي سهّل على المثقفين التحول الى موظفين مما افرغهم من دورهم التنويري فما بالك بالثوري.

ومن المؤسف ان قيادة م.ت.ف بعد اوسلو، وقيادات المنظمات غير الحكومية منذ خروج م.ت.ف من بيروت 1982، والقنصليات الاجنبية قد تمكنت من إبقاء المثقفين ضمن هذا التوجه. ولعل هذا هو الخلاف بين المواطن العادي الذي يشتغل في الانتاج الاقتصادي وبين المثقف. فلم تنجح قيادة م.ت.ف في الارض المحتلة ، اقصد قيادة السلطة، في إلحاق المواطن كتابع لها كما كان شأن المثقف. فالعامل او صاحب المشغل او المزرعة...الخ يعيشون من جهدهم او عملهم في ما يملكون. لا بل هم دافعي ضرائب للسلطة، ولذا، لا يمكن استقطابهم لصالح السلطة إلا اذا وفرت لهم أُعطيات، ومن يمكنه توفير ذلك لهؤلاء جميعاً. لذلك، وبعد ان اتضحت معالم الفساد في مبنى السلطة الفلسطينية، باعتبارهم غير ملوثين، نأى الناس بانفسهم عن السلطة وعن مشروع أوسلو نفسه ، ولم يبق حولها سوى هؤلاء المثقفين (الموظفين) فم يفعلوا ذلك. وهكذا، فإنه كما أدى الاستقطاب في علاقة مثقفي المدينة الصناعية في ايطاليا الى الابقاء على مثقفي الريف في مستوى متدنٍ، فإن قيادة م.ت.ف ابقت على مثقفي اللجوء تابعين لها مما حال دون تطورهم. فقد ظلوا بمستوى مثقفي الريف عند غرامشي.

لعلها مفارقة ملفتة للنظر ان المثقفين الفلسطينيين وهم على هذه الحال من التبعية للمستوى السياسي، يتفاخرون على العرب بما اسموه "الديمقراطية الفلسطينية". فإذا كانت محاصصة مقاعد م.ت.ف من اللجنة التنفيذية الى اتحاد الكتاب الى النقابات...الخ هي ديمقراطية فأين هو المبنى الشمولي؟.

بقي ان نقول، ان هذا الكتاب يرمي الى تحقيق صدمة وعي للقارىء، صدمة وعي هدفها التجسد في موقف صدامي، اي وعي يقود الى موقف ضد المثقف الذي يضع نفسه في خدمة الآخر، أي آخر، محلي او خارجي.

المقدمة الثانية

بخلاف الكثير من كتبي ومقالاتي، ترددت كثيراً قبل قراري نشر هذا الكتاب، وحذفت منه الاكثر. فهو كتاب تتداخل فيه أمور عدة، بعضها يقويه وبعضها يضعفه، بعضها يسمح بنعته انه تشهيري وبعضها يؤكد ان لقول الحقيقة ثمناً، وفي الاغلب ثمن باهظ.

بدأت التجميع لكتاب كهذا منذ النصف الاول من ثمانينات القرن العشرين عندما كنت في بريطانيا أنهي دراستي للدكتوراة. وتحديداً عندما دار جدل حامٍ أدى الى اغتيال صديقي المرحوم الفنان المبدع بلا منازع ناجي العلي الذي اعرف بالحدس دمه في ذمة من[2].

قبل وبعد اغتيال ناجي العلي دار جدل واسع، حرب مقالات بين ناجي العلي وأنا واصدقاء ضد التطبيع، وبين محمود درويش ورجاء النقاش وأصدقاء لهم مع التطبيع. وبعد اغتيال ناجي، وقبيل عودتي الى الوطن عام 1987 وضعت نسختين مما جمعته لهذا الكتاب عند صديق بريطاني من اصل ايرلندي، توبي شلي، على ان يرسله لي عندما اطلبه، ولكنه اضاع واحدة بعد ان ارسل اخرى مع المحامية ليئا تسيمل التي اوصلتني نسخة ناقصة ربما الوثائق الاكثر اهمية ولا سيما ما كتبه محمود درويش ضدنا في الاتحاد الظبيانية والاهرام القاهرية وما كتبه محمد الاسعد وغيره لصالحنا.

ترددت كثيراً ولا أزال. فقد وجدت ان الكثير من القضايا والمواقف والاحداث التي سأتعرض لها تصلح اكثر ان تُثبت في سيرة حياة. وجدت ان المثقفين وعلاقاتهم ودورهم وتوظيفهم وتثويرهم تحيط بحياتي من كل جانب. وتذكرت بما لا يسمح لي بالنسيان، ان جانباً كبيرا من حياتي هو صراع مع هذه الفئة التي لا أشعر بالاخلاص لها. وبصراحة أُشفق على الوطن والفقراء والمناضلين والاستشهاديين منها. فئة فيها الكثيرون ممن يبيعون ويشترون الافكار، وبالتالي يبيعون ويشترون تربية الناس، بورصة فكرية

---

[2] ليس من شأن المفكر ان يكون مشروع او مؤسسة مخابرات، ولكن للمفكر قدرته على تجميع المعطيات لتحليلها على ارضية الفكر والمجتمع والطبقات والسلطة والسيطرة والمصالح...الخ مما يمكّنه من الاستدلال وبالتالي الوقوف على اقرب العتبات لما جرى. لذلك اعتقد انني اعرف قاتل ناجي العلي، ولكنني متأكد انني لا استطيع قول ذلك. أليس هذا سبباً كافياً للتردد في كتابة هذا الكتاب؟.

فالفلوس، بورصة مواقف بالفلوس، وفي النهاية بورصة لبيع القضية والأمة. نعم، وجدتني كأنني اكتب سيرة حياة، وعندما قررت اصدار الكتاب اختصرت منه أكثره، ووضعت أقله.

تأكدت اثناء حيرتي وترددي تأكدت من حقيقة شعوري بالتأزُّم في الكتابة. أن تكون لديك في الكتابة موهبة ، ليس شرطاً ان تكون قد اكتسبت مرتبة. قد تكون قد نُئتَ تحت عبىءٍ لا يفارقك كما كانت الحُمَّى ملازمة لشاعرنا ابو الطيب المتنبي. ليست المشكلة في الكتابة، وإنما في تسطير الحقيقة او على الاقل تجسيد القناعة في سطور. واين؟ في مجتمع شرقي صغير ومحصور. مجتمع نهب لقوى عظمى واقليمية تتجاذبه وتؤثر عليه بهدف الذهاب به الى حتفه. في مجتمع يرى النقد رجماً بالحجارة او إطلاق نار. مجتمع يشعر كل شخص، في حدود ما يسيطر او "يَمونْ" بأنه الملك. فمن أنت حتى تنتقد الملك!.

يخضع المواطن في بلدي للاحتلال، وهو احتلال من نوع خاص، نعم من نوع خاص حتى لو اتهمني المحتل باللاسامية بسبب هذه العبارة. ولكن هذا ليس سوى قمة جبل الجليد. نعم، حتى لو استغربتم. فهناك معارك عديدة تُشغلنا عن النضال الحقيقي ضد الاحتلال:

مشغول مجتمعنا العربي في معارك القمع الذاتي الداخلي حيث يقمع الرجل المرأة، وهذه بالمناسبة وظيفة يومية تستنفذ منهما جهدا وزمنا، ويقمع الرجل المرأة في العمل كزميلة، ويقمع الابن البنت، وتقمع الام البنت لتؤكد لها من سن العاشرة انها مجرد مرشحة زوجة. زوجة بمعنى الجارية، فهي لحضرته واستخدامه ولراحته ولاستعراضه ولمرجلته. يقمع صاحب العمل العامل كما لو كان يملكه. وفي حين ان السلطة في الوطن العربي تشن حرباً اهلية بشكل يومي ضد الامة بكافة طبقاتها، وذلك عبر قمع الحريات والفساد، ومنع الاحزاب او إلحاق الاحزاب بها، او احتجاز التطور وعرقلة التنمية، وتعميق اللاتكافؤ بين الاقطار العربية...الخ فإننا نعيش تحت قمع افظع من إحتلالي. ما اقصده هنا ان هذه المعارك الداخلية تتلخص في محاولة كل شخص

ان يجعل من نفسه ملكاً في اصغر الدوائر المجتمعية. واذا كان/كانت مستنفذين في هذه المعارك العديدة واليومية فما الذي يبقى للنضالين الطبقي والقومي؟

يكمن هنا عبىء ان تكتب كتابة نقدية، فلا بد ان تدفع ثمنها. انها الأمانة، فمن الذي يقرر حملها، ومن الذي يمكنه حملها؟.أمانة الكتابة النقدية التي تتجنب الغالبية الساحقة في مجتمعنا وخاصة مثقفينا القيام بها ملتجئة الى جهاز الإعلام الشفوي الهائل، الاستغابة والنميمة حيث يقول المرء في السلطة واصحاب مواقع القوة ما قاله مالك في الخمر، وعندما يكتب يتجنب كل ذلك!. وهذا ما يحول دون تحول افكاره الى جزء من مشروع توعية جماعي.

قلت في جملة سابقة، أنني أُشفق على المناضلين والاستشهاديين في مجتمعنا، نعم. ان بنية بطريركية عاجزة تنموياً، مشغولة في التقامع الداخلي، موزعة على مصادر "التعييش والتعيُّش" يعمل مثقفوها كتبة تقاريرمعولمين للفيفٍ من السادة كانظمة حكم او منظمات غير حكومية او حتى مخابرات، ويعمل سياسيوها على تثبيت تسوية لا تحقق للوطن والامة شيئاً، بنية من هذا المستوى لا تستطيع حمل واستثمار بطولات الاستشهاديين، وأنما توظفها لتحقيق مكاسب صغيرة، صغيرة جداً. صحيح انه ليس الجميع وليست الاكثرية هي التي تفعل هذا، ولكن الاكثرية كما اشرت مشغولة في معارك التعارك الداخلي في الاسرة والمكتب والمشغل ...الخ. لذا، يمكن ان يُنسى الاستشهاديون كما تم نسيان الشهداء. أما إذا ما شاركت القوى الرئيسية في انتخابات التسوية، فربما يتم إخراج جثامين الشهداء لالقائها خارج "الساحة الحمراء"!.

عادل سمارة

رام الله 2003

الفصل الاول

في الهوية والثقافة...مقاربة تنموية

مَـنْ المثقف؟

المثقف كلفظ ومصطلح مثال جيد على السهل الممتنع. كل منا مثقف، ولكن لكل منا فهمه وتعريفه للمثقف وهذا ما يجعل الامر هلاميا ورخوا مما يتيح للمثقف نفسه الإفلات "ربما دائما" من اية ضوابط او محددات او التزامات، اذا ما قرر ذلك. ربما تكمن هنا اهمية المثقف الملتزم الثوري /العضوي من جانب، وخطورة المثقف الذي يعيش في وطنه ولا ينتمي اليه من جانب آخر. هذا المثقف الذي يعتبر العلاقة بالشعب مجرد مشروع اقتصادي يحقق له دخلا. وبالتالي فالوطن بالنسبة له مثابة فضاء مصالح شخصية لا تفترض منه ولا تفرض عليه اية التزامات اخلاقية من جانبه منفرداً او كجزء من مجموعة. بعبارة اخرى، يتعاطى هذا المثقف مع الوطن تعاطي اجنبي مع شعب آخر، وهذا اشبه بموقف المستعمِر من المستعمَرات!

لا بد من التأكيد هنا ان للوطن والمجتمع حقوق على كل مواطن لا يصح له التنصل منها. فالمثقف ليس فرداً سائباً في محيط بعيد عن المجموع، بل هو جزء من استثمار مجتمعي استهلك من الدخل القومي الاجمالي قدرا ما، وبالتالي فهو مدين للامة بما أُنفق عليه منذ ولادته وحتى تخرجه من آخر تحصيل علمي. لعل المثال النموذجي على خيانة المثقف لمجتمع المنتجين واستخدام الحصة المنفقة من الدخل القومي عليه هو مثال المثقفين اليهود السوفييت الذين استغلوا دراستهم على حساب ناتج المنتجين السوفييت، أي دراستهم وخبراتهم ليوظفوها لصالح الكيان الصهيوني حيث قدموا الى فلسطين مستوطنين متطرفين فيها فمارسوا دوراً عدوانياً من افظع مستوى وكرسوا كافة خبراتهم في خدمة اعتى نظام استعماري استيطاني عنصري هو نظام الكيان الصهيوني

الاشكنازي على حساب البلد الذي انفق عليهم من انتاجه القومي. قد يقبل البعض بمحاججة الكيان بأن هؤلاء مثقفين يهودا وليسوا سوفييت او روس. وهذه مغالطة علمية. فليست هناك أية ارضية حقيقية لكون كافة يهود العالم قومية محددة. فهم كأتباع ديانة معينة، ينتمون الى قوميات واثنيات كافة البلدان التي يعيشون فيها كلٌّ في بلده. فاليهودي السوفييتي إنما عاش وتعلم من انتاج العمال السوفييت ولم تنفق عليه المؤسسات الدينية اليهودية في فرنسا او الولايات المتحدة.

هناك فئة بين المثقفين هم المثقفون العاديون، التقليديون والسلبيون الذين يوظفون كفاءاتهم في نطاق العرض السوقي حيث يصبح المثقف عبداً لمن يُشغِّله بدل ان يكون كمثقف ذا دور نقدي عملي تجاوزي. فهو يستخدم ثقافته كماكينة للعمل دون الاهتمام اين وكيف يتم تشغيلها من قبل النظام الحاكم و/او رأس المال. لذا يقبل هذا المثقف في مجتمع بلاده بدور رجل المخابرات والتحقيق والتعذيب وممثل الراسمالي في حرمان العمال من اكثر حقوق ممكنة، وبدور منفِّذ قوانين وتشريعات قمع المرأة...الخ بل ويتمثل ويستمرىء هذا القمع ليصبح عادة يومية له. وسواء بقصد او بدون قصد يلعب هؤلاء السلبيون دورا كبيرا في تثبيت انظمة الحكم وتثبيت اسس الاستغلال الطبقي والفساد والمحسوبيات...الخ لعل اوضح الامثلة على هؤلاء هم الاكاديميون والباحثون الذين ينتجون التقارير والابحاث لصالح انظمة الحكم واجهزتها المخابراتية حيث تستغل هذه الابحاث لاختراق الحركات السياسية التقدمية او لاعتداء نظام حكم في المركز الراسمالي على بلد آخر. وبهذا يصبح هؤلاء مع الزمن على حافة الانتقال لخدمة الاجنبي. فالاختلاف ليس واسعا بين عدو الامة طبقياً او قومياً. وربما تكون خدماتهم لانظمة القمع والتبعية والتجزئة والتذرير الى كانتونات (في حالة العرب) مثابة دورات تأهيل لهؤلاء السلبيين ليصبحو مناسبين لخدمة الاجنبي.[3]

---

[3] حول دور الاكاديميين الجاسوسي، انظر مقالة د. فوزي منصور بدلاً من حوار الجواسيس:الزواج غير المقدس، في ***كنعان*** العدد 85 ، نيسان 1997، *ص ص 28-33* ، ومقالة ديفيد جيبس، أكاديميون جواسيس: الصمت الذي يزأر، في كنعان، العدد 105 نيسان 2001، ص ص 45-47. وحول دور المثقفين في خدمة التسوية، أنظر مقالة د. جوزيف مسعد، ساسة واقعيون أم مثقفو كمبرادور، في ***كنعان*** العدد 85 نيسان 1997، ص ص14-28.

اما الفئة الاكثر خطورة، في هذه المرحلة تحديداً، فهي فئة المثقفين المطبِّعين المتخارجين أي الذين يرتبطون بالاجنبي انتماء وثقافة وعقيدة ودوراً. هنا يتحول المثقف الى مشروعٍ لخدمة الاجنبي والعمل بما تقتضيه مصالحه، لا مصالح الامة والوطن.[4] ولهذه الفئة نصيب كبير في موضوع بحثنا.

يُجيز هؤلاء المثقفون المتخارجون لانفسهم الحديث عن مصير الناس وباسمهم دون استشارة او تفويض او انتخاب من الناس انفسهم وهذا مناخ توضيح وثيقة او بيان ال 55 الذي شجب العمليات الاستشهادية رغم تأييد الطبقات الشعبية لها، ويدعون في نفس الوقت بأنهم ديمقراطيون لبراليون، او دُعاة حرية وحقوق مجتمعية ولذا ينتسبون الى المنظمات المسماة منظمات المجتمع المدني[5] وحقوق الانسان... فإذا بهم يعتاشون من وظائفهم او خدماتهم البحثية لهذه المنظمات التي تمثل في الحقيقة اجندة اجنبية، وتحديداً اجندة من يمولها!. اذن، باسم الديمقراطية والحرية ... يسلك هؤلاء سلوكاً قمعيا لا يختلف في نتائجه عن القمع البوليسي والعسكري المباشر، يغتصبون تمثيل او الحديث باسم الناس دون توكيل او انتخاب. ان هذا سلوك قمعي تسلطي اكثر خطورة ، (لأنه مغلَّف جدا)، من السلوك الفظ لانظمة الحكم الطغيانية والمستبدة والشمولية. ويا للمفارقة، فهؤلاء هم اكثر من يتحدث بالنقد والتهكم على الانظمة الشمولية. يقوم هؤلاء المثقفون في احيان كثيرة بهذا لأن غرورهم بكونهم حَمَلَةْ شهادات او لديهم قدرة على مناقشة الافكار بالافكار، يسمح لهم بازدراء الاخرين (الشعب) وتجاهلهم! على ان هناك سبباً آخر يجيز المثقفين لانفسهم بموجبه إدارة الظهر للشعب والوطن والامعان في الارتباط بالاجنبي وتنفيذ اجندته. والحقيقة ان سيناريو هذه المسألة فيه طرافة وتفاهة

---

[4] يقول الشاعر العراقي الراحل بدر شاكر السياب:

إني لأعجب كيف يمكن ان يخون الخائنون
أيخون إنسان بلاده
من خان معنى ان يكون
فكيف يمكن أن يكون.

[5] لقد اصبح مفهوم المجتمع المدني، ولا سيما مفهوم غرامشي للمجتمع المدني، من اكثر المفايهم تعقيداً نظراً لكونه احد المفاهيم الماركسية التي تم "احتلالها" من قبل مثقفي البرجوازية وتغيير الهدف منه. فهومفهوم طرح من اجل فهم المجتمع الراسمالي والعمل على تغييره. اما مثقفو راس المال ومثقفو الانظمة الراسمالية المركزية ولا سيما في حقبة العولمة فامتطوا هذا المفهوم ودجنوه ليضعوه في خدمة التصالح الطبقي بين الطبقات الشعبية وهيمنة الراسمالية. وحين يكون التصالح الى جانب الاستغلال، يكون لدينا تعايشاً شاذاً ويكون المجتمع مجتمع الظلم وليس التصالح والانسجام.

وتعقيد نفسي وحب للذات وحب انتقام، وتخارج على الجماعة وقرار بالعيش على حسابها. نعم فيه كل هذه المخاليط معاً. والمسألة على النحو التالي:

تقوم مجموعة من المثقفين الذين قرروا التخارج وطنيا، او تتوجه مؤسسة اجنبية الى جماعة معينة، تكون قد درستها بالطبع فتعرض عليها تمويلا لتقيم منظمة غير حكومية، ويتفق الطرفان، في كلتي الحالتين، على اسم يثير الحد الادنى من التساؤل. يبدأ الطرف الفلسطيني بعدها بإعداد مخطط
(Proposal) يدور في نطاق او المجال الذي يريده الطرف الاجنبي سواء بطلب مباشر او غير مباشر. ويكون هذا المخططط او "البروبوزال – الذي اصبح مصطلحاً دارجاً في الشارع الثقافي المعارض للاجنبي" في جوهره حالة من " ذُلٍّ السؤال" والهوان النفسي من قبل المثقف المحلي مقابل ممول الاجنبي. وتتوالى الاشهر والسنوات ويصبح المثقف المحلي متخصصا في كتابة البروبوزال. وفي كل مرة يتنازل عن درجة من الكرامة الشخصية او القيم الوطنية. وبالمقابل يقوم الممول الاجنبي بتجليس نفسه على ظهر وكرامة المتموِّل المحلي باعتباره ممثل الدولة المانحة. وقد لا يكون الاجنبي افضل ثقافة من المحلي، ولكنه يمثل مصدر الاموال التي تزداد حاجة المحلي لها سواء ليراكم دخلا اعلى او لأنه وسَّع منظمته فزادت نفقاتها الادارية. وهكذا كلما توسع الكادر الوظيفي او النفقات الادارية كلما زادت تبعية المثقف المحلي.

هنا يبرز التناقض الاول في هذه العلاقة. ففي حين ان المنظمة المحلية تسمي نفسها غير حكومية (Non– Governmental Organizations (NGOs، فإنها في الحقيقة غير حكومية بمعنى علاقتها بحكومة بلادها، البلاد التي تعمل فيها، ولكنها حكومية جداً في علاقتها بالحكومة التي تمولها، أي بالحكومة الاجنبية!

اما التناقض الثاني ففي داخل المثقف المحلي نفسه. فما من شك انه لا يحلو له الذل والمهانة، وإن كانتا بفظاظة ووضوح أقل، امام الاجنبي. فهو يشعر بالاهانة والذل طبقا لمستوى حدتهما ووضوحهما، أي ان كانتا بالاشارة او بحركة العيون او الفم او بالكلمات، ولا ندري إن كانت تصل في بعض الاحيان لما هواكثر من هذا.

وحيث لا يستطيع هذا المثقف ان يرد على سيده او ان يثور عليه، يجد نفسه وقد انهال بتفريغ الانتقام على الشعب، سواء على المستفيدين مباشرة من منظمته او على القضية الوطنية باسرها، فيتحول هؤلاء الى كارهين لشعبهم بشكل مبطن على الاقل مبررين ذلك بأنهم يقدمون "خدمات" لأناس لا يدفعون من كرامتهم للاحنبي كما يدفع هؤلاء المثقفين. اي ان هذا المثقف التابع قد وقف على خط النار الاول، نقصد خط نار المذلة لتجنيد الاموال وبالتالي كفى المستفيدين ذل السؤال!!! فهو كما قال احدهم يعتبر ما يقوم به تضحية نيابة عن الآخرين! فاي تفسير فظيع هذا.

على ان قمة الدراما هي حينما يطلب الاجنبي من هؤلاء إعلان مواقف مناقضة للاجماع الوطني، أي بمعنى أو آخر لا وطنية ويجد هؤلاء ان لا مجال امامهم إلا ان يفعلوا، فيفعلوا. وهذا ما حصل في بيان ال 55 الذي لم يجد هؤلاء المثقفون ولا الاتحاد الاوروبي "بالطبع" غضاضةً في الاعلان بأن الاتحاد الاوروبي نفسه "اتحاد الراسماليات الاوروبية" دفع كلفة نشره في الصحف(انظر ملحق رقم 1 بشأن هذا البيان). ترى: لماذا يدفع الاوروبيين فلوسهم؟ ولماذا يعلنون ذلك؟ ولماذا يقبل هؤلاء المثقفون ان يعلنوا علاقتهم هذه بالبرجوازية الاوروبية التي تعرف الذاكرة الشعبية الفلسطينية والعربية والمسلمة حقيقة علاقتة هذه البرجوازية بفكرة واقامة ورعاية المشروع الاستيطاني الاشكنازي الصهيوني في فلسطين من القرن التاسع عشر وحتى اللحظة؟ وهي علاقة سوف تتواصل كعلاقة صراع تناحري كما كتب نجيب عازوري الى ان تتمكن البشرية من تمزيق النظام الراسمالي العالمي بالثورة كما كتب كارل كاوتسكي[6].

---

[6] كتب جورج انطونيوس في كتابه ***يقظة العرب*** الصادر في لندن 1938 ناقلا عن نجيب عازوري ما يلي:
"ان ظاهرتين هامتين متشابهتي الطبيعة، بيد انهما متعارضتان، لم تجذبا انتباه احد حتى الآن تتضحان في هذه الاونة الاخيرة في تركية الآسيوية، اعني يقظة الامة العربية وجهد اليهود الخفي لإعادة تكوين مملكة اسرائيل القديمة على نطاق واسع، ومصير هاتين الحركتين هو ام تتعاركا باستمرار حتى تنتصر احداهما على الاخرى. وبالنتيجة النهائية لهذا الصراع بين هذين الشعبين اللذين يمثلان مبدأين متضاربين يتعلق بهما مصير العالم بأجمعه" (اسعد رزوق: ***المستقبل العربي***، العدد 4 ص 86 وما بعدها، ورد في كتاب اسماعيل الملحم، الخصوصية في الثقافة القومية العربية:دور الانتاجية والابداع، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق 1996 ص 15).
وبدوره فقد كتب كارل كاوتسكي عن اقامة دولة لليهود في فلسطين قائلاً: " أحذركم لأنكم ستنتهون بنهاية السيطرة الانجليزية والفرنسية على هذه المنطقة، وبالتالي فوجودكم فيها قصير قصر وجود هؤلاء او محدود بوجودهم". انظر الماركسية والصهيونية، ندوة اعداد خالد البشيتي في مجلة ***ادب ونقد*** العدد 153 ايار 1998. ولكي لا يبدو حديث كاوتسكي في غير محله، فإن المقصود هو الاعتماد على القوى الاستعمارية. وعليه، فإن اعتماد الدولة الصهيونية على الامبريالية الاميركية يعيد تأكيد استنتاج كاوتسكي.

ترى لماذا يقبل هؤلاء المثقفون بفضح انفسهم بأن تدفع عنهم البرجوازية الاوروبية تكاليف نشر هذا البيان كإعلان في الصحف؟. هل الامر توفير بضعة مئات من الدولارات أم ان هناك على الاقل عاملين آخرين:

الأول: ان عملية التموُّل عامة ومن الغرب الراسمالي خاصة اصبحت في بلادنا "مشرِّفة" كتشريف العمل الانتاجي.

والثاني: ان هذا السلوك هو احد مقتضيات نشر الدعاية للمنظمات غير الحكومية التي يعمل فيها مباشرة او لا مباشرة معظم الاسماء الموقعة على هذا البيان؟. ما دام الامر "تموُّلاً" فلكل شيىء ثمنه وضريبته.

المثقف من منظور إنتاجي

ان منطلق هذا البحث في تعريف المثقف ككائن مجتمي انساني منطلق مادي مرتكز على موقعه في العملية الانتاجية في تشكيلة اجتماعية اقتصادية معينة ومدى تطورها وتعقديها كقوى وعلاقات انتاج. من هنا، نؤكد على ان منهج المادية التاريخية لا زال الاقدر على تمكيننا من الدخول في البنية الاجتماعية المعقدة للمجتمعات الانسانية، لا سيما في هذا العصر. وعليه فأن قراءة او تحديد الفرد او الشريحة او الطبقة الاجتماعية في أي بحث من هذا القبيل يفترض الانطلاق من عملية انتاج وإعادة انتاج المجتمع من جهة والطبقة او الشريحة او الفرد المعطاة من جهة ثانية. لذا، فإن تحديد من هو المثقف يرتكز على تحديد موقع المثقفين من العملية الانتاجية وفي اية تشكيلة اجتماعية اقتصادية تتم، باعتبارها تُحدَّد عبر أي نمط انتاج يهيمن فيها. ان لعلاقات الانتاج دور اساسي في هذا الصدد، لأن علاقات الانتاج تمثل الطبقات الاجتماعية، الناس الذين إما يملكونها او يعملون لدى من يملكونها. لذا، لا نقصد هنا وحسب ان كل

تشكيلة اجتماعية تخلق مثقفيها وثقافتها، وبالتالي فهي تمثل مصالح تلك الطبقة، فلكل طبقة اجتماعية مثقفيها، ولكن نقصد ايضا وفي هذا السياق تحديدا طبيعة التشكيلة نفسها. فلو تناولنا تشكيلتين اجتماعيتين اقتصاديتين احداهما تابعة والاخرى لا، نلاحظ ان فرص العيش بالاعتماد على الذات دون اضطرار للمحسوبية والواسطة غير متوفرة في التشكيلة التابعة مقارنة مع غير التابعة.

من هذا المدخل، فإن المثقف هو من يكسب عيشه اعتمادا على الاشتغال بشهادته العلمية. إن المثقفين فئة من المتخصصين، في تخصصات علمية او علوم انسانية بما فيها المحامين والاطباء والصحفيين والاكاديميين ومعلمي المدارس والاقتصاديين والفنيين والمهندسين...الخ. انهم الخبراء في مختلف المجالات، انهم اولئك الحائزون على ثقافة خدماتية، ويستغلون شهاداتهم التعليمية لضمان مناصب افضل لهم وللحصول على دخل اعلى معتمدين على شهاداتهم وتدريبهم المهني".[7]

على ان هذا هو التعريف المعجمي البرجوازي اللبرالي للمثقف، تعريف يتوخى الموضوعية ظاهريا لكنه لا يتعاطى مع الدور العملي والميداني والحياتي للمثقف ولا سيما من حيث موقع المثقف من الطبقة الحاكمة والطبقات المحكومة. ففي المجتمع الطبقي، وكل مجتمع اليوم طبقي، لا بد لكل مواطن ان يكون في موقع طبقي معين. فأين يقف المثقف في هذا المناخ؟ هل هو مع السلطة ام مع الطبقات الشعبية؟ قد يسأل سائل، ما هو الدور المطلوب من طبيب او مهندس يعيش بشهادته؟ والحقيقة ان هذه الشهادة وهذا السؤال يحتويان قدراً من التبسيط وربما التضليل. ليس المثقفون مجرد بشر يمتازون بكونهم حملة شهادات تمكنهم من العيش، كأن نقول تقني سيارات مثلا. ان دورهم ابعد من هذا بكثير، ابعد من مجرد إعادة انتاجهم لأنفسهم. فهم صانعوا سياسة وثقافة انهم مؤثرون في الرأي العام، وواضعوا اسس حكم، وأسس تغيير حكم، انهم قادة، او وراء القادة، مثقفو انظمة، وشراح افكار الزعماء، ملقِنون وكَتَبَةْ خطب لزعماء، وصانعو ومروجو ايديولوجيات. انهم شريحة اجتماعية تمتاز بقدرة على التأثير

---

[7] Antony Smith, ***State and Nationalism in the Third World***, 1973,p.p.18-28

والتغيير والحراك السريع، انهم اقرب من يمثل الجوهر والدور المتقلبين للبرجوازية الصغيرة. ولا يقلل من دورهم وتغيراته السريعة انهم موزعين على مختلف الطبقات، بل ربما يعزز هذا دورهم ويخلق لهم استقلالاً نسبياً.

يتواكب الدور الطبقي للمثقف مع دوره اوموقعه في العملية الانتاجية حيث يحدد دوره وموقعه الانتاجي علاقاته الاجتماعية ومن ثم الطبقية، فيصبح من البيروقراطية الحاكمة او من المثقفين المروجين للنظام او سلبي تجاه الاستغلال والقهر او معارض للنظام الفاسد والقمعي، أو ثوري يناضل وينظم الآخرين للنضال من اجل مجتمع آخر. هذا الدور الطبقي والمجتمعي للمثقف هو الذي يركز عليه غرامشي في مثقفه العضوي:

"كل شريحة اجتماعية موجودة في حقل من حقول المعرفة الانسانية، لها بلا شك دور اساسي في عالم الانتاج الاقتصادي خلق متلاصقا معها، او منوطا بها. ان شريحة او اكثر من المثقفين تتجاوز وظيفتها الاقتصادية وتلعب دورا في الحياة الاجتماعية والسياسية...يمكننا القول ان كل الناس مثقفون ...ولكن لا يلعب كل الناس في المجتمع دور المثقفين. ان العلاقة بين المثقفين وعالم الانتاج ليست فورية، كما هو الحال لدى جماعات اجتماعية اساسية، انها "تتوسط" في مستويات مختلفة، في مجمل النسيج المجتمعي، وبتعقيد البنية الفوقية التي يكون بها المثقفين "رسميين ".[8]

اذن المسألة في الدور اكثر مما هي في الحيازة المعرفية. قد يساعدنا هنا مثال المثقفين الفلسطينيين الذين وقعوا بيان ال 55. فهم ليسوا وحدهم المثقفين ولكنهم لعبوا الدور المطلوب منهم ضد القضية الوطنية والقومية الاساسية، أي ضد حق العودة. صحيح انهم موَّهو موقفهم بعبارات لا تشير مباشرة الى التنازل عن حق العودة[9]، وحاولوا الظهور بمظهر من يقدم إجتهاده في قضية ساخنة "العمليات الاستشهادية". لكنهم في الحقيقة إنما خدموا التالي:

---

[8] A. Gramsci, ***Prison Note Book***, 1971, p.p.5,8,9.

[9] من أجل فكرة مقبولة عن آراء هؤلاء ، انظر عادل سمارة، كتاب ***اللاجئون الفلسطينيون، بين حق العودة واستدخال الهزيمة: قراءة في تخليع حق العودة***، منشورات مؤسسة فلسطين للابحاث والنشر، الولايات المتحدة الاميركية، 2000.

1 ـ بقصد او دون قصد خدموا وانصاعوا للعنصرية الصهيونية التي تقدس دم اليهودي فقط، وتبيح دماء الآخرين وترفض تساوي دماء البشر. علماً بأن الصهاينة في فلسطين ليسوا سوى مستوطنين.

2 . خدموا وانسجموا مع الموقف السياسي للمؤسسة الراسمالية الحاكمة في الولايات المتحدة التي تصر على ان أي نضال من أي نوع هو إرهاب. هذا هو موقف رأس المال في حقبة العولمة من أي نضال قومي او طبقي حيث المطلوب ركوع وانصياع الأمم كافة.

3. وخدموا موقف الكمبرادور الراسمالي العربي والفلسطيني الحاكم، هذه الطبقة/ات التي احترفت التكيف مع متطلبات العدو الراسمالي الغربي والصهيوني على حساب الوطن والامة وخدمة لمصالحها الطبقية والفئوية بما فيها الفردية بالطبع. ان جوهر هذه الخدمة هو استمرار التمسك بصيغة "أوسلو" للتسوية. وهذا يعني استمرار رهانهم على التسوية وليس على المقاومة بما فيها الانتفاضة.

يواصل غرامشي الامر بقوله: "وهكذا نصل الى ان المثقفين شريحة اجتماعية إن لم تكن قد خلقت من قبل طبقة معينة وهذا هو الاصح، حيث تخلق كل طبقة ثقافتها وبالتالي مثقفيها، فإنها تلحق نفسها بطبقة ما وبناء على تطور مصالحها".[10]

لا بد من التركيز على الدور الفكري والثقافي للمثقف لأن هذا سلاح له تأثيره على المجتمع. فهو اقدر على التحليل والتجريد، وعليه فإن المثقف في الوسط الذي يعيش فيه هو داعية، وقد يكون محرضاً. هو معلم بمعنى او آخر، وبما انه يقدم مواعظه وشروحاته مجاناً للآخرين سواء بالكتابة في الصحف او الحديث الشفوي فهو مؤثر من جهة ومشكور، من قبل البسطاء بالطبع، على "تبرعاته" هذه من جهة ثانية. هذا المثقف، بنظر المواطن البسيط، استاذ مجاني وهو ما يعطيه مصداقية كبيرة. فإذا كان منتمياً للطبقات الشعبية خدم الناس كثيرا، واذا كان أداة للحاكم او الاجنبي يكون قد

---

[10] غرامشي، نفس المصدر.

تمكن من اعناق الناس وفتك بذهنيتهم! ان مثال المثقفين السوفييت الذين تعلموا على حساب المنتجين السوفييت وانتهوا خدما للثورة المضادة وللراسمالية التي انتهت الى راسمالية المافيا في الاتحاد الروسي هم مثال واضح على خطورة المثقف، امثال سولجنستين، وزاخاروف ومئات الآلاف من اليهود السوفييت. كان يمكننا تفُّهم موقف هؤلاء لو انهم عارضوا بيروقراطية النظام وفساده وعدم ديمقراطيته لصالح نظام اشتراكي حقيقي او حتى أي نظامٍ أكثر عدلاً من النظام البيروقراطي.

لقد استغل الكثيرون من المثقفين الفلسطينيين، كما فعل الساسة، قدسية القضية الفلسطينية لدى الطبقات الشعبية العربية، ولا نقول لدى الطبقات الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة. وعبر هذا الاستغلال للقضية وضع هؤلاء المثقفون انفسهم في بروج وحصون لا يُطالُّها النقد. لقد ساعد هؤلاء المثقفون على الهروب من سيف النقد كون النضال الفلسطيني في طليعة النضال العربي.

صحيح ان على الفلسطيني ان يكون دوماً في المقدمة، وهو هناك بالفعل، لأن هذا ما يفرضه ديالكتيك التحدي وتحديداً لأنه في بقعة وبؤرة الصراع. هذا من جهة، ومن جهة ثانية لأن فلسطين جزء من العمق القومي مما يُبيِّن انه في حمأة الصراع مقارنة مع مناضل في موريتانيا. لكن هذا لا يعني ان فلسطين هي جغرافيا الصراع وحدها وأن الامة العربية ووطنها في مأمن. لا بل ان اغتصاب فلسطين وطرد اهلها هو الجزء البائن من جبل الجليد.انها نقطة ارتكاز الراسمالية في طبعاتها: الاستعمار فالامبريالية فالعولمة، للسيطرة على الوطن العربي. ومن هنا، فإن قدسية القضية الفلسطينية امر هام لدى كل مواطن عربي، لكن هذا لا يعني ان يكون كل فلسطيني مقدَّساً لأن هذا سيفتح، لا بل فتح بالفعل، فرصاً لاستغلال القضية لمنافع شخصية وحزبية تافهة كانت وما زالت مثابة آفات.

في سياق تقديس الفلسطيني، لم يتخيل كثير من العرب ان شاعراً كمحمود درويش الذي كتب قصيدة "سجل أنا عربي" والذي أُعيد طبع دواوينه في العديد من بلدان الوطن العربي والعالم، ان هذا الرجل اعتذر للكيان عن قصيدته "عابرون في كلام

عابر.[11] وأنه في الطبعات الجديدة من دواوينه حذف الكثير من المفردات التي تشير لمواقف نضالية، وأنه شارك في التوقيع على بيان صدر بعد عام على الانتفاضة الثانية يخاطب المثقفين اليهود ويقوم جوهره، أي البيان، على الاعتراف بالكيان من اجل دويلة فلسطينية في الضفة والقطاع.

والحقيقة ان الخلل لا ينحصر هنا في تغيرات موقف درويش الوطني وتغيير مفردات معينة في دواوينه الصادرة سابقا طبقا لتغير الموقف السياسي للقيادة الفلسطينية من حقبة نضالية الى أخرى. بل يُطال هؤلاء العرب قسطاً من التقصير لأنهم عجزوا عن النظر الى الفلسطيني (فردا او حزبا او طبقة) بانفصال نسبي عن قدسية القضية. وهذا ما أبقى على درويش في نظرهم "قيمة وطنية عليا"، بغض النظر عن المعاصي التي ارتكبتها هذه القيمة والدَنَسْ الذي ألحقته بالقضية! لذا، يستغرب هولاء العرب، لا بل يرفضون مجرد تصور ان يقوم شاعر "حق " العودة بهذا. ولا شك اننا نُكبر في هؤلاء العرب هذه الصورة المهيبة للفلسطيني، لكننا لا نعفيهم من غياب او الافتقار الى القدرات اللماحة، افتقارهم الى سلاح النقد. كان يجب عليهم ان يلتقطوا الامر بطريقة افضل. إن مجرد مجيىء درويش الى الاراضي المحتلة تحت مظلة أوسلو، يكون كرمز فني قد استبدل عودة الشعب بعودة النخبة[12]، وقبل بالعيش تحت خراب الاحتلال!

وهنا تحضرني مسألة غاية في الاهمية، وهي مستوى الافتراض في التحليل السياسي لدى القارىء والمثقف العربي. فلو كانت هناك نظرة نقدية في قراءة الحالة الفلسطينية لرأى هؤلاء ان محمود درويش حينما رحل من فلسطين عام 1969، رحل من ساحة النضال الوطني الى البلاط السياسي الفلسطيني حيث سمعة المقاومة والضجيج الاعلامي الذي كان يلفها وينفخها. وعاش من ثم في اكناف هذا البلاط الثري بعكس مخيمات اللاجئين الذين كانوا يعيشون على الفقر وحمل البندقية. صحيح انه غنَّى لهم، ولكن من موقع شاعر البلاط الذي اصبح عضوا في اللجنة التنفيذية لمنظمة

---

[11] نظر مقالة عادل الاسطة، اشكالية الشاعر والسياسي في الادب الفلسطيني، محمود درويش نموذجاً في ***كنعان*** العدد 87 تشرين الاول 1997، ص ص 67-81.

[12] بعد ان نشرنا رداً على بيان هؤلاء المثقفين في النشرة الالكترونية . WWW.KANAANONLINE.ORG، اتصل بي مثقف سعودي يستحلفني إن كان محمود درويش قد وقَّع البيان، أم ان اسمه قد زُجَّ بقصد تشويهه!

التحرير الفلسطينية، أي أوغل في الارتباط بالسياسي، او في احسن الاحوال في التحالف مع السياسي، حيث انتقل من شاعر البلاط الى جزء من المؤسسة الرسمية البيروقراطية فأصبح ليس مجرد مثقف السلطان بل جزءً من السلطان. وعندما اختلف الكتاب الفلسطينيون في اعقاب خروج م.ت.ف من بيروت عام 1982، وحصل الانشقاق في فتح، حزب السلطان بقي درويش مع السلطان، وكتب عبارته الفظيعة في دعم القيادة الفلسطينية، قيادة ياسر عرفات: " ان من يخرج على الشرعية يخرج على الكتابة الانسانية".

لا شك ان للقيادة السياسية الاقليمية الفلسطينية دور في جر المثقف الى مستنقع الاقليمية. فقد شجعت النظرة الخاصة للفلسطيني، أي فلسطيني، وشجعت المثقفين على استدخال هذا الشعور، وخلقت هالة حول قيادة المقاومة وقد ساعدها على هذا، ان هذه المقاومة انطلقت في فترة تراجع الدولة القومية التقدمية وهزيمتها، وان المقاومة وحدها التي استمرت تطلق النار في حين سكتت كافة مدافع الانظمة وأُحتفظ بالدبابات في مرابضها، وتآكلت الطائرات نظراً لعدم الاستعمال، وتبع سكوت هذه كلها سقوط في استدخال الهزيمة من قِبَلْ العديد من الانظمة العربية الحاكمة والاحزاب والمنظمات السياسية العربية. فتخلت الانظمة عن المناداة بدولة الوحدة مقابل الدولة القطرية، وتوقفت الاحزاب عن نضالها القومي لتتحول الى احزاب قطرية ملحقة بالدولة القطرية لراس المال الكمبرادوري. وهو ما تكرر من قبل المقاومة الفلسطينية نفسها عندما وصل بها مبناها وتاريخها الى اتفاقات أوسلو.

ولكن، ياتي هنا دور المثقف الذي لا يخضع للسلطان ولا يرتزق منه. هذا المثقف في الوضع الفلسطيني كان محاصرا ولا يزال وبالتالي بقي غالباً في الظلام. لكن هذا يجب ان لا يسمح بتغييب حقيقة اساسية، وهي ان اكثرية المثقفين الفلسطينيين إما انخرطوا في التسوية بما فيها التطبيع مع العدوين الراسمالي الغربي والصهيوني، او استوعبتهم البنية الفاسدة للسلطة الفلسطينية فبنوها كما ارادت السلطة السياسية، او استدخلوا الهزيمة من الباب الآخر، أي تحولوا الى سلبيين غير نقديين، اي مكسوري

الاقلام اذا قبلنا بأن القلم سلاح كما هي البندقية. وعليه، فإن المثقفين الثوريين او العضويين في المقاومة الفلسطينية هم قلة نادرة مما يكشف الى أي حد تمكن راس المال سواء الغربي او الكمبرادوري المحلي، من اختراق هذه الفئة وتجنيدها. هذا ناهيك عن حقيقة اخرى وهي ان المثقفين الثوريين هم من حيث مستواهم الثقافي نتاجاً للمستوى الفكري للمقاومة نفسها، أي مستوىً مُتَدَنٍّ. في حين ان مثقفي التسوية هم اكثر ثقافة، وهذا يسمح لهم "بالمبادرة" بالهجوم ليس ثقة بالموقف وإنما استخفافاً بالخصم. او على طريقة المثل الدارج: "يا فرعون شو فرعنك؟ ملقيتش حَدٌّ يردني".

أود التفريق هنا بين المثقف الثوري وبين المثقف العضوي في مستوى محدد وهو ان المثقف العضوي هو قائد تنظيري وفكري وميداني للطبقة التي ينتمي اليها. اما المثقف الثوري فقد يكون قائدا وقد لا يكون. أي قد يكون مجرد مثقف متواضع الامكانات، يكتب للمقاومة كما هي ويتمسك بالموقف الوطني ولكنه لم يرتق الى درجة شق الطريق امام القيادة السياسية لتجذير مواقفها بل قد لا يكون عضو في حركة سياسية. قد يكون ثوري في نطاق الفكر ومقارعة الفكرة بالفكرة، والخطاب بالخطاب، ولكنه لا يجسد هذه الفكرة او النظرية في مشروع ميداني نضالي حزبي وطبقي. تبقى حروبه في نطاق افكاره، حرب الافكار وصراع الاطروحات، وليس حرب المجتمعات وصراع الطبقات. هذا المثقف، هو المثقف المرتاح، المستطرب على ما لديه من كم ثقافي ومن قدرة على تخريج الكلمات والمصطلحات.

كما اود التفريق ايضا بين المثقف المتخارج والمثقف العضوي البرجوازيين. فالمثقف المتخارج مرتبط بالاجنبي، انه وكيل للثقافة الاجنبية، وتحديداً الراسمالية الغربية في هذه المرحلة. انه كمبرادور ثقافي. هو مثقف بدون مشروع وطني او جماعي، ناهيك بالطبع عن قومي. اما المثقف العضوي للبرجوازية، فهو مثقف هذه الطبقة، يكون وطنيا عندما تكون ذات توجهات انتاجية وحدوية، ويكون مثقف كمبرادور عندما تكون الطبقة نفسها كمبرادورية المصالح والدور وبالتالي الثقافة بالطبع. اذن يكون هكذا او هكذا من خلال الطبقة ومعها. اما المثقف المتخارج المتأجنب، فلا يرتبط موقفه دائما بالطبقة

الراسمالية المحلية إلا اذا "تأجنبت". وحتى هناك يظل محتفظاً لنفسه بعلاقات تقرُّبه من الاجنبي والدوائر الحاكمة والمثقفة في المركز الراسمالي.

يكون المثقف المتأجنب اقرب الى النخبة السياسية الحاكمة وهي طبعا غير منتخبة بل وديكتاتورية واحيانا معينة من قبل الاجنبي. إنه أقرب الى الاسر الحاكمة المدعومة من الزمر العسكرية، او الزمر العسكرية التي تحكم بنفسها مباشرة. ولأنه يعيش في ويفضِّل مناخ الزمر فإنه قابل دوماً للعمل في المؤسسات الاجنبية بما هي غير منخرطة في مبنى المجتمع. هي في البلد لكنها ليست منها، هي في المجتمع لكنها ليست من نسيجه، انها تجد حمايتها هناك في مكاتب الاجنبي الثقافية او الدبلوماسية او ما تسمى، زعماً وتجاوزاً، التنموية.

لا شك بأن الامكانات والفرص التي أتيحت ولا تزال للمثقف المتخارج اوسع بما فيها فرصة التعليم. لكن هذا لا يعفي مثقف المقاومة من وجوب الارتفاع الى مستوى التحدي الفكري والتطور النظري. وقد يكون مضحكا، ولكنه حقيقياً، ان المثقف الثوري في المقاومة الفلسطينية طالما اعتبر الزعيم او الامين العام مرجعه النظري[13]!. اما الامين العام فقد تكون امكاناته النظرية متواضعة جداً. وهو على الاغلب كذلك.

وهكذا، بالمفهوم العام، وليس بمعنى التخصيص ظل كل من مثقف الحركة الوطنية والمقاومة والمثقف المتأجنب/ المتخارج، ذيلاً او ظلاً للسياسي كل لاسبابه ومن مدخله، وهذا ما يسمح لنا ان نفهم كيف انحط الموقف من دولة ديمقراطية علمانية، ودولة عربية اشتراكية تضم فلسطين الى سلطة وطنية، ودولة غير مشروطة ودولة في الضفة والقطاع، وانتهى اخيرا الى حكم ذاتي. وتقزم خيال المثقف لينحصر في الحكم الذاتي وليمارس التطبيع بعد ان كان يغني للتحرير. (هذا حال كافة المثقفين بتعدد قاماتهم الذين وقعوا بيانات مناشدة الكتاب الصهاينة وشجب العمليات الاستشهادية... مثقفي الاستقواء بالضعف. واذا صحت الرواية ان النبي ابراهيم عليه السلام قد تبرع

---

[13] اذكر حينما كنا في معتقل نابلس عام 1969، قال لي احد اعضاء المكتب السياسي لاحدى منظمات المقاومة :"ان الامين العام قادر على حسم كافة الإشكاليات النظرية". بهذا المعنى، يصبح الامين العام هو الامام ابي حنيفة والكل على مذهبه وحبذا لو ان الامناء العامين من قامة ابي حنيفة! قد يكون الامين العام كذلك، ولكن طرح المسألة بصيغة التعميم والثقة المطلقة هو من الخطورة بمكان.

بزوجته للفرعون كي ينجو بجلده وقال انها أخته، فإن هؤلاء المثقفين يتبرعون بالوطن لكي يحيوا حياة "مثقفين"! وهذا المناخ نفسه هو الذي سمح بانتعاش مجموعات من طراز مثقفي بيان ال 55 حيث لم يكن هناك فريق من المثقفين الثوريين او العضويين الكفؤين للتصدي لهم.

في الحضارة والثقافة والتاريخ

تتداخل الثقافة بين أمة وأخرى، ولكن هذا التداخل الثقافي مهما أدى الى تلوينات ثقافية والى تداخل محيط كل ثقافة بمحيط الثقافة الاقرب عليها إلا انه لا يقود الى تغيير في الهوية. وقد يكون المثال الافضل هنا هو المسألة الاسلامية في الثقافة العربية، كما هي المسألة المسيحية في الثقافة العربية للعرب المسيحيين. قد يستغرب البعض طرحنا المسألتين بنفس المستوى والاهتمام على الرغم من قلة عدد العرب المسيحيين مقابل العرب المسلمين، فالاساس هو وجود البشر وليس عددهم. باعتقادنا، فإن المسألة العددية في هذا الصدد لا تغير من حقائق الامور شيئاً. ان المكون الثقافي الاساسي هو المكون العربي في كل من الهوية والثقافة. اما المكون الاسلامي فهو حضاري تراثي اكثر مما هو ديني، هو ثقافي اكثر مما هو هوية. لذا يجب وضعه في سياق المكون الحضاري العربي وليس العكس. ومن هنا، فإن المكون الديني في الثقافة العربية للمسيحيين العرب هو مكون جزئي ولا يمكن مقارنته بالمكون الاسلامي لأن المكون المسيحي في ثقافة العرب المسيحيين هو ديني والى حد ما حضاري وتراثي، ولكنه ليس هوية. فالمسيحية عربية اساساً. لكن ما حصل هو نجاح الغرب الاقطاعي ولاحقا الراسمالي في اغتصاب المسيحية وهذا خلق إشكالية ثقافية للعرب المسيحيين لا سيما مع رسملة المسيحية من حيث إلحاقها بالطبقة الحاكمة، البرجوازية في الغرب. هنا، اذا كان لا بد من معركة، فهي معركة استعادة مشرقية المسيحية من براثن المركزانية

الاوروبية التي اغتصبتها وادَّعتها. وهذه معركة يجب ان تكون عربية، أي بنضال العرب المسيحيين والمسلمين.

وابعد من هذا، فإن المسيحية خارج نطاق الوطن العربي وتحديداً المسيحية في اوروبا والغرب عامة هي مسيحية قومية إفرنجية، تم إخضاعها لمصالح امراء الاقطاع في المرحلة الاقطاعية، وتمت رسملتها، اخضاعها للراسمالية، في المرحلة الراسمالية. وعليه، فإن هذه المسيحية المسيسة والمرسملة لا تدخل في التكوين الثقافي والحضاري للعرب المسيحيين، بل هي معادية لهم.

وبالمقابل، فإن المكون الاسلامي، بالمعنى الديني، ليس الحاسم في ثقافة العرب المسلمين مع انه عامل مهم في نفس الوقت. فما هو الجامع الثقافي اليوم بين عربي مسلم واندونيسي مسلم، او نيجيري او ايراني؟ هناك تراث سابق جمع هؤلاء، هناك حالة حضارية سابقة. اما اليوم ومن ناحية واقعية، فلم يعد هذا الامر قائماً.

خلاصة القول في هذه المسألة هو ان لدينا إشكاليتين فيما يخص علاقة المثقفين العرب بالثقافات الاخرى. وهاتان الاشكاليتان تتحولان الى إشكاليتين حقيقيتين عندما تتسيسان. فالمثقف العربي المسيحي الذي يتخارج ويتأجنب لا يقوم بذلك عبر علاقة بالكنيسة الكاثوليكية في روما او الارثوذكسية في اثينا. ان ما يحصل هو ان الدول الراسمالية تستخدم الكنيسة لتجنيد هذا المثقف. اي ان المؤسسة الدينية هي التي تضع نفسها في خدمة راس المال. ولعل ما يؤكد ان المسألة رأسمالية هو ان الكثير من المثقفين المتخارجين والمتأجنبين هم من المسلمين "دينياً"!

ان معظم المثقفين المسيحيين العرب المرتبطين بالتمويل الاجنبي سواء المنظمات غير الحكومية ومنظمات "المجتمع المدني" وحقوق الانسان وتعليم الديمقراطية والاكاديميين.... هم علمانيون او غير متدينين بالاساس. وعليه، فإن العامل الحاسم في هكذا انحرافات وتشوهات هو عامل طبقي وليس ثقافي او ديني.

كما ان هناك إشكالية مع المثقفين الاسلاميين الذين يدعون للانتماء الى ثقافة اسلامية، لا عربية، إنما يحاولون تجاوز الهوية العربية لصالح هوية إسلامية غير

موجودة واقعيا، ولا يشاركهم فيها، بنفس القدر على الاقل مثقفين مسلمين من قوميات أخرى. ان القول بثقافة اسلامية في مواجهة ثقافة مسيحية انما يخدم الفزاعة التي خلقها هنتنجتون حول صراع الثقافات بهدف حرف النظر عن الميدان الحقيقي للصراع وهو الصراع الطبقي قوميا والنضال ضد النهب الاستعماري الامبريالي المعولم عالمياً.

وبهذا فإن هاتين الشريحتين من المثقفين إنما تضعفان الهوية والثقافة العربية من اجل مشاريع غير قابلة للتحقيق. وكل ما يصلان اليه هو تمكين العدو من ضرب اكثر إيلاماً للهوية العربية. ولكن، لا بد من التنبيه الى ان العرب المسلمين الذين يحاولون سحب الانتماء بعيدا عن العروبة باتجاه الاسلام، إنما يقعون في وهم غيبي يقود الى فرض اشتباك بين الاسلاميين والقوميين وهو امر يساهم في تمديد عمر التخلف وسيطرة الاجنبي بسبب من احترابات داخلية كهذه. اما المثقفون العرب المسيحيون والعرب المسلمون الذين يسحبون باتجاه هوية غربية راسمالية إنما يمارسون بوعي خيانة قومية، طبقية، وثقافية. ولعل هذا هو الفارق الاساس بين حدود الأضرار التي تسببها كل من الإشكاليتين على حِدَهْ.

لكن هناك اختلاف في تناول التراث والثقافة العربية الاسلامية من جهة الى اخرى بمعنى انه لا يمكننا التقليل من البعد او المكون الاسلامي في الثقافة العربية، وليست هناك من ضرورة لذلك اصلا. قد يكون المدخل الصحيح هو وجوب اعتبار البعد الاسلامي بعدا لإثراء الثقافة العربية. لكن الارتقاء الى هذا المستوى في التعامل مع المكون الاسلامي في الثقافة العربية لا يحصل إلا في مراحل النهوض والزخم السياسي والثقافي والثقة بالنفس. وبتحديد اكثر في حالة التمحور على الذات ماديا وانتاجيا. فالمسألة إما تمحور على الذات انتاجياً مما يخلق كافة التمحورات الاخرى، او تبعية اقتصادية تولد كافة التبعيات الاخرى. لذلك، تظهر العلاقة الصدامية بين الهوية العربية والمكون الثقافي الاسلامي دائماً في فترات التدهور والانحطاط والهزيمة واستدخال الهزيمة حيث يتم النكوص الى الفضاء الاوسع بحثا عن إسعاف للذات بدلا من العمل على إعادة بناء الذات بالانسحاب الى الداخل انتاجيا واستهلاكيا. أي مشروع

التنمية بالحماية الشعبية الذي وإن كان للطبقات الشعبية، إلا انه مشروع تنموي قومي لأنه نتاج جهد الاكثرية الشعبية، اقصد الطبقات الشعبية.

إن فترة المأزق الحقيقي هي فترة تفاقم الهزيمة الى مستوى استدخال الهزيمة. ففي هذه الفترة تتم "شرعنة" التبعية بكافة مستوياتها والوانها. في هذه الفترة لا يتم تفكير وتصرف الشخص او الحزب او الطبقة كمهزوم، بل يتقبَّل الآخرون استدخال البعض للهزيمة!. ولا ينحصر استدخال الهزيمة في المستوى السياسي، أي الهزيمة تجاه العدو الصهيوني، او تجاه العدو الراسمالي الغربي...الخ. فيمكن لاستدخال الهزيمة ان يعمل في الاتجاه الآخر، أي الداخلي حيث يتم إخلاء مواقع ثقافية يكون من الخطورة إخلائها. مثال على ذلك، ان الكثير من الشيوعيين العرب وقفوا ضد القومية العربية باعتبارها "برجوازية وتابعة ومعادية للأممية". وهم في هذا إنما إستدخلوا الهزيمة لصالح الرسمالية التجارية ولاحقا الكمبرادورية العربية لتهدم في القومية العربية كما تشاء، فتأتي عليها لصالح قطريات صغيرة تابعة وبلا مستقبل، بل ولكي تصل هذه القطريات الى حدودها، أي التفكك الى كانتونات وهذا ما يتهددها الآن.

كما تخلى الشيوعيون والى حد ما القوميون العرب عن الاسلام كمكون حضاري ثقافي وتراثي عربي لصالح السلفيين العرب. وقد تم ذلك ايضا في سياق استدخال الهزيمة من الداخل. فأصبح الاسلام منسوبا الى هؤلاء وحدهم ليحتكروه ويمأسسوه طبقاً لمستوى وعيهم للعصر الذي هو وعي يحن الى الماضي اكثر مما هو ارتباط بالحاضر، وهو ما سهَّل انقضاض الرجعية الراسمالية عليه لا سيما في حقبة العولمة ومكَّن المحافظين الجدد باسم المسيحية من تعميم تهمة الارهاب على كل مسلم. او لكي يصبح الاسلام في ارقى احواله ممثَّلاً بأنظمة عربية كالسعودية مثلا. وكل هذه التقصيرات لعبت دورا في منع الاسلام، كإيمان، من مواكبة العصر. إن إخلاء الساحة الداخلية، او سحب استدخال الهزيمة الى الداخل يفكك المبنى الثقافي العربي ولا يُعافيه.

لا يقتصر التعدد الثقافي في المجتمع العربي على المكونين الدينيين "الاسلامي والمسيحي" وحتى اليهودي ما قبل الكيان الصهيوني رغم محدودية عدد اليهود العرب.

إن كون الامة العربية أمة قديمة/جديدة هو مصدر إثراء ثقافي لها. فهي أمة استوعبت الكنعانية والفينيقية والفرعونية والبربرية...الخ كما سمحت للحياة في داخلها لإثنيات عديدة سواء الكردية او الامازيغية او الشيشانية او الشركسية ...الخ.

فهي كأمة قديمة عايشت قوميات قديمة جاورتها وتفاعلت وتصارعت معها كالفارسية والحبشية والتركية، وهذا الثراء التاريخي كان يجب ان يتم استخدامه في تفاعلها مع هذه الأمم كأمم متجددة ومع الامم الاخرى التي تعتدي على الامة العربية كالأمم الاوروبية كي تتمكن من هضم هذه التحديات كما هضمت سابقاً التحديات الفارسية واليونانية والرومانية والمغولية والافرنجية في الحروب الصليبية.

<u>الثقافة والهوية و (الهوية القومية)</u>

الثقافة كلٌّ معقد يشتمل على المعرفة، الاعتقاد، الفن، القانون، الاخلاق، العادات والكثير من المؤهلات والسلوكيات التي يكسبها الانسان كعضو في المجتمع. تشكل الثقافة طريقة حياة لمجتمع بأسره. لذا فالثقافة □الة جمعية لا تتكون إلا في الجماعة وبها. وحيث ان كل إنسان مثقف، □ما كتب غرامشي، بدرجة ما وبلون ما، فالمثقف نتاج من نتاجات الثقافة، أما الثقافة فليست نتاجاً خالصاً لفرد، وإن كان بوسع الفرد بلا شك الاسهام فيها وبوسع فرد الاسهام اكثر من غيره وحتى درجة التميُّز. وهذا ما يميزها عن النتاج الفكري النظري الذي يمكن نسبه الى شخص، وإن كان الفكر ايضا وليد بيئة مجتمعية بما لها من تاثيرات.

لا يخدمنا التفسير الكلُّوي في فهم الاعراض المرضية، امراض المثقفين، التي نحن بصدد عرضها ونقدها ونقضها. فهو يوضح لنا بشكل تجريدي المضمون المجتمعي، المضمون العام للثقافة. لذا، لا بد من تناول المثقفين افراداً او مجموعات حيث ان في تشخيص وضعهم الفردي الجزئي او المجموعاتي ما يسمح لنا بتشخيص وضع الثقافة في بلد ما.

الهوية بمعنى مبسط هي وعي الذات، والشعور بالانتماء الى جماعة ما اكثر من جماعة/جماعات اخرى محيطة تتداخل محيطاتها مع بعضها البعض، ولكن دون ثبات تام بمعنى ان تداخل هوامش ومحيطات كل ثقافة بالاخرى لا يعني اندماجها في هوية واحدة منسجمة. وهذا يتضمن وجودا آخر، ووعيا لوجود هذا الآخر حيث به تعي هذه الهوية تفارقها عنه. يعني وعي الوجود ان هناك وجودا ماديا واعيا للناس، وجودا بشريا عاملا ومنتجا، وجود مجتمع يعيد انتاج نفسه بيولوجيا ويطور ادوات اعادة انتاج نفسه بيولوجياً ومجتمعياً. ومن هنا، تكون الجماعة ويكون المشترك بين الجماعة، وتكون حقوق وعلاقات الفرد والجماعة ببعضهما البعض.

وبهذا المعنى، فالهوية العروبية مثلا، هي مستوى من الشعور القومي، الشعور بالذات القومية. والوعي بالذات هذا مستند في درجاته الاولى على وجود ثقافة او خصوصية ثقافية لهذه الجماعة، لا يكون وجودها مشروطا بوعي الهوية بل سابقاً عليه ومؤسساً له. وعليه، فإذا كانت الهوية تتأثر بالثقافة، إلا انها تجد اساسها في الشروط السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي معا تؤثر في الثقافة ايضا. هذه الشروط المتمثلة في طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية ونمط الانتاج المهيمن وما يتمفصل عنه من انماط واشكال انتاج ولا سيما العلاقات الانتاجية كمكون داخلي اساسي في النمط المهيمن.

ان شروطا اجتماعية اقتصادية سياسية متطورة وقادرة على المواجهة في العصر هي نفسها التي تحقق وتجدد الثقافة والهوية بدورهما، وترفعهما الى مستوى العقيدة او الايديولوجيا وتحول دون تحللهما الذاتي او تفكيكهما من الخارج. وطالما كان هذا التلازم في تطور وتعثر الثقافة والهوية، فإن الفصل بينهما من حيث إعطاء الاطلاقية للثقافة وتصور المرونة حتى التغيُّر في الهوية كما يزعم بعض دعاة القطرية العرب الذين يعملون على خلق هويات ومن ثم ثقافات قطرية، هو موقف لا يملك حججا متماسكة. وهو يعرض الثقافة هنا كما لو كانت مجرد دين سماوي وليس نتاجاً لحياة الناس على الارض، وكل ذلك بهدف تبرير الهوية القطرية المزعومة. وعليه، يكون رفع

الثقافة الى درجة دين، اي التمسك بثقافة عربية، إنما هو من أجل تمرير النزوع لاختلاق هوية قطرية. وهنا تفرض المصالح المادية حضورها علينا. فالاعتراف بثقافة عربية واحدة لا يكلف القطريين شيئاً من مصالحهم. اما الاعتراف بالهوية القومية فهو الذي يجعل وجود الكيانات القطرية غير مبرراً ومن ضمن هذه القطريات غير المبررة، سلطة الطبقة الحاكمة هنا وهناك.

فالانتقال من التجريد الى التعيُن يطرح امامنا مناخ نمو وتطور الثقافة ومن ثم الهوية، بمعنى مدى نضج العوامل الموضوعية للتطور وعدم وجود قوى تحتجز ذلك التطور!. وهو امر يطرح اسئلة حول تطور الهوية القومية في المركز الراسمالي العالمي، وحدود إعاقة الاستعمار لتطور الهوية ومن ثم الثقافة في المحيط. وهو الامر الذي يجعل مناقشة مسألة الثقافة والهوية، وفي حالتنا العروبة، اموراً لا تستطيع استخدام معايير الغرب الراسمالي (بمعنى فرصه الحرة) في تحديد الهوية والقومية، وتاخذ بالاعتبار دور هذا الغرب الراسمالي في تطورات وتعثرات الهوية القومية العربية وسائر القوميات الاخرى في المحيط. بكلمة أخرى، فإن نضوج الهوية والثقافة في اوروبا الرأسمالية لم يواجه بتهديد استعماري من مجتمعات أخرى، في حين ان هوية وثقافات كافة بلدان المحيط كانت ولا تزال تتعرض لقصف ايديولوجي وعسكري وثقافي واقتصادي من الغرب الراسمالي. واليوم تتعرض لتهمة "الارهاب" الاسلامي وغدا الصيني.

يقوم تركيزنا على الانتاج في معالجة مسألة الهوية والثقافة على محاولة للابتعاد عن الخطابية والغيبية لانهما ليستا مقومات علمية. ومن هنا، اذا كانت الثقافة الراسمالية كونية، فهل من موقع للثقافة القومية في بلد تابع كخصوصية لهذا البلد على حدة؟ وما هي حدود انتماء مختلف الطبقات الاجتماعية لهذه الخصوصية، وانتماء اية طبقة/ات هو الذي يهمين في النهاية؟ الا تؤدي هيمنة الراسمالية الى تهميش الثقافات ومن ثم الهويات والحاقها؟ او الى ردة نستولوجية لهوية لا تصمد او لا تكون فاعلة؟ مثلا هوية اقطاعية اوروبية شرقية امام مد الرسملة. أم ان الشخصية القومية كما يقول جوستاف

لوبون قائمة على ان لكل شعب تركيبا عقليا لا يقل ثباتا عن التركيب العضوي، وان هذا التركيب العقلي لا يتغير إلا ببطء شديد وفي حدود هامشية.(((؟ . م ع))) بهذا المعنى، فإن هيمنة راسمالية المركز في حقبة العولمة لا تهدد الهويات الاخرى!!

ان نظرة الى المشروع الصهيوني في محاولته بلورة ثقافة يهودية وهوية يهودية يعني بأن نجاح قرار خلق هوية يمكن ان يعني قرار تبديد هوية اخرى هو أمر ممكن. على ان الامر ليس مجرد تغيير ثوب بثوب آخر. انها عملية اجتماعية اقتصادية سياسية طويلة ومعقدة. ليست تغيرا لحظيا آنيا سريعا، لكنها في النهاية تغير.

ان قراءة الهوية في سياق علاقتها بالتاريخي السياسي الاقتصادي الاجتماعي، يعني ان الهوية لا تعيش في فراغ وليست منعزلة عن المؤثرات وليست كيانا محنطا، بل هي كيان حي يتاثر سلبا وايجابا بالتاريخ، ومن هنا تكون الهوية وحتى الثقافة عرضة للنمو والتراجع.

هل الهوية القومية الناجزة تاريخيا ذات جوهر ثابت وقائمة بمعزل عن الزمان والمكان ؟ لا تسمح وتائر تطور البشرية الحالية بهذا الانعزال. اما العلاقة بهذا العالم المتحرك والمتصارع اجتماعيا وقوميا فتعتمد على طبيعة النظام الاقتصادي الاجتماعي، نمط الانتاج المهيمن، ومن هي الطبقة التي تتحكم بعلاقات الانتاج وموقع هذه كلها من حيث التاثر والتأثير بالنظام العالمي. ان الهوية مستوى من الشعور القومي. ولأن الهوية نتاج تفاعل انساني مع الواقع، فهي كائن حي ينمو ويضمحل ويتأثر. وبما ان تفاعل الانسان مع الواقع، البيئة، هو في الاساس تفاعل العمل ومن ثم الانتاج ومن ثم تفهم الواقع وقرار الفكر في التأثير في الواقع فإن مستوى التطور الاقتصادي الاجتماعي هو المؤثر الحاسم في موضوعة الهوية والثقافة. وهذا يعني ان امكانية تاثير هوية على اخرى امر وارد وهو ما يغرينا بالقول، اننا كعرب ندخل اليوم معركة الحفاظ على الثقافة كخطوة في الدفاع عن الهوية ولكن ليس ضمن جيتو معزول، لا بل اننا نشكل اكثر الهويات والثقافات مخلعة الابواب للتاثير الخارجي. ان الربط بين معركتي الثقافة والهوية

حاسم جدا هنا، كي لا نقع في مشكلة الفصل بينهما والاعتقاد ان التناقضات في العالم هي تناقضات ثقافية كما يزعم هنتنجتون كآخر طبعات اللبرالية الراسمالية الغربية.

تبرز التناقضات الثقافية في حالة وبقدر قدرتها على الدفاع عن الهوية، عن الامة وتطورها وتنميتها على كل المستويات بما في ذلك الحفاظ على وحدتها من خصوم هذه الامة الداخليين والخارجيين. وعليه، فإن الثقافة انتماء الى الهوية وتجلٍ لها، تطوير لها. فالهوية اعمق من الثقافة وأبقى. لكنهما في حالة من التأثير الايجابي المتبادل. ان العلاقة بينهما حية ومتواصلة. وقد يساعدنا في هذا التمثيل على الامر بما يلي:

تسود حقبة الدولة القطرية العربية حالة من العمل السياسي القطري الخبيث على خلق هويات سياسية ثقافية، وإن سنحت الفرصة فإنها تسميها هويات قومية، لكل قطر عربي على حدة بعيدا عن الاخريات ومن ثم عن الامة. ومع ذلك، نلاحظ ان الانظمة القطرية بمثقفيها العضويين لم يتمكنوا من خلع البعد ومن ثم الهوية القومية للكثير من المثقفين العرب ولا سيما في لون الغناء والشعر والرواية والمسرح...الخ. فحين تستمع لنقاشات بين فنانين عرب، تلاحظ ان هذا الجزء من الثقافة متمسك بالهوية الى درجة تؤكد انه لا يستطيع العيش كفن ضمن الافق السياسي القطري الصغير. ان هذه حالة كفاحية يقوم بها الفن. انها حالة جدلية بين نقيضين، القطري والقومي. هذا اذا لم نتحدث الآن عن الخطر الكامن في المشروع الراسمالي الغربي الصهيوني المعولم والهادف حتى الى تفكيك الدولة القطرية العربية الى كانتونات.[14]

إلا ان معركة الثقافة غير كافية وحدها لكسب معركة الهوية القومية؟ بل يمكن للثقافة بانحطاط الهوية ان تنحط الى جسم شكلي محنط ومحصور وهو ما يدفعنا للبدء بمعركة الثقافة لا سيما ان معركة الهوية اصعب واستهدافها اعلى، وان الخصم قد قطع شوطا في الاعتداء عليها لتصبح متوسطية او اوسطية، او موزعة بين افريقيا وآسيا... يعتبر الصهيوني الاشكنازي شمعون بيرس الأب الروحي لمشروع الهوية (المبندقة)

[14] لعل كتاب محمد جابر الانصاري مقال مناسب على تاييد الدولة القطرية، وهو ما نرد عليه بكتاب سيصدر قريباً.

الشرق اوسطية التي تهدف الى تصفية الهوية العربية. صحيح ان هذا الطرح بهت في اعقاب الانتفاضة الثانية وانكشاف هشاشة اتفاق أوسلو. لكن هذا لا يعني ان لا تُعاد كرَّة التشويه لا سيما بعد العدوان المرتقب ضد العراق.

ربما يعني هذا صحة الموقف القائل بأننا نعيش ازمة هوية ليس بمعنى غيابها بل بمعنى وجود خطر الاجهاز عليها. هذا من جهة، ومن جهة ثانية، فهو يعني ان قوى المقاومة والتغيير والثورة في الوطن العربي اضعف من مواجهة تحدي الثقافة والهوية الكمبرادورية سياسيا/اقتصاديا وثقافيا ممثلة في الدولة القطرية، البرجوازية الكمبرادورية، مثقفوا الكمبرادور، ورأس المال المالي العربي الذي يعيش بلا وطن، او ان وطنه ليس الوطن العربي بل مركز القرار المالي والاداري لراس المال المعولم. هؤلاء جميعا الذين تم تجليسهم تماما في النظام الراسمالي العالمي حيث يتبادل معهم تحقيق المصالح وحماية الوجود.

الصراع الداخلي في الهوية

هل الصراع الداخلي في الهوية ممكن او قائم؟ نقول نعم. وهو ما يذوقه العرب على جلدهم منذ عقود وما يتمظهر في امراض حقيقية اليوم.

تُولِّد حالة التجزئة والقطرية العربية مثقفيها العضويين. وليس شرطاً ان يكون هؤلاء مرتبطين بالطبقات الحاكمة، لكن وعيهم وليد مناخ مركَّب من القطرية والتبعية والتخلف والتغربن. ولكي يبرر هؤلاء المثقفون اطروحاتهم لا بد لهم من إظهار تخلف العرب بحالة من المطلق لكي يعفوا انفسهم من واجب التغيير. لا بد ان يوضحوا بأن هناك انسداداً تاريخياً امام أي تطور عربي. وهم في هذا ليسوا الأُول او الوحيدين، فهذا ما توحي به الغزوات الثقافية التي قام ويقوم بها المثقفون العضويون للراسمالية العالمية، وهي الغزوات التي تعتبر تطور المحيط محتجزاً ومستحيلاً، وهي في الحقيقة إنما ساهمت في احتجاز هذا التطور.

على ان التفسير القائم على احتجاز التطور العربي هو احد النماذج على التماهي المباشر مع أطرووحة بل وخطة الغرب الرسمالي في تفكيك الوطن العربي ثقافياً، إمعاناً في تفكيكه اقتصادياً وجغرافيا وسياسياً. فهناك أطروحات التماهي غير المباشر مع خطة الغرب الراسمالي مثل اطروحة محمد جابر الانصاري في الدفاع عن الدولة القطرية. وهي الاطروحة التي تعتبر الدولة القطرية مرحلة ضرورية باتجاه الوصول الى الدولة القومية. هي أطروحة لا تسندها وقائع الحياة اليومية ولا توجهات الراسمال في حقبة العولمة، بل تنفيها بمعنى ان توجهات الراسمال في حقبة العولمة هي تفكيك وتذرير وكنتنة الوطن العربي.

اما كتابات محمد اركون فتصب في خطة الغرب الراسمالي، لكنها تستند على ركائز مختلفة من طراز إثني وطائفي/ديني متنكرة للبعد القومي بل ومضادة له. يقول اركون:

"على خلاف هذين النموذجين المهمين، لا تزال الشعوب العربية تقدم اليوم إما صورة تجمع ديني متجانس، كما في المغرب حيث يهيمن المذهب المالكي بشكل شبه كلي، وحيث فرضت اللغة العربية منذ مرحلة الاستقلالات على مجموع المجتمعات المدنية دون الأخذ في الاعتبار وجود لغة مكتوبة هي اللغة البربرية القائمة قبل اللغة العربية. وإما صورة مجتمعات متعددة الطوائف، كما في الشرق الأوسط، أي في لبنان والعراق وسوريا، ولكنها متجانسة على المستوى الألسني... ".[15]

يختار اركون مرتكزا طائفياً مبتعداً عن المشتركين الاساسيين للعرب، كسائر الامم، وهما القومي والطبقي.

يقول جمال الخضور في رده على أركون: بأن اركون يقلص المنظومة الأناسية المعرفية بعناصرها العديدة الى عاملين، الدين والمذهب ضمن الدين واللغة. ويرتكب في تجزيئيته خطأ تاريخيا لا يجوز ان يصدر عن باحث بحجم أركون. فهو يقول إن اللغة العربية فرضت، نافيا بذلك جذرها التاريخي في المغرب العربي، والذي يمتد الى ما قبل

---

[15] محمد اركون "الهوية وحرية الفكر والعمل" مجلة ***مواقف*** العدد 67، ص 11.

الدولة العربية الاسلامية ومنذ الهجرة العربية الاولى الى الشمال الافريقي مع نهاية الالف الثانية قبل الميلاد وبناء الحضارة القرطاجية التي عمت فيها الابجدية الاوغاريتية (أبجد، هوَّز، حطي، كلمن...). هذا من ناحية، ومن ناحية ثانية، ينسى القرابة التاريخية بين البربرية والعربية، وكون الاولى احدى اللهجات التطويرية التاريخية للثانية (دراسات علي فهمي خشيم). وباعتبار أركون باحثاً في التراث الاسلامي ينسى او يتناسى ان للدين (أي دين) حاملين، الأول ثيولوجي والثاني ثقافي، وإلا ماذا يميز المسلم العربي عن المسلم التركي او الفارسي او الباكستاني؟ ألا نميزهما بالحامل الثقافي المميز لكل منهم عن الآخر. أم ان هناك خلفية أيديولوجية سياسية تختبىء خلف الخطاب الاركوني، لا اعتقد من ناحيتي انها تصب بعيدا عن عوامل طمس وإلغاء الهوية العربية".[16]

يقول الطيب تيزيني:

" وإذا ما حددنا هوية شعب او امة ما (والامة العربية هنا النموذج) بالفضاء اللغوي والبنية الاثنية العامة والنظم السوسيوثقافية . وهي ذات انتماء تاريخي مفتوح ومتحرك– فإن الهوية الثقافية العربية هي تجل ثقافي خصوصي لتلك القومية العامة. ومن ثم فإن من يعرض لهذه يعرض لتلك ضمن آلية التجادل بين العام والخاص. ومن هنا يصح القول بأن التحدي الذي تواجهه الهوية الثقافية العربية، هو كذلك تحد للهوية القومية العربية، ذلك، لأنها . أي الاولى– تمثل الوعي الذاتي للثانية. ومن هنا وفي ضوء ذلك نلاحظ ان اكبر تحد تواجهه الثقافة العربية راهنا يقع منها في العمق ، أي في هويتها".[17]

ومع اتفاقنا مع ما يطرحه الطيب، فإن علينا وضع المسألة او دفع النقاش الى مداه الأبعد والاعمق، او الى الجوهر وهو قيام الكمبرادور "السياسي والثقافي" الى جانب المركز الراسمالي بتشغيل هذه كلها في سياق تعميق التبعية واقتلاع البنية الانتاجية والحيلولة دون الشروع فيها او تطويرها.

---

[16] جمال الدين الخضور، الهوية والمشروع النهضوي العربي، في ***كنعان*** العدد 97 تموز 1999 ص ص 88-98.
[17] طيب تيزيني، التحديات التي تواجه الثقافة العربية راهناً ، جريدة ***البيان***، العدد 6105، 6 آذار 1997.

يقول عبد الكبير الخطيبي: "لنأخذ الانسان العربي، وعلى وجه التحديد الانسان المغربي، فإننا نلاحظ انه يحمل في اعماقه كل ماضيه قبل الاسلامي والاسلامي والبربري والعربي والغربي. اهم شيى اذن هو ان لا نغفل هذه الهوية المتعددة التي تكون هذا الكائن ومن ناحية اخرى يجب ان نفكر في الوحدة الممكنة بين هذه العناصر جميعاً. لكنها وحدة غير لاهوتية تترك لكل عنصر نصيبه من التميز وتتيح بالنسبة للمجموع حرية الحركة".[18]

هناك اتجاه آخر في هذا الصدد الذي يدعو الى الغاء الهوية اصلا. يقول عبد الوهاب المؤدب:

"يجب الخروج إذن من هذه الفكرة العربية البحتة، الا وهي فكرة البعث والقومية العربية ومقدساتهما التي جعلت من الشعوب العربية، الشعوب الاكثر إثارة للتهكم خلال القرن العشرين. الرهان بالنسبة للعرب هو الاختفاء والتهرب من القوة الاكثر وحشية التي عرفها العالم حتى اليوم... وبما اننا في وضع متراجع وضعيف، يجب ان نكون اكثر حنكة، أي يجب ان نتفادى المواجهة ونناور. ولهذا السبب ايضا يجب ان نتفادى السؤال حول الهوية، فلا نجعل منها مسألة رئيسية، حتى لا تتحول الهوية الى مرض يستحيل التخلص منه، ثمة حاجة ملحة للتخلي عن مسألة الهوية"[19].

ان للافكار محاميل وقوة مادية. فالحديث عن الهوية ليس مجرد خلق صور شعرية جمالية تتفاوت في التحليق في سماوات الفن، بل ان هذا الحديث يعني التزاماً بالحديث نفسه. فالحديث عن الهوية يعني الالتزام بمشروع قومي نهضوي والعمل على تحقيقه. من هنا نجد ان حديث المؤدب خطير حيث يدعو عملياً الى التنازل عن أي التزام قومي او حتى اي مشترك جماعي عربي قائم بذاته. فالقضية بالنسبة له ليست

---

[18] عبد الكريم الخطيبي النقد المزدوج، دار العودة بيروت، ص 19.

[19] عبد الوهاب المؤدب، "بعيداً عن سم الهوية" مجلة ***مواقف***، العدد 67، ص 18. و"تسمية الاغاراب" "السياحي" اطلقها منذ سنوات الباحث الدكتور صبري حافظ.

مسألة مناورة ومرونة بقدر ما هي تجاوب مع هجمة حَمَلَةُ الهوية/ات المعادية العاملات على تركيز تقسيم سايكس بيكو.[20]

والحقيقة ان تقسيم سايكس بيكو معشش او متجذر في اوساط ثقافية عربية عديدة وبالتالي فهو يخرج في طبعات ثقافية كما يطرح المؤدب، كما يخرج في طبعات سياسية يكمن ورائها موقف فكري وثقافي. وكل هذا يصب اخيراً، في إعادة التثقيف ضد الثقافة القومية العربية.

وهناك موقف الحرب على الهوية القومية. انها المشاركة في الحرب الفعلية ضد الهوية القومية العربية. فلم يكن العدوان على العراق عام 1991 من اجل الكويت، ولم تكن العبرة الاساسية التي استخلصناها آنذاك بأن الغرب الراسمالي عدو للامة العربية. ان العبرة الاساسية، فيما يتعلق ببحثنا هذا، هي مشاركة جيوش عربية في هذا العدوان مع الجيوش الاجنبية. والخطورة التي تجلت في هذا هي جيوش المثقفين العرب الذين برروا هذا العدوان وأيدوه وبالطبع كانوا يكتبون كمثقفين عضويين للانظمة القطرية ومثقفين متخارجين مع الاجنبي او مثقفين عضويين للطبقة البرجوازية العالمية، اذا صح لنا سبق الزمن واعتبارها قد تبلورت . ولم يكن هدف هؤلاء المثقفين مجرد رغبة شخص في تقديم رأي في قضية ما. فمثل هذه الكتابات هي كتابات تطبيع للمواطن العربي كي يتحلل من المسألة والمسؤولية القومية، انها محاولة تربية مختلفة، تثقيف مختلف، إعادة تربية وتثقيف بالانحصار والانعزال، وهذا يعني بالطبع قتل جيل المستقبل. وماذا تريد

---

[20] دعماً لموقفه غير العروبي جادل طه حسين في كتابه ***مستقبل الثقافة المصرية*** بأن "مصر لا تدين للعرب في شيء لأنها بنت اوروبا والغرب". وبالمقابل، اورد انر عبد الملك مقتطفاً لخص سياسة الاستعمار البريطاني في مصر:

" رأى دنلوب مستشار التربية ايام اللورد كرومر ان الضمان الوحيد لاستعمار مصر لا يكمن في الاحتلال العسكري والاستعمار الاقتصادي، وإنما في ضرب الفكر عند المصريين في الصميم بحيث يصبح عاجزاً عن التطور والابداع ويظل معتمدا على غيره، ورأى ان هدفه لا يتحقق إلا إذا اتجه التعليم في مراحله المختلفة نحو الحفظ دون المناقشة، والترتيل دون النقد، والمحاكاة للمرجع والاستاذ دون مناقشة وتكوين رأي مستقل فيها، واحترام الكلمة المكتوبة دون امتحانها ولتصارع الفكري معها" (انور عبد الملك: ***دراسات في الثقافة الوطنية*** ص 219 دار الطليعة بيروت 1967).

الامبريالية اكثر من هذا؟ لم يعمل هؤلاء المثقفين بالمجان. لعل مراجعة لاوضاعهم فرادى تفيد ان كل واحد منهم إما موظف في منظمة غير حكومية او مركز ابحاث ممول من المركز الراسمالي (امريكا، المانيا، فرنسا، بريطانيا– او ممثل بالنيابة عن المركز كما تفعل الحكومات غير الحكومية كالنرويج والسويد والدنمارك) او من حكومة محلية مرتبطة بالغرب الراسمالي. لقد قام كل منهم بتأدية شغل محدد بناء على وظيفة محددة، او"مقاولة" محددة. لا يجوز لنا تبسيط الامور وتسطيحها بحيث نتهمهم بالسذاجة او العجز عن رؤية الدافع النفطي وراء هذه الحرب، فهم اكثر ذكاء من هذا. لقد مضى اكثر من عقد زمني ليتراجع بعض هؤلاء ويتحسس او يشم رائحة الاساس النفطي وراء تدمير العراق، التدمير الاول، والتدمير المقبل، ولكن بعد ماذا، بعد ان ابصر العميان وادرك البلهاء ذلك، اي في عهد بوش الصغير. واذا لم يكن دور المثقف ان يرى باكراً، فما هو تميزه اذن؟

لعل اوضح النماذج في المستوى السياسي على التثقيف باستدخال الهزيمة وزير خارجية قطر الذي قال في تعليقه بقناة الجزيرة الفضائية على العدوان الصهيوني على الشعب الفلسطيني، "إن ما على الفلسطينيين إلا ان يصبروا" وبخصوص العدوان الذي تجهز له المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ضد العراق قال: "ان قطر دولة صغيرة لا تستطيع ان تفعل شيئا بشأن العراق، كما ان العرب لا يستطيعون ان يفعلوا شيئاً امام هذه القوة الاميركية!". وهذا رغم اعلان اميركا بوضوح انها تقيم اكبر قاعدة جوية لها في المنطقة بدولة قطر، واكبر معسكر للقوات البرية في الكويت.

يضع هذ المثقف الرسمي، أي الذي يجمع الدورين السياسي والثقافي، المعادلة بشكل مشوه وبقصد. فالمعادلة الصحيحة هي، هل تحاول قطر والانظمة القطرية (من قُطْرْ) مساعدة العراق والشعب الفلسطيني ام تريد التخلص من هاتين القضيتين المحرجتين بأي ثمن؟ لو كانت قطر بصدد مساعدة أي شعب عربي آخر، بما فيه الشعب الفلسطيني، لتوحدت مع قطر عربي آخر، طالما انها ضعيفة وحدها الى هذا الحد. وفي حالة كهذه لا يعود هناك دور سياسي لمثقف من هذا الطراز التطبيعي. ولو

كانت الانظمة القطرية العربية الاخرى معنية بحماية الوطن العربي لكانت حاولت تجاوز الدولة القطرية وإقامة الدولة القومية الكبرى. عندها، وعندها فقط يمكن القبول بعجز هذه الدولة عن رد العدوان، إذا كانت هذه الدولة عاجزة عن رد العدوان حقاً ولن تكون. اما طريقة عرض السيد وزير الخارجية للامر فهي حرب نفسية بلا موارية ضد الطبقات الشعبية للامة العربية.[21]

لا يستحق حديث وزير خارجية قطر كل هذا التركيز. فما اكثر وزراء الخارجية العرب وما اشبه حديث او موقف واحدهما بالآخر، وما اكثر الوزراء العرب والمثقفين من هذا الطراز. ولكن التعرض لحديث الرجل متعلق بقطر نفسها. فهذه الدويلة هي ظاهرة استدخال للهزيمة. هي مدرسة للتطبيع عبر دور السلطة الحاكمة فيها التي تقيم علاقات دبلوماسية مع الكيان الصهيوني فقط من أجل التطبيع. فإذا كان النظام الحاكم في مصر قد اقام علاقات مع الكيان الصهيوني بتبريرات من نمط : "تقليص نفقات الحرب، والتفرغ للتنمية، واستعادة سيناء...الخ" وإذا كانت مبررات السلطة الفلسطينية : "ان تكسب لها سلطة ومنافع....الخ" فإن ايا من هذه التبريرات لا ينطبق على قطر! التي تحوي اكبر قاعدة للجيش الاميريكي في المنطقة.

لعل "ارقى" ما يصل اليه المثقفون المضادون للهوية القومية هو التمسك ب "الهوية القطرية". ولكن، هل هناك هوية قطرية وطنية؟ هل يجوز لنا اعتبار دولة سايكس بيكو جغرافيا ومن ثم ديمغرافيا مستقلة فما بالك بوطنيا وقوميا، وبالتالي هوية او مناخا لانتاج هوية مستقلة؟ وعلى فرض ان إحدى الدول القطرية قادرة على التماسك وتحقيق مستوى ما، حتى لو عالياً، من التنمية والتراكم والتطور فهل يعني هذا انها بدون مشترك قومي مع الامة العربية؟ هل يجوز طمس علاقتها بالمشترك ممثلا في اللغة

---

[21] عندما كنت يافعا في خمسينات القرن العشرين كان قائد الجيش العربي الاردني آنذاك (حتى عام 1955) المدعو جلوب باشا والمعروف بين الاردنيين والفلسطينيين ب (أبو حنيك – لأن فكّه كان مكسوراً). ولكونه قائد الجيش كان يتفقد المواقع الامامية المواجهة لقوات العدو الصهيوني. كان ذات يوم يزور قرية صَفَّا غربي رام الله وبالطبع كانت له مأدبة كبيرة عند احد الوجهاء. وحصل وقتها إطلاق نار من قبل جيش العدو، فخرج جلوب ومعه الحاشية المكونة من ضباط وكان في الجمع عدد كبير بين جنود حراسة ومخاتير...الخ. فاستغل جلوب باشا الموقف وألقى كلمة كان قد بدأها بالقول: "اليهود أقوياء، يا اولادي، نحن لا نقدر عليهم، الله يقدر عليهم!". بهذه البلاغة في تعميق استدخال الهزيمة توجه القائد الى ضباطه وجنوده.

ترى لو قارنا حديث جلوب بقول عبد الناصر بشأن فلسطين: "ما أُخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة" الى من يمكننا نَسْب وزير خارجية قطر؟ الى جلوب باشا أم الى عبد الناصر!

والتاريخ والثقافة والمصلحة المادية للعرب في الوحدة وقناعة الطبقات الشعبية بوحدة هويتها وثقافتها؟ ان التوجه لالغاء المشترك القومي أي تبرير الدولة القطرية ينتهي اخيرا الى القبول بهوية لكل كانتون على حدة. نعم في حقبة الكانتونات سوف يبرز مثقفون يمدحون الكيان الصغير ويدعون ان ثقافته ستكون اكثر نقاء واقل تناقضا. وقد يستخدمون قول الاقتصادي الالماني "شوميخر"عن المشروع الصغير: " صغير ولكنه جميل" لتجميل الامر.

ان القبول بحدود الدولة القطرية، وهو الذي يؤسس للقبول بالكانتونات والكيانات يجد له مناخا مناسبا في النزعات الاثنية والدينية في الوطن العربي. فيمكن لطائفة ان تطالب بدولة او كانتون كيان لها. ألم تعمل الطائفة المارونية على الانفصال بدولة منذ الاربعينات؟ أي منذ استقلال لبنان. ولم يَحُلْ دونها سوى رفض المركز الامبريالي تمويل هذه الدويلة على حسابه. كان هذا المركز ولا يزال يريد قطريات، وكانتونات بتمويل عربي. لو فشل المركز الراسمالي الغربي في خلق الكيان الصهيوني لكان مَّولَ إقامة دويلة مارونية. فما دامت هناك اسرائيل الاصلية، فلماذا يمول اسرائيل عربية! ألم تقسم فرنسا لبنان نفسه منذ العشرينات الى كيانات في نطاق جبال، جبل العرب وجبل لبنان....الخ؟

ان خلق الدولة الاشكنازية اليهودية في فلسطين، أي الدولة الدينية الاولى في التاريخ الحديث، هو مقدمة لخلق دويلات وكيانات على أسس دينية وطائفية في الوطن العربي.

وعليه، فإن المثقفين الذين يدافعون عن الدولة القطرية، أو يخفون ذلك بالهجوم على الدولة القومية، على الهوية والفكرة القومية العربية إنما هم مثقفون عضويون ولكن ليس لهذين النموذجين الخطيرين (القطرية والكانتونية) بل هم مثقفون عضويون متخارجون، مثقفو الراسمالية الغربية، مثقفو الاجنبي. اليس هؤلاء هم انفسهم الذين ايدوا العدوان الاميركي على العراق؟ انهم يتبنون موقف برنارد لويس الذي وظَّف عضلاته الاكاديمية لتأكيد عدم وجود أمة عربية، وبالتالي هوية وقومية عربية. وقد نقبل برنارد

لويس لو كان باحثاً حقيقياً في هذا المجال، باحث يحفر علمياً لاثبات مسألة او نفيها. أما برنارد لويس فيتجاهل كافة المشتركات العربية ويتمسك بالسلوك الانفصالي للانظمة القطرية التابعة في الوطن العربي التي ترتبط مصالحها بالاجنبي. إن لويس يتمسك بالمستوى السياسي ومصالح الاقلية الطبقية، دون ان يتناول التاريخ واللغة والدين بمعناه الشعبي، وموقف الاكثرية أي الطبقات الشعبية.

يقف مصطفى سويف في هذا الصف حيث يرفض الثقافة القومية:

"...الدعوات التي تؤسس نفسها على هذه الهجرة النفسية او تكرسها ضمن تكريس مصادر ما شهدناه في الخمسينات والستينات من الدعوة الى الفناء في العروبة (في الهوية العربية) وقد بلغت اوجها اثناء الوحدة السياسية مع سوريا... والدعوات التي هي من قبيل "العروبة: و "الاسلامية" تحاول ان تقدم ما تراه اساساً مقبولا للالتحام بكيانات قومية أخرى". [22]

قد لا يكون الاستغراب الاكبر في رفض مصطفى سويف للهوية القومية. قد نقول هي وجهة نظر. ولكن حين يكتب مصطفى سويف سطوره هذه عام 1965، ناقداً تجربة الوحدة بين مصر وسوريا عام 1958–1961، وتحديداً حينما يكتب ما كتبه بدرجة هائلة من العمى، نشعر باستغراب كبير. ماذا نقصد؟ نقصد انه في حقبة الوحدة كانت الامة العربية تعيش بكرامة وعزة وثقة بالنفس وبالمستقبل. قد لا يكفي هذا لاقناع المثقف المتأجنب. لا بأس، لقد كانت اقتصادات مصر وسوريا تحققان فائضاً ولم يكن هناك قصور في الامن الغذائي ولا السياسي ولا الامني. لقد ساهمتا الى جانب السعودية في تغطية حاجة الاردن من المساعدات البريطانية عام 1956، عندما طردت الاردن الجنرال الانجليزي "جلوب" باشا قائد جيشها. وبعد فك الوحدة وهزيمة 1967، وحجيج نظام الحكم في مصر الى البيت الابيض عانت مصر ولا تزال من فقدان الامن الغذائي، وفقدت الامة العربية الكثير من كرامتها التي تهدر كل يوم، وفقدت الامن

---

[22] مصطفى سويف، "نحن والهوية الوطنية"، مجلة *الهلال*، عدد آذار 1995، وفي نفس العدد من الهلال دراسة بعنوان " ألعروبة...وهم أم حقيقة" ل عبد الرحمن شاكر، ورغم انها رد على الشاعر احمد عبد المعطي حجازي لما كتبه في مقالة بعنوان "الامة العربية..ماضي ام مستقبل"، والمنشور في جريدة الاهرام 11-1- 1995 إلا انها رد أولي على مقالة مصطفى سويف.

القومي، وتجندت جيوش عربية لغزو العراق، واقتتلت مصر (النظام) وليبيا، ووفر النظامان المصري والليبي حماية للنميري ضد الانقلاب اليساري لينتهي النميري الى ديكتاتور يزج الشعب السوداني في مجاعة ويسترزق بتهجير اليهود الفلاشا للاستيطان في فلسطين. فهل هذا هو مجد الهوية الوطنية التي يدافع عنها مصطفى سويف؟ اذا كان الفناء في العروبة الذي يتحدث عنه سويف يوفر لقمة العيش والامن الغذائي والامن الجغرافي والتنمية، فما الذي يخسره سويف اذن؟ قد لا نبالغ اذا قلنا ان ما يخسره سويف هو ان هذا التماسك البنيوي الداخلي العربي يمنع تسلل ثقافة العدو الامبريالي الاستهلاكية والمعادية للامة العربية الى الوطن العربي، وبالتالي يفقد المثقف المتأجنب والمتخارج "امتيازاته"، فرصته ودوره..

والاكثر طرافة ان سويف حين يعجز عن ايجاد حامل حقيقي للهوية الوطنية التي يدافع عنها يستعير ببساطة الحامل القومي نفسه ويوظفه للحامل الوطني. يقول:

" يتمثل جوهر الهوية الوطنية من زاوية النظر النفسية، في "الانتماء" انتماء الفرد (سلوكيا اساسا وشعورا الى حد ما) الى كيان انساني اكبر منه ومن الاسرة بمعناه الضيق والممتد الذي يختلط عند نقطة بعينها على امتداده بمفهوم العشيرة والقبيلة، وللكيان الانساني الكبير معالم مميزة يمكن رصدها، يأتي في مقدمتها اللغة المشتركة،والتاريخ المشترك والاستقرار معا في موقع جغرافي معين ينطوي لاستمراره على قدر معين من العمل التعاوني"[23]. وقد تعود مراوحة سويف بين القومي والوطني الى كونه من المثقفين الاقليميين في مصر الذين افزعهم التوجه القومي للحقبة الناصرية.

لعل المظهر الاكثر خطورة اليوم هو الزعم بوجود وبتلاقح كل من الثقافة القطرية والهوية القطرية. ولعل المفارقة ان كلتيهما كسيحة لدرجة انسداد فرص تطورهما الحقيقي من جهة، ولدرجة ان الاجنبي الذي خلقهما ورعاهما يقوم هو نفسه بتذرير كل منهما من الداخل (عبر تشجيع الاثنيات وقانون الدفاع عن الحريات الدينية...الخ). هذا هو المأزق

---

[23] الخضور، نفس المصدر السابق.

الذي تعيشه الانظمة العربية في اللحظة الحالية، (شهري تموز وآب 2002) حيث تشن المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة هجوماً حتى على العربية السعودية وتلوِّح بتقسيمها، وترعى خطة لتقسيم السودان وتعلن انها ستحتل العراق وتفككه. بل ذهبت الى تسمية الجنرال الاميركي "تومي فرانكس" حاكماً عسكرياً للعراق.

من هذا جميعه، يحضرنا السؤال التالي: لماذا يرفض مثقفون استيعاب هذه الوقائع البادية للعيان؟ اما الاجابة فنتركها لوعي القارىء.

ورغم ان الوطن العربي ينقسم ثقافيا وهوياتيا الى مستويين: الرسمي والشعبي، إلا ان دعاة القطرية ما زالوا يحاولون تقسيمه افقيا على مستوى الكيانات رغم وضوح الانسداد في تطور هذه الكيانات، سواء بالكساح التنموي على مستوى كل قطرعربي على حدة حيث تقبع هذه الاقطار في مؤخرة مستويات النمو، او على مستوى الامن الغذائي الذي لم يغب وحسب، بل انتهى الى تحول الجوع الى مطلب ببقاء الارتباط بالامبريالية والتنظير لعودة الاستعمار، وفي احسن الاحوال العودة الى شبه اللبرالية التي بدأت في بعض الاقطار العربية قبل حقبة انظمة الحكم القومية والانقلابات العسكرية، او على مستوى الامن الدفاعي حيث الكثير من الاقطار العربية محتل بقوات اجنبية سواء بالجيوش المباشرة او بالقواعد او المناورات المشتركة او باعادة تشكيل الجيش القطري طبقا لمقتضيات "الصراع" مع حكام القطر العربي المجاور.

على ان للامر توليداته الذاتية الداخلية. فالانظمة السياسية والنظم الثقافية التي تغذيها وتتغذى بها، تولدان مواقف تدفع لخلق احترابات عربية بينية وقطرية داخلية تصب في خدمة الهوية القطرية وتهدد كيان القطر الواحد بالتفكك، غير مبالية بذلك في سبيل ايجاد مبرر لبقائها في السلطة ولانشغالات داخلية تبرر ايضا عدم تكاملها عربيا حتى على مستوى جامعة الدول العربية. وامامنا نموذج فتح صراعات وجبهات بأكملها ضد التعددية الثقافية او اللغوية او اللهجاتية في الوطن العربي، وبالتالي اما نقمعها او

نحاول تطوير العربية كي تمتصها دون ألم اي ازالة الاقوامية عنها كما يقول محمد عابد الجابري.[24]

والحقيقة ان لهذا المدخل خطورته، على الاقل فيما يخص كونه تهديداً بحرب اهلية دائمة، فإنه تعبير عن عجز القطرية ذاتها امام تلبية متطلبات العصر. انه احد الاثباتات الاضافية على عجز القطرية، العجز الذي يكمن تجاوزه في زخم الوحدة القومية. إن الاطار القومي الديمقراطي والتنموي الاشتراكي وحده القادر على رعاية اللهجات وتطويرها، وعلى إعطاء الاثنيات حقوقها وبالتالي جعل الاثنية وتعدد اللهجات ظاهرة صحية. ان السبيل الوحيد الذي يحول دون نجاح المركز الراسمالي والكمبرادور السياسي والثقافي المحلي في اصطناع هويات وثقافات وقوميات مزعومة في حقبة العولمة، هو الفضاء القومي الاشتراكي. فضاء الديمقراطية والتنمية بالحماية الشعبية. وبغير هذا ستنجح الثورة المضادة في صناعة قوميات كالتي تم توليدها سفاحاً وقسراً في يوغسلافيا لتفكيكها، وكما هو مخطط ليحصل في العراق والسودان وسوريا والسعودية...الخ.

اليس الصحيح هو ان نقرأ اسباب الخوف من التعددية اولا؟ وثانيا آليات عقد المصالحة مع التعددية دون الاحتراب والانقسام؟ وهذا امر يكمن في التنمية. فكلما كان البلد اكثر نموا كان اكثر تماسكا وتعددا (وهنا نستثني النمو الريعي في اقطار الخليج العربي). ان عدم اعتماد حرية الثقافة تجاه التنوع والتعدد يجعلنا اضعف في معركة الدفاع عن وجود الهوية اصلا؟

والسؤال هو: من هو الطرف فينا الذي يرفض التعددية والتنوعية الثقافية؟ هل هو الموقف الشعبي ام الموقف الرسمي؟ من هو الطرف الذي تقمع مخابراته وجنوده وجلاوزته اللهجات والثقافات المحلية؟ انه الطرف الرسمي؟ هل نقول هذه مؤامرة؟ سوف يتنقدنا مثقفو التسوية والتخارج والتأجنب...الخ ليسميها كل منا كما يريد. ومرة اخرى من هو الاسبق في خلق كرة الثلج التجزيئية ومن ثم التذريرية ثقافيا وهوياتيا في الوطن

---

[24] انظر د. حيدر ابراهيم علي، الثقافة العربية المعاصرة بين الوحدة والتنوع: ملاحظات اولية. في ***النهج*** عدد 17 شتاء 1999 ص ص 37-42.

العربي؟ هل هو العامل الداخلي ام الخارجي، وهل هو التنوعات الثقافية ام المصالح القطرية المنسجمة مع سياسة فرق– تسد، التي ترتفع اليوم الى مستوى تفكيك وتذرير القطر الواحد؟ ان رجعة الى القرن الماضي بأكمله تبين لنا ان التفكيك الجغرافي ومن ثم الاجتماعي الاقتصادي سبق الهجوم على الثقافة وتفكيكها. لم تثبت الحفريات البحثية، في حدود ما نعلم، ان هناك ملحقا ثقافيا لاتفاقية سايكس بيكو التي خلقت الكيانات العربية. ولكن كانت بالطبع خلفية ثقافية تؤدلج الاساس المصلحي الاستعماري. أما وقائع الصراع السياسي في الوطن العربي بين النخب الحاكمة والجماهير فقد وضعتنا امام معركة داخلية بين ثقافات قطرية مختلقة وبين الثقافة القومية. وهذا يعني ان قوى التجزئة كانت كفيلة، بنظر الاستعمار، بخلق ملحق ثقافي لهذه الاتفاقيات. وما يتضح اليوم هو مستويات ثلاثة سياسيا/اقتصاديا ومن ثم ثقافياً:

- اختلاق هويات متوسطية واوسطية تكون في الحالتين تركيا واسرائيل قطبي القيادة فيهما
- هويات شبه اقليمية عربية منتمية الى الاوسطية والمتوسطية اكثر من بعضها البعض وهي الهوية الشامية وربما هوية الهلال الخصيب، باشراف وضبط مباشرين من اسرائيل، وهوية وادي النيل الى جانب ليبيا، وهوية المغرب العربي، وهوية الجزيرة العربية. اما خارج هذه التجمعات فيظل العراق، على المدى المنظور على الاقل، من جهة والصومال وجيبوتي واريتريا من جهة ثانية وجميعها (كل لاسباب خاصة به ومختلفة) بين مرفوض ورافض من قبل الهويات الاربع المذكورة.
- الهوية القطرية والكيانية لكل قطر والتي ترتبط ايضا بالاوسطية والمتوسطية اكثر من التجمع العربي الذي ترتبط به.

ولكن ما هي القاعدة المادية التي هيأت لمثل هذا التكاثر البكتيري من الهويات وربما الثقافات المدعاة؟ لا أتصور اننا سنجدها خارج مشروع قيام الكمبرادور (البرجوازي

والثقافي والايديولوجي) "بتطوير" اللاتكافؤ بين اقتصادات الوطن العربي ودفعه الى مداه الاقصى.[25]

تتحتم الاشارة في هذا الصدد الى ان خلق احترابات لغوية وثقافية وهوياتية تصب جميعا لصالح الابتعاد عن الجامع الثقافي والهوياتي المتمثل في الصراع مع المشروع الامبريالي الصهيوني. لا بل قد يصل في يوم ليس بالبعيد الى حد الاستنصار باسرائيل من قبل كل قطر ضد الآخر.

في الدفاع عن الهوية

هل يهدف الآخر من تغيير الثقافة تفكيك الهوية وطمسها؟ اما في حقبة العولمة فيصبح السؤال: هل تهدف امبراطورية العولمة، اي الولايات المتحدة، ومن ورائها مجمل الغرب الراسمالي تسخير الغزو والاحتلال الثقافي وصولاً الى تفكيك هويات المحيط؟ بعبارة اخرى، لماذا لا يفرض الاستقطاب الاقتصادي استقطابا ثقافياً؟ لماذ لا يجري العمل على لإفتقار المحيط ثقافياً، تغريبه ثقافياً كما هو مغرَّب انتاجياً وثرواتياً وبالتالي ثورياً. إذا كان تطور المركز انتاجيا يفترض تخلف المحيط في هذا الصعيد، فلماذا لا يتم احتجاز ثقافة وتثاقف المحيط؟

يُخيل للبعض ان ما رمى ويرمي اليه المركز، في حقب الراسمالية الثلاثة (الاستعمار فالامبريالية فالعولمة) هو تعميم ثقافة رأس المال معجونة بِ او راكبة على المركزانية الاووبية بما فيها من عنصرية وفوقية...الخ. على ان الحقيقة مختلفة في هذا الصدد. ان ما ترمي اليه الراسمالية هو تفريغ المحيط، وخاصة الشرق، من روحه وتاريخه، وتجريعه جرعات مشوهة من ثقافة رأس المال. مثلاً، تعميق ثقافة الاستهلاك وليس الانتاج، تعميق ثقافة التقليد والثرثرة الفكرية وليس الابداع، الحديث والنقل الاعمى

---

[25] حول تعميق اللاتكافؤ في الوطن العربي انظر عادل سمارة: ***Epidemic of Globalization: Ventures in World Order,*** ***Arab Nation and Zionism***. Chapter Two, Arab Nationalism and the Deepening of Unequal Development, pp 26-42, Published by Palestine Research & Publishing Foundation, Glendale, U.S.A, 2001.

والحفظ عن المدارس الثقافية الاوروبية والغربية عامة، وليس توليد مدارس من بلدان المحيط نفسها، حصر الابداع في متابعة الخطاب الغربي وليس إبداع خطاب مستلهم من روح وتاريخ الشرق...الخ.

اذا كنّا في ازمة، فهل هي ازمة ثقافة وازمة هوية، هل هي ازمة شاملة تشكل الهوية والثقافة تمظهرات لها، وهل هي ازمة ذاتية ام مسقطة من الخارج؟ وهل هي ازمة ثقافة ام ازمة مثقفين؟.

لتحديد المشكلة، لا بد ان نؤكد بأن الازمة هي ازمة التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية العربية بشكل عام وازمة المثقفين العرب بشكل خاص. فالثقافة لا توجد ولا تعيش بمعزل عن الناس. ليس لها وجودها المنفصل، بل هي كينونة حية تتطور وتتراجع مع المجتمع.

للاجابة عن هذه التساؤلات لا يصح لنا البدء من نهاية العملية التاريخية. بمعنى آخر، فإن رهن او شرط الازمة بالعولمة لا يقدم الاجابة الصحيحة. لا بل انه يخفي العوامل السياسية الاجتماعية الاقتصادية (وبالاجمال السيرورة التاريخية) التي اوصلتنا واوصلنا نفسنا بها الى ان نكون من ضحايا العولمة. وهذه العوامل في الاساس وراءها في الحقيقة قوى وطبقات اجتماعية.

ودون عودة مطولة للتاريخ، فإن موقعنا الحالي على هامش التاريخ، يرتد مباشرة الى النهاية المأساوية التي اوصلتنا اليها العثمانية، والتطورات السلبية التي بدأت مع الاستعمار الراسمالي الغربي الذي اضاف بعدا جديدا في الحرب ضد الهوية العربية بفرض تجزئة اقليمية شاملة في الوطن العربي معبرا عنها في سياسة "فرق تسد". لقد ساعد الراسمالية الغربية في تنفيذ هذه السياسة التخلف الموروث في الوطن العربي. وطن تهيمن عليه تشكيلات اجتماعية اقتصادية تتمفصل فيها انماط انتاج بين الاقطاعية الشرقية/العسكرية او البيروقراطية. يسيطر فيها الانتاج الزراعي الذي تمت عملية تعطيل دوره الاكتفائي وتلقيحه بتوجه تصديري الى السوق العالمية مما حال دون قدرة هذه الاقتصادات على إعادة انتاج مجتمعاتها. وقطع الطريق على تبلور برجوازية

قطرية او قومية قادرة على التحكم بفائض يسمح لها بالاعتماد على الذات عبر التحكم بالسوق المحلية مما اغرى الشرائح الطبقية المكونة من بقايا عشائرية وشبه اقطاعية وتجارية بالتحالف مع المستعمر الذي موّل لها اعادة انتاج نفسها على حساب استغلال الطبقات الشعبية في كل قطر وقطر. كان هذا مدخل الشرائح والطبقات الاجتماعية التابعة في إعادة انتاج المجتمع، الذي هو مدخل إعادة انتاج التبعية. وقد نمت على هامش هذه التشكيلات المشوهة مواقف فكرية تتبنى، نقلاً، افكارا ونظريات رأسمالية غربية من طراز (اللبرالية والوضعية) في فهم الثقافة والهوية العربيتين، وأفكاراً بيروقراطية شرقية لا تبدأ من حيث بدأت المدارس الراسمالية الغربية ولكنها تنتهي الى نفس النتيجة والموقف .

وباختصار، فإن الموروث العثماني كان قد ترك وراءه مقومات تبعية "عصرية" مثل الفقر، والانفتاح على السوق الراسمالية، التوجه التصديري للانتاج الرئيسي (الزراعة) ، عدم نضوج برجوازية انتاجية وبالتالي قومية التوجه حيث تواجدت بدلا منها شرائح من مثقفي ما بعد الاستعمار.

وهكذا، فإن حقبة الاستعمار الاوروبي هي التي زاوجت بشكل ملموس بين العاملين الخارجي والداخلي في تهشيم الهوية القومية العربية ومن ثم الثقافة ايضا. ففي حين كان هناك مشترك معين بين الهوية العثمانية والعربية سواء في الدين، او تشابه مستوى التطور (او التخلف إن شئنا)، وجدنا ان المشترك غائب بين الثقافة والهوية العربيتين وثقافة وهوية المستعمر. ومن هنا كان لا بد للمستعمر من الزحف على المبنى الاجتماعي وتحديدا الطبقي ليجد له حلفاء في تثبيت نفسه، وهو ما كان له في النخب العشائرية/التجارية ومثقفي ما بعد العثمانية. أي ان الراسمالية الاوروبية وجدت حليفها في المصالح المادية اكثر مما وجدته في الثقافة.

منذ تلك الحقبة يمكننا القول انه قد اصبحت لدينا ثقافتان عربيتان، تدفع كل واحدة منهما باتجاه ثقافة وهوية خاصة بها. وهما الثقافة القطرية في مواجهة الثقافة القومية وبالتالي

الهوية القطرية الحاكمة في مواجهة الهوية القومية الكامنة.[26] وخلال قرن من الصراع بين الثقافتين/الهويتين وجدنا انفسنا ونحن على مشارف الالفية الثالثة أمام خصم قطري يعلن هويته وربما ثقافته في وجه الهوية والثقافة القومية.

وإذا كان الاستعمار والامبريالية قد رعتا القطرية والتجزئة، فإن العولمة مرشحة لرعاية القطرية وتقزيمها الى كانتونات ورعاية الاثنيات واللهجات وربما حتى الشلل السياسية، لا سيما وهي تطرح اليوم ما يسمى "حماية الحريات الدينية" حيث تستفيد اليوم من رصيد إثني طائفي الى جانب الرصيد الطبقي الحاكم الذي رعته لتعميق القطرية. اما الاثنية والطائفية نفسيهما فتتخرطان في مشروع اقل من القطرية واحيانا ضدها يمكن تسميته مشروع التفكيك والتذرير الى كانتونات ليس في وطننا وحسب بل في الميحط باسره. يوصلنا هذا الى الاستنتاج بأن هناك تلازما بين مصير الثقافة ومصير الهوية، بين مصير الهوية الثقافية العربية ومصير الهوية القومية العربية الى حد أن ضرب الاولى يضرب الثانية، على اعتبار ان الاولى تمثل الوعي الذاتي للثانية.

وصلت هيمنة راس المال عالميا الى درجة من العولمة اصبح معها بوسع دول المركز، لا سيما الولايات المتحدة، تعيين حكومات في دول المحيط، وترتيب الاوضاع الاقليمية في كل جزء وجزء من العالم[27]، وتمكين سيطرتها الاقتصادية عبر تحويل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي الى مؤسسات امريكية، وفتح قنوات إضافية لتهريب الفائض من المحيط الى المركز عبر شرعنة غسيل الاموال. اما ثقافيا، فهي طبعة جديدة من ايديولوجيا السوق الحرة.

فالتطورات التي حصلت على بنية المركز الداخلية ولا سيما في نطاق علاقته بالمحيط لم تزد عن كونها اعادة هيكلة الجوهر نفسه، اعادة ترتيب الادوار بما يحقق النجاعة الانتاجية القصوى والربح الاقصى مستثنية البعد الانساني تماما. هناك تغير في دور الدولة في المركز، لا نسميه تراجعا. انه قيام راس المال باعادة ترتيب صفوفه

---

[26] انظر عادل سمارة، تطوير اللاتكافؤ في الوطن العربي: المواجهة مستمرة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة، في مجلة ***كنعان*** العدد 91 - تموز 1998 .

[27] ان الولايات المتحدة شريك اساسي في اية حرب تشعل في العالم، إن لم تكن مُشعلة تلك الحرب. ومع ذلك فهي ترسل من يتوسطون بين اطراف الصراع!.

طبقيا، اعادة توزيع الادوار في المؤسسة الواحدة. فاذا كان غزو المحيط اقتصاديا يتم اليوم على يد الشركات متعددة الجنسية التي "تدعى" من قبل انظمة كمبرادور المحيط لتستغل القوى العاملة هناك والثروات والسوق، وتحظى بتسهيلات لم تحلم بها الدولة الاستعمارية نفسها وهي في عز الهيمنة على هذه المستعمرة او تلك، فما هو لزوم استخدام دبلوماسية وزير خارجية امريكا مثلا او جيش وزير دفاعها؟ فما يبغيه راس المال يتحقق على يد متعددة الجنسية بسهولة قصوى. اذن فلتنب الشركة هذه في الخارج عن الوجه العسكري وحتى الدبلوماسي للدولة الامبريالية، ولتقم بتحويل الارباح الى المركز حيث القرار الاداري والتراكم الراسمالي والاحتكار التكنولوجي كله هناك. أما حينما يحصل تحرك شعبي ضد مصالح امريكا، فليس هناك ما يحول دون دخولها حربا فعلية كما حصل في غرينادا وهاييتي والعراق، وكما فعل بوليسها حتى في سياتل بامريكا نفسها...الخ.[28]

بالدور الذي تقوم به الشركات متعددة الجنسية، فانها تفوض من قبل الدولة بمسؤولية اقامة "قطاع عام" على مستوى عالمي، قطاع عام راسمالي معولم. ان دورها هو النهب (باسم التعاون والاعتماد المتبادل عالميا) وتحويل الفائض الى المركز. وعند عملية التحويل تحديدا، او فقط عند عملية التحويل هذه يتضح معنى هذا الشكل الجديد للقطاع العام الذي هو تحويل الفائض من المحيط الى المركز يعني تمويل متطلبات التوظيف الحكومي داخل الدولة في المركز، وتشغيل القطاع المالي بما فيه من موظفين، وتوفير سيولة للانفاق على البحث والتطوير والضمانات الاجتماعية وتعويض البطالة...الخ بل وتوظيف عشرات آلآف الجند لتنفيذ عدوان ضد بلد كالعراق حيث ان هذا التجنيد هو في جانب منه تشغيل لقوة عمل، وإلا فما معنى الإلقاء بنصف مليون جندي ، اغلبهم اميركيين، في ارض العراق عام 1991؟ هل أُرسل هؤلاء بلا رواتب ونفقات ومصاريف وعلاوات إضافية؟. أليس هذا تشغيل لماكينة اقتصاد الحرب؟ ينسجم

---

[28] لعل اسرائيل في حقبة التسوية مثال مناسب. فهي بصدد توقيع اتفاقات تسوية مع اكثر عدد ممكن من الانظمة العربية، . وهي بصدد التحول الى الاندماج المهيمن في وعلى الوطن العربي اي تركيز دورها الاقتصادي في المنطقة. ولكنها تحتفظ في الوقت نفسه باداتها العسكرية قوية وجاهزة لاحتلال قطر او اغتيال فرد.

هذا القطاع العام الدولاني مع الجوهر الراسمالي للنظام. انه تفويض من الدولة للقطاع الخاص محليا ليأخذ دورا في الخارج تخدم نتائجه (ارباحه) قطاعات شعبية اخرى في المركز الى جانب القطاع الخاص نفسه. فالسيد هو راس المال الخاص سواء الانتاجي او المالي او المضارب، وسلطة الدولة مستمرة داخل البلاد الى جانب تحكمها بالجيش. اما قيام القطاع الخاص هذا باستحداث قطاع عام عالمي ممول من الخارج فذلك كي يطفىء بؤر التوتر الداخلي.

ادخلت هذه التطورات بعدا جديدا على مسألة الهوية في المركز والمحيط معا. بل على مراتبية الهوية. فهل بقي ثمة هوية او ثقافة مشتركة بين الطبقات التابعة في المحيط وبين الطبقات الشعبية؟ وما هي هوية الشركات متعدية الجنسية والقطاع العام المعولم. وهل هناك افضل من تسمية الحقبة باسرها بحقبة العولمة كي تخفي كل هذه الاختراقات لجسم المحيط؟

امام هذه التطورات، ألم يعد الحديث عن القومية بعيدا عن المحتوى الطبقي ضربا من المثالية؟ السنا اذن امام اممية ثقافية مصلحية هي أممية راس المال؟ اما والحال على هذا النحو، اليس هذا عداء مفتوحاً للثقافة والهوية والقومية العربية على حد سواء؟ اليس العداء لواحدة من هذه يستدعي عداء الاخريات بالضرورة؟

وهل ثمة مبرر لتساؤل عن كون الاقتصاد عاملا حاسما، ولو لا مباشرة في الوصول الى هذا الوضع؟ وبغير هذا، يصبح ديالكتيك الثقافة سابقا على ديالكتيك الطبقات. ولو صح هذا لما انتمت النخب الحاكمة متحولة الى شرائح طبقية فطبقات الى معسكر راسمالية المركز، ولدافعت عن الثقافة القومية والهوية القومية بدمائها؟ تجدر الملاحظة، ان الهجوم، هجوم المركز الراسمالي وحلفائه على الثقافة لا بد ان يكون اقل سفورا من الهجوم على الهوية. فالهوية مشروع عملي يطال بشكل مباشر السياسة والاقتصاد والاجتماع، يفرض تحدي الموقف بالدفاع او الهجوم والاستخذاء. ومن هنا، يترك راسمال المركز متسعا لممارسة مستوى معين من الثقافة لا سيما اذا كان ذلك لا يطال ترتيبات الربح وتحرير التجارة الدولية والتبعية وتحويل الفائض والاستيراد

الاستهلاكي وحتى تواجد جيوش المركز في عواصم المحيط. قد لا يضيرهم كثيرا تمسكنا بثقافتنا التراثية طالما نقبل بالتبعية؟ وقد لا تضيرهم المبالغة في الشعائر والطقوس الدينية، ما لم تتحول الى تثقيف لحماية ثروة أمة الاسلام، وطالما لا يدعو المؤمنين لتخليص ثرواتهم من ايدي المركز الراسمالي. اذن اية ثقافة التي يريدون طمسها؟

في الثقافي والطبقي والقومي

على ان الامر لا يتوقف عند دور العامل الخارجي في حرب الهويات والثقافات. فالمبنى الثقافي ليس مجرد تجريدات مثالية لا اساس لها على الارض المجتمعية الطبقية. فوراء الانتاج الثقافي يكمن الناس انفسهم كبشر كما يقفون وراء الانتاج المادي لحياتهم ووجودهم ولاعادة انتاج هذين المنتجين. وعليه، فإن الطبقات الاجتماعية لا بد ان تتخاصم وتتصالح، في عملية صياغة وتطوير والدفاع عن والتضحية من اجل او خيانة الهوية. كل هذه حسب المرحلة ومتطلباتها واشتراطاتها وتمفصلاتها الداخلية وعلاقاتها مع الخارج.

على هذه الارضية يمكننا تناول الخلخلة الثقافية في الوطن العربي. خلخلة الثقافة التي تتفاعل سلبا مع خلخلة الهوية، لا بل تقود لها وتعمقها. هنا ندخل في جدل القومي والطبقي. اقصد الجدل المادي الفعلي بينهما وليس الايديولوجي. فما يدفع طبقة محددة الى موقف لا قومي[29] ليس الفكر الاقليمي او الارتباط الكوزموبوليتي بدايةً، بل المصالح المادية التي لا بد ان تخلق لها خطاباً وصياغات ثقافية ومن ثم ايديولوجية وأخيرا مفردات وأدوات تخاطب وتعامل.

اذا كانت الهوية قومية بالضرورة، فإن الثقافة لا تنحصر في هذا المستوى العام والجمعي والشمولي. وهنا، في هذا المستوى، نلاحظ ما يجمع الثقافة والايديولوجيا

[29] المقصود في هذا الموضع بموقف لا قومي هو الخيانة، وليس الحياد عن الموقف الجماعي او عن سلوك الخدمة العامة او خدمة الوطن.

والدين. فيمكن للعربي ان يكون مسلما او مسيحيا او شيوعيا او راسماليا لبراليا.... وهناك عرب صهاينة. فالعربي الذي يعترف بالدولة الصهيونية الاشكنازية، كما أشرنا في مقدمة هذا الكتاب، على ارض فلسطين ويتجاهل، او يعلن تنازله عن حق العودة، يكون بهذا مقتنعا ب وعاملا على تجسيد الايديولوجيا الصهيونية. ما الذي نطلقه على حالة كهذه من ناحية ايديولوجية؟ هل هناك تسمية غير ان نسميه صهيوني! بل ان هؤلاء العرب الصهاينة هم من محفزات نشر هذا الكتاب.

هناك في كل تشكيلة اجتماعية حزمة من الطبقات الاجتماعية متفاوتة القوة المادية والحجم العددي والدور السياسي والعمق الايديولوجي والقيم ...الخ وهي إذ تشترك في المشترك القومي (دينيا لغويا فنيا حضاريا بشكل عام)، لكنها تختلف طبقيا أي في نطاق المصالح الطبقية والتحكم بالقوى المادية، وتحديدا موقعها من قوى الانتاج وبالتالي دورها في علاقات الانتاج وما يترتب عليهما من موقعها في الحكم السياسي (السلطة والقوة).

تتحدد رؤية كل طبقة اجتماعية للمشترك القومي بناء على موقع هذه الطبقة في العملية الانتاجية، أي المصالح المادية لتلك الطبقة. وفي هذا السياق، فإن دور المثقف العضوي للطبقة هو صياغة النظريات والتحليل التي تخدم مصالح هذه الطبقة، وتكتيك العمل الاجتماعي لها بناء على مصالحها المادية هذه. وهنا تكون المصالح المادية اوسع من المصلحة الاقتصادية المباشرة وحدها، فهي حينما تأخذ طبقة بالاعتبار فانها تأخذ موقع هذه الطبقة من السلطة والتنمية والثقافة والدين والعلاقات الدبلوماسية للبلد بالجيران وحتى على الصعيد العالمي.

تشكل هذه القاعدة الواسعة والنظرية لتحليل وتحديد موقع وموقف الطبقة في مجتمع معين. لكن طبيعة الحقبة التاريخية وجوهر او العوامل المقررة والحاسمة في النظام العالمي في تلك الحقبة تلعب دوراً اساسياً وبارزاً في تحديد دور كل طبقة اجتماعية على حدة.

يكون دور الطبقات الاجتماعية اكثر انسجاما مع المسألة القومية في بلد متقدم، عبر مرحلة التمحور ومن ثم الاعتماد على الذات كبلد لديه قاعدة انتاجية، وبالتالي فرص تشغيل اكبر عدد ممكن من قوة العمل بنوعيها (الاناث والذكور) كما ويشغل مثقفيه من الجنسين في البحث والتطوير، وتتمكن المؤسسة الحاكمة من استيعاب المثقفين ذوي الميول المتخارجة المحفوزة بمصالح الافراد المادية في مؤسسات السلطة او في مراكز البحث والتطوير. في وضع كهذا، لا تحتاج طبقة او اكثر للارتباط بالاجنبي لربط مصالحها ومن ثم ميولها السياسية به. وينطبق هذا بشكل اكثر حِدَّةً على المثقف.

اذن للتنمية دور اساسي في حسم الموقف القومي للطبقات والافراد ولا سيما المثقفين. وكلما كان البلد متطوراً، كلما كان اكثر ديمقراطية وكلما تمكن بالتالي كل من الطبقة والفرد من صياغة علاقة جدلية بين القومي والطبقي اكثر انسجاماً وتكاملاً بمعنى ان لكلٍّ مكانا ووضعا. صحيح انه في التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية الراسمالية تستمر الراسمالية في استغلال الطبقات الشعبية، ولكن في فترات النمو وتطبيق سياسات مثل الفوردية والكينزية على سبيل المثال، تتوفر حياة افضل للطبقة العاملة رغم الاستغلال. قد نسمي هذه الفترة فترة رشوة الطبقة العاملة، او شراء القيادات النقابية، وقد يكون هذا كله صحيحاً، لكن ما يهمنا هنا ان المستغِل والمستغَل يشعران بانتماء قومي ناجم عن توفر مستوى ما من الانتماء للبلد لأنه حصل فيها على مكان ودخل أو بقدر ما حصل منها على مكان او دخل. لا نتجاوز بهذا التشخيص ضرورة الثورة الاشتراكية ضد رأس المال، ولكن هذا الامر لا يمكن النظر اليه بمنظور ميكانيكي. ان موضوع الثورة هو سيرورة وعي طبقي وطني وليس مجرد شعار يُرفع ويجب تنفيذه بمعزل عن رؤية واضحة للساحة ووعي يكون هو نفسه حافز الثورة .

وفي هذا الصدد، نعم في هذا الصدد فقط يمكننا فهم وتجليس الكيفية التي استفاد منها رأس المال من اطروحة المجتمع المدني بعموميتها. هي أطروحة لخلق مستوىً معين من السلام الاجتماعي الذي يقلل من دور المجتم السياسي او يهذب من القمع السياسي بحيث يحصل السياسي على ما يريد بأكبر بعد ممكن عن القمع. ان تحقيق

درجة ملموسة من مأسسة المجتمع المدني مسألة مرتبطة بالضرورة بمجتمع متقدم منتج له طاقته الانتاجية والتشغيلية وسوقه غير المنكمشة، بل وحتى المتمددة الى الخارج. كما ان هذا الاستقرار المادي يفسح مجالاً لديمقراطية سياسية لاوسع عدد ممكن من الطبقات. كلنا يعرف ان الثورة الصناعية الراسمالية سبقت دوماً وجود وتوسيع حق الانتخاب في دول المركز الراسمالي. ولم تتمتع الطبقات الشعبية، والمرأة بالطبع، بحق الانتخاب إلا عندما اصبحت هذه الدول راسماليات امبريالية. لقد حُصر حق الانتخاب، فما بالك بالترشيح في من يملكون! ان المسألة المادية واضحة هنا سواء اقر بها الكتاب والساسة البرجوازيون ام لا.

وعليه، فإن المجتمع المدني، على الاقل بالمفهوم البرجوازي المتداول في الغرب غير ممكن في المجتمعات المتخلفة والتابعة. وكل محاولات بيع هذه الاطروحة من المركز الى المحيط، وكل محاولات مثقفين من المحيط تسويق هذه الاطروحة في بلادهم ليست سوى لعب في الوقت الضائع، ومساهمة في إدارة الازمات، وكذلك محاولات للترزق والانتفاع من الممولين الاجانب على حساب ضحايا الازمة بالطبع.

ان الطبقة الراسمالية التي بوسعها الجمع بين القومي والطبقي هي الطبقة الاكثر توطُّنا في مصالحها الحياتية المادية. الطبقة التي تنتج وتعمل وتحرك السوق وتتواصل مع السوق الاجنبي إيجابيا (بالتصدير) وليس سلبيا (بالاستيراد) او على الاقل يتفوق نشاطها التصديري على طلبها من الواردات.

كما ان الطبقة العاملة في المركز الراسمالي قادرة على الجمع بين الوطني والطبقي لانها هي قوة الانتاج الاساسية، وهي قوة الاستهلاك الاساسية (وهذا اساس الفوردية والكينزية ايضا).

اما في محيط النظام العالمي فيختلف المشهد. فالراسمالية هناك تابعة، خدماتية وكالاتية استيرادية استهلاكية. ومن هنا اساس ارتباطها بالاجنبي. وحتى السوق التي تقيمها فهي سوق عرجاء، سوق تتلقى المنتجات الاجنبية وليست المحلية. أي سوق مشوهة تعرض منتجات اجنبية لمستهلك محلي ولا تصدر منتجات محلية لسوق اجنبي.

وبهذا، فهي عاجزة عن تأسيس او حتى التوجه لتأسيس علاقة تكاملية بين القومي والطبقي.

اما الطبقات الشعبية في المحيط، فهي التي تدفع دوماً ثمن ارتباط الراسمالية الكمبرادورية المحلية بالاجنبي. كما تتركز مصالح الطبقات الشعبية داخل بلادها، وعليه، فهي لا تعقد تكاملاً بين القومي والطبقي وحسب، بل تمثل ذلك تماماً.

على هامش حياة ومصالح كل طبقة ينمو مثقفوها ويأخذون دورهم. وهذا ما يتيح لنا فهم لماذا يروج مثقفو الكمبرادور للثقافة الاجنبية، وللسياسة الاميركية رغم الدور العدواني للمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة. كل هذا يبين لنا ليس فقط دور المثقف العضوي لكل طبقة، وإنما دور الطبقة في العملية الانتاجية وحدود تنمية وتطور بلد معين حيث يخلق التقدم والتطور مناخات ومجالات تستوعب المثقف كي لا يتخارج.

<u>الثقافة والهوية بين: القطري والقومي</u>

يخالطنا جميعا القلق على الثقافة والقلق على الهوية. وهذا يفترض مشروعا للمواجهة بهدف التغيير. هل يأتي التغيير بمصالحة رسمية عربية؟ وهل الانظمة العربية القطرية مختلفة حقا مع بعضها البعض؟ أم يأتي من القطع بين المشروع الشعبي وبين المشروع الرسمي. بين الطبقات الشعبية وثقافتها القائمة على البعد الثقافي والهوياتي القومي والتنمية بالحماية الشعبية والاشتراكية أم على التبعية والهوية القطرية الكمبرادورية والتخلف والثقافة الكمبرادورية؟

يرى البعض ان الحل كامن في اعادة تجربة اللبرالية في الوطن العربي معتمدين على ان فشل التجربة اللبرالية السابقة (قبل حقبة المد القومي والانقلابات العسكرية) كان بسبب وجود القوات الاجنبية التي تسببت في فشل هذه التجربة. ولكن السؤال هو، ما الذي يؤكد عدم تكرار هذه التجربة طالما ان القوات الاجنبية موجودة في بعض الاقطار وطالما ان الاستعمار نفسه لم يرحل حقا. وطالما ان بيننا فرق من مثقفي ما بعد الاستعمار وفرق جديدة تنادي بعودة الاستعمار. وهل الاستعمار شيء آخر غير اللبرالية

الراسمالية التي تدعي تجسيد وسواد انتصارويتها ويوتوبيا نهاية التاريخ. الم يصبح واضحا ان بوسع اللبرالية احتجاز تطور المحيط بأساليب ابشع من الاحتلال المباشر؟.اليست اللبرالية في ازمة داخل المركز الامبريالي نفسه وهي الازمة التي تدفع حتى المركز لاختيار إحدى طريقين "إما الاشتراكية وإما البربرية" بربرية راس المال؟ بعد هذا كله، يرى البعض في اللبرالية الراسمالية طريق الخلاص للامة العربية !

للبرالية السياسية جوهر اقتصادي هو راس المال. فهل الراسمالية حل للثقافة والهوية العربيتين؟ هل اللحاق الراسمالي ممكن في ظل الاستقطاب؟ وهل اللحاق ممكن عن طريق التكيف وإعادة التصحيح الهيكلي لهياكل اقتصادية تابعة، ريعية، غير منتجة ومعتمدة على الاجنبي في إعادة الانتاج؟ قد يحاجج البعض ان الثقافة الاشتراكية طبقية. نعم، هي كذلك، هي للطبقات الشعبية، للاكثرية، وحتى للبرجوازية حينما تُنزع من ايديها أدوات الاستغلال. ولكن ماذا عن ثقافة راس المال؟ اليست أضيق نطاقا، اي نخبوية وعدوانية وكذلك لا انسانية!

وفوق هذا وذاك، فإن اللبرالية ليست معنية بالمسألة القومية بالهوية القومية وتحديدا بالوحدة العربية. وبناء على هذا فهي لن تكون معنية بالتنمية. فالتنمية بالحماية الشعبية تتطلب وتشترط واقعا عربيا شاملا وموحدا، بهذا المستوى او ذاك. اما اللبرالية فتنسجم مع القطرية وتنحصر فيها. علما بأن فرص التنمية حتى الراسمالية في ظل القطرية مسألة محتجزة، ليس لضعف امكانيات كل قطر على حدة، بل ايضا لأن كل قطر يكمل الآخر. وطالما تنسجم اللبرالية مع الراسمالية، او هي الراسمالية في جانبها ومكونها السياسي، فإنها تحرر نفسها من الهوية العربية مما يفقدها المناعة في مواجهة هويات مفروضة اخرى مثل الهوية الشرق اوسطية او المتوسطية او هويات تجزيئية من طراز الهلال الخصيب، او وادي النيل او المغرب العربي او الجزيرة...الخ. وهذا ما يجعل من اللبرالية طبعة جديدة للتبعية.

يرى البعض الآخر ان الديمقراطية هي الطريق المطلوب. لكن الديمقراطية ليست نظاما اجتماعيا اقتصاديا. انها آلية إدارة علاقات تبدا بين الفرد والفرد وتمتد الى الفرد

والسلطة. لذا يكون المطلوب نظام حكم سياسي يحتوي على ديمقراطية سياسية واجتماعية واقتصادية. فالديمقراطية بما هي مفهومة ومطروحة اليوم تحابي بالضرورة الفئات المحظوظة وحدها.

يدخلنا هذا في التركيب الاجتماعي الاقتصادي لكل قطر عربي ولمجموع الوطن في الوقت نفسه. فحينما يتعلق الامر بالوحدة العربية بدءا من الهوية وصولا الى الجغرافيا فالاقتصاد فالسياسة، لا بد لساحة مجزأة وتابعة كالساحة العربية ان تشهد استقطابا اجتماعيا طبقيا. ولا يغير في الامر شيئا هنا تداخل اعلانات الولاء والايمان بالوحدة والقومية العربية. فعلى هذا المستوى، لا بد ان تحصل المواجهة بين القومية الحاكمة والقومية الكامنة. بين القومية الشكلية والديكورية لراس المال التابع، وبين القومية الوحدوية والاشتراكية للطبقات الشعبية. بين قومية قطرية تجزيئية انفصالية وبين قومية وحدوية.

هنا لا بد ان تعبر كل طبقة، بل تحالف طبقات عبر ثقافتها عن موقفها من الهوية الموحدة بكل متطلبات الهوية في الاقتصاد والسياسة والمجتمع...الخ. وحيث تتمظهر المصالح الطبقية على شكل ثقافة للطبقات الاجتماعية، فإننا سنواجه، كما نواجه اليوم، ثقافتين واحدة في مواجهة الاخرى:

الاولى: ثقافة الطبقات الشعبية في نزوعها للتنمية معبرا عنها باخلاقيات الانتاج عامة، وإنتاج الحاجات الاساسية، والتبادل البيني العربي وصولا الى القدرة على إعادة انتاج المجتمع بآليات وإمكانيات ذاتية، وهو امر لا ينجز بدون المشاركة الشعبية نساء ورجالا على قدم المساواة، ناهيك عن تثبيت الحريات بتنوعاتها والتعددية السياسية والفكرية وصولا الى التنمية بالحماية الشعبية.

والثانية: ثقافة راس المال القائمة على التبعية والاستهلاك، والتي تكرس التبعية بالاستيراد من المركز الامبريالي متجاوزة المتاجرة العربية البينية التي لا تتجاوز ادارة الازمة الاقتصادية والاجتماعية عبر تطبيق وصفات البنك والصندوق الدوليين، وزيادة الاعتماد

على الريع، واعادة انتاج المجتمع بالاعتماد على المساعدات والمديونية والعجز واعادة جدولة الديون، والابقاء على كل بيت مملكة طبقية للرجال على النساء، وقياس موقع المرأة بكثرة الانجاب[30] مما يزيد من عدد الافواه الآكلة والمتنافسة في خدمة (السادة) مصدر التشغيل سواء كان صاحب العمل او صاحب السلطة او المنظمة الاجنبية، وكلها تشجع التنافس اليائس على قوة العمل.

الهوية القومية والهوية الثقافية للطبقات الشعبية والتنمية بالحماية الشعبية اي بالاشتراكية، هذا هو المركب الثلاثي المطلوب النضال من اجله. لا يمكن خلق هوية معتمدة على الذات طالما لم يتم اجتثاث ثقافة الملكية الخاصة، والسوق الحرة، والاستغلال، وتهميش الاكثرية الشعبية سواء في القرار السياسي او الاقتصادي او الحريات والعلاقات الاجتماعية على المستويين الطبقي ومستوى النوع. ليس هناك مشترك حقيقي بين برجوازية كمبرادورية تابعة وبين امة تناضل لتثبيت هويتها القومية بالوحدة وثقافتها القومية بالانتاج والاعتماد على الذات والتنمية بالحماية الشعبية. لا تستطيع ازمة رأس المال التابع توليد ثقافة ثورية ولا هوية قومية وحدوية تنموية طالما تشن بالقمع نمطا من الحرب الاهلية ضد الطبقات الشعبية ان الثقافة القومية والهوية القومية هما حالة من المقاومة التي ترتقي الى ثورة. مقاومة لهجوم راس المال مجسدا في العولمة، وثورة على المصالح القطرية وتسهيل النهب واقتصاد السوق الحرة... فالعولمة مفهوم ايديولوجي متولد عن ومتراكب على مفهوم ايديولوجي آخر هو السوق الراسمالية الحرة التي ليس لها وجود حقيقي. يعني هذا المفهوم تسخير الضخ الايديولوجي الهائل لتطويع محيط (اطراف) النظام العالمي لموضوعات ليست ايديولوجية بل متشيئة.

---

[30] في المجتمع غير الصناعي، لا مكان محقق لتشغيل المرأة في العمل المأجور حيث لا حاجة اقتصادية لقوة عملها. ان كون المرأة بلا عمل، غير العمل المنزلي والانجاب اللذين على اساسيتهما لا يشجلان عند البرجوازية كعمل للمرأة، يؤدي الى تزايد النسل، وبالتالي تزايد خضوع المرأة للرجل الذي يوفر الدخل لاسرة تتزايد، مما يزيد وزنه النوعي، "اهميته" للاسرة، وهذا يقلل من "اهمية"المرأة دون ان تكون هي السبب في كل هذا مما يقودها الى مزيد من الخضوع، او هكذا يُفترض. فطالما هي لا تنتج، بل لأن انتاجيها المهمين غير محسوبين، وطالما انها غير مرشحة للدفاع عن اهمية دورها في الانتاج، ومرباة على التقليل من شأنها وشأن عملها، فانها تزداد شعوراً بالاستضعاف

اذن تمثل العولمة كايديولوجيا، راس المال في آخر خطاب له وهو تحقيق الحد الاقصى للربح في حقبة تدني هائل في معدل الربح. في حقبة يعاني مركز النظام العالمي من أزمة في جانب العرض. ازمة ناتجة عن فيض في العرض من المركز ومساهمة في الفيض من المحيط، ونضوب ملموس في السيولة بايدي المستهلكين. تعني العولمة تطبيقيا اكذوبة تحرير التجارة الدولية بما يعني تدفق رأس المال والسلع وحتى قوة العمل من المركز الى المحيط، واحتجاز تدفق عمال المحيط الى المركز. وتعني ايضا اللبرالية الجديدة، والخصخصة وتصفية القطاع العام. وإجهاز راس المال على العمل.

وكأيديولوجيا، فان فِرَق التفكير التي تؤدلج للعولمة تجند كتاباً ومثقفين واكاديميين واجهزة اعلام العصور المظلمة، وتجند قوات التدخل السريع لتطويع من لم يتم تطويعه لمقتضيات تسهيل تدفق الربح الاقصى الى المركز.

لكن تجلي العولمة الاوضح هو في السياسة الداخلية والدولية لانظمة راسمالية المركز وخاصة الولايات المتحدة. تقف الولايات المتحدة في مطلع هذه الالفية في مواجهة معظم شعوب العالم. فقد طوت الفية ودخلت الاخرى وهي في اشتباكات متشعبة على مستوى الكوكب. هذه هي العولمة العسكرية في خدمة رأس المال المعولم. باختصار امريكا في مواجهة الطبقات الشعبية في العالم ولا سيما في الوطن العربي. اما الامبرياليات الاقل شأنا فتتقاطع اكثر مما تختلف مع امريكا. فلم تختلف حقا مع امريكا في العدوان المتواصل ومتعدد الاشكال على العراق (للحيلولة دون صعود قطر عربي مركزي)، وعلى كوبا (وهي حالة شن عداء موتور ضد الاشتراكية)، وعلى السودان (بهدف تفكيكه اثنيا ودينيا)، وعلى يوغسلافيا (لاصطياد نظام اشتراكي تسلل من تحت عباءة هيمنة رأس المال)، وعلى الصين (لاستغلالها تجاريا واحتوائها راسماليا، وإن لم يحصل فليكن التأسيس لحرب باردة) وعلى روسيا (لإعدام فرص تحولها الى دولة عظمى)...الخ. اما موقع الوطن العربي، بما فيه فلسطين، في مخطط العولمة فمرتكز

على ما يؤديه هذا الوطن من خدمة لراس المال فيما يخص الربح الاقصى والاسرع والاقل مخاطرة بل بتقديم ثروته وسوقه قرباناً لجشع رأ س المال.

يعيدنا هذا الى المثقف والهوية. فالمثقف العربي يتمنى علا راسماليات كمبرادورية ومثقفي كمبردور ان يحققوا وحدة اقتصادية وسياسية وثقافية. أي يتمنى على رأس المال العربي القطري والتابع والكمبرادوري ان يحقق التكامل الاقتصادي. وبالتالي فهو يقع في تناقضين:

الاول: انه يطرح مشروعه على طرف له مصلحة معاكسة ومناقضة لهذا المشروع. وبالتالي، فإن المثقف ربما يساهم في تشويه وتضييع الوعي الشعبي.

والثاني: ان المثقفين الثوريين العرب المدافعين عن الثقافة والهوية الذين يعظون الآخرين بالوحدة لا يسألون نفسهم فيما اذا ارتقوا الى مستوى المثقفين العضويين ليعبروا عن مصالح الطبقات الشعبية ويكشفوا جوهر ثقافتها، ومعدن هويتها الحقيقية في الوحدة القومية والتنمية بالحماية الشعبية ومواجهة الامبريالية وتحرير الارض المحتلة. وهذا يبرز سؤالا هاما هو: هل يقوم تقاطع او تحالف بين المثقفين العضويين والحركات الجذرية العربية. القومية الوحدوية واليسارية والاشتراكية تحديدا . وإذا كانت هذه غائبة، فما دورهم في إيجادها؟

فالحركة السياسية الوحدوية هي الناقلة الشعبية لمشروع المثقفين هذا وليس الكمبرادور السياسي والايديولوجي والثقافي والاقتصادي. اما هل سيكون هذا الحزب حزبا، تيارا، هل سيكون على طريقة القرن التاسع عشر ام سيكون تآلف ديمقراطي واسع، فهذه امور لها نقاشها.

<u>لماذا معركة الثقافة والهوية داخلياً ومع الآخر؟</u>

ما هي العوامل والمناخات التي اوصلت الصراع ليتركز على وفي موقع الهوية والثقافة ؟ هل هذا الانحصار او التركز في الهوية والثقافة نتاج تراكم ام تراجع نضالي. هل الهوية والثقافة هي الجبهة الاخيرة الحائط الاخير؟ هل كان يجب تصليب الهوية الثقافية او الثقافة مبكرا للنضال بها كما وعظ ساطع الحصري؟ اذن، هل اهملنا الهوية والثقافة وصارعنا في غيرهما فكان اختيارنا خاطئا، ام ان الامر وشكل المعركة وموقعها فرضا علينا؟

اذا كان الجواب نعم، فلا اعتقد ان "التعارك" فيها كاف. بل هو خطير حقا. فمنظور المشروع الآخر، المعادي، الذي يقول: "دع عراكهم محصور في مستوى نظري وتجريدي هوياتيا وثقافيا...فمشروعنا العملي كاف لحسم المعركة". هذا يعني اننا امام مسؤولية نضالية اكثر مما هي مجرد التحليل والتشخيص، مسؤولية صياغة مشروع جديد ومعاصر وشعبي في مستويي الثقافة والهوية.

هل تصبح الهوية ماضوية المنحى خلال الازمة حيث ترتد الى ماضيها ؟ متى يكون توجه هوية انحصاري او دفاع سلبي او كمون بانتظار انطلاقة جديدة ؟ متى يكون انسحابا الى الداخل الذي بحد ذاته تهيئة للانطلاق، اي حالة دفاع ايجابي كتجربة الانتفاضة؟

هل تلجأ الامم لاستنهاض ثقافتها او للدفاع الثقافي عندما تصبح هويتها في مأزق؟ اي للدفاع عن هويتها؟ هل يقترن هذا بأزمة وجود ام يقترن بهجوم على الهوية، سواء كان بالعدوان العسكري المباشر، بالالحاق الاقتصادي، بتعميق التخلف، باحتجاز التطور، او بالتهديد الاستقطابي الثقافي والاعتداء على ثقافتها ومحاولة تذويبها؟

يستدعي هذا تساؤلات من طراز: هل هو شرط ان تكون هوية امة معينة موجهة ضد هوية امة اخرى؟ قد تساعدنا في هذا قراءة التجربة الراسمالية الاوروبية فيما يخص ثقافة وهوية دول هذا المركز الامبريالي الاول. بمعنى هل بدأت الهوية هناك بالاحترابات الاوروبية في عصري الاستعمار والامبريالية وهل انتهت في حقبة العولمة الى التصالح العبر. اوروبي و العدوان على الامم الاخرى طبعا الى جانب امريكا؟ هذا

ما تمظهر ثقافيا في المركزانية الاوروبية والانكلوساكسونية والفرانكفونية. وجميعها بنيات ثقافية تقول بتميز الغرب ثقافيا وتميز الغربي حتى فيزيائيا. وتنتهي على المستوى الاقتصادي السياسي الى الاصرار على ان العرق الابيض وحده القادر على اختراق قشرة ما قبل الراسمالية او اللاراسمالية نحو رسملة متطورة. اما الامم الاخرى فتحتاج الى قوة هذا المغامر الاوروبي الابيض ليطيح ببدائيتها ويعطيها شحنة الانطلاق. وهو على اية حال انطلاق لم يحصل حقا، وإن تمظهر سابقا في تقليد نخبوي للغرب على مستويات الكمبرادور الثقافي والايديولوجي والطبقي ناهيك عن الاستهلاكية، وانتهى باستدخال الهزيمة على مستوى انظمة ومثقفي الكمبرادور الثقافي والايديولوجي. اما في حقبة العولمة فالاشكالية كامنة في محاولة توسيع نطاق استدخال الهزيمة ليطال الطبقات الشعبية.

نتساءل ثانية، هل الهوية تاكيد للذات ام الغاء للاخر ام مرة هذا واخرى ذاك؟. ينقلنا هذا السؤال الى مناقشة الهوية في تجلياتها في مستويات الاقتصاد والسياسة والثقافة، الى تسييس الهوية وقومنتها. فالهوية تدفع صوب التفاعل و/او الاشتباك مع الهوية الاخرى. فالامر محكوم بمشروع كل هوية، انسانيته، عدوانيته، طبقيته، توسعيته[31]...الخ. اما تاريخيا، فكل الثقافات الانسانية تدفع بمجملها نحو ثقافة انسانيةعالمية هي ليست الراسمالية باي حال. وهذا تحديدا ما يلقي الضوء على عدوانية الثقافة الراسمالية وبالتالي تراكب هوية/ثقافة المتولدة عنه (المركزانية الاوروبية، الانجلو ساكسونية، والفرانكفونية...).

الثقافي والسياسي ينتهي الى نمط الانتاج؟

لنبدأ من فترة اسبق من الراسمالية: ما معنى ان استخلاص الفائض في المراحل

[31] لذا، لا يسعنا الافتراض بأن ثقافة ومن ثم مركزانية راس المال وحدها هي العدوانية. فقد حاجج مثقفو وممثلو مختلف الهويات القديمة (الماقبل راسمالية او الراسمالية) بان ثقافتهم ومن ثم مشروعهم الحضاري هو الافضل والاكثر تفوقا. اما هل كان هذا مجرد موقف ثقافي معزول عن المصالح؟ كلا بالطبع.

ما قبل الراسمالية كان يتم بناء على عامل ايديولوجي؟ صحيح ان القسر والقهر كانا ادوات التنفيذ الواضحة. ولكن هل كان يتم الاستخلاص بالقوة بشكل يومي؟ هدف السؤال هو اين الهيمنة في هذا المستوى؟

الم يكن رجل الدين هو المثقف العضوي للطبقة الحاكمة وهو الذي خلق نظرية حق الملك الالهي وظل الله في الارض في العصور الوسيطة، اي ما قبل هيمنة نمط الانتاج الرأسمالي وبالتالي، فإن من يلعب دور الهيمنة هو المثقف العضوي، رجل الدين الملتحق بالسلطان، وليس الدين نفسه؟ لكن رجل الدين هذا كان جزءاً من النظام الحاكم. اي ممثل للمصلحة الطبقية لهذا النظام.

لنسمح لهذا بأن ينقلنا الى الحديث عن نمط الانتاج المهيمن وتمفصلاته مع انماط اخرى متمفصلة/خاضعة/تابعة ومتصارعة معه. لعل نمط الانتاج الراسمالي هو المهيمن في الوطن العربي. ولكنه متمفصل مع انماط أخرى ما قبل راسمالية او غير رأسمالية لدرجة التهجين. لذا توجد في مجتمعنا حتى اليوم انماط ومستويات متعددة من الهيمنة المتولدة عن انماط انتاج وبالتالي علاقات مجتمعية غير رأسمالية. وإلا ماذا نسمي تفضيل الولد على البنت وتمكين هذه القناعة في البنت نفسها وليس فقط في الأم، والأب بالطبع؟. هناك دور ملموس للعائلية حيث يحتمي فيها الفرد بعيداً عن الطبقة والامة والقانون. هذا رغم ان العائلية نفسها ذات تراتب طبقي. فأيُّ آلٍ من الآلات (آل كذا وكذا) مكونة من اغنياء بالمطلق؟. وهل هناك مساواة بين فرد من آل كذا يحرس فرداً آخر من نفس الآل، ويقاتل فيقتل دفاعاً عنه في اشتباك بالنبوت او بالبندقية، لا فرق؟. لماذا يقبل هذا الفرد تسوُّد ذاك عليه؟ ولماذا تقبل حامولة متواضعة المستوى الاقتصادي تسوُّد اخرى عليها؟

لقد لخص هشام شرابي دور البطريركية في تراجع الوعي القومي العربي في السنوات الاخيرة بشكل جيد، لكنه انحصر في الثقافي والسياسي ونأى بنفسه عن السبب الحقيقي وراء ذلك وهو المصالح المادية ممثلة في دور الطبقة الحاكمة وعلاقات الانتاج وليس في المعتقد الثقافي:

يقول هشام شرابي:

"ان الوعي القومي بمواجهته ثقل جاذبية العائلة من جهة، وما في النظام البطريركي الحديث من ضغط اغترابي ناشىء عن "قطرية" الدولة من جهة ثانية، قد اصيب باخطر نكسة منذ نشأته. فقد بدأت القومية العربية، نتيجة لذلك، تفقد زخمها في الربع الاخير من القرن العشرين فتغلبت العلاقات والقيم المكونة للنظام البطركي الحديث (في السبعينات والثمانينات) وبدأت الحركة الاسلامية الاصولية تحتل مكان القومية العربية، وحل محل الوعي القومي الشعور الديني الاصولي. اعطى هذا الشعور ببساطته المطلقية، الحركة الاسلامية عمقا وشدة لم تعرفها القومية العربية العلمانية، التي انبثقت اساسا من نزعة لبرالية متفتحة. ولا بد من الاعتراف بان الحركة الاسلامية الاصولية ، بوصفها شكلا من اشكال الوعي السياسي، قد ادت الى بروز حركة جماهيرية حقيقية في العالم العربي. ولعل النظام البطريركي الحديث بنزوعه الى قمع القومية العلمانية والتطور السياسي الحر، قد اطلق من غير قصد الطاقة الثورية الكامنة في المجتمع البطريركي، واطلق بالتالي القوى عينها التي تناقضه وتعاديه وتستطيع القضاء عليه"[32].

سؤالنا لماذا ظل للبطريكي وجوده الكامن في المجتمع العربي كيف تعايش مع الرسملة.؟ اليس هذا بدور البرجوازية غير التنموي، بل وحتى غير التحديثي.

ولكن، اين تكمن اسباب تواجد هذه الهيمنة المتأخرة كثيرا عن زمانها؟ ألا تكمن في مصلحة الطبقة الحاكمة في احتجاز تطور المجتمع كي تستمر هيمنتها السياسية هي نفسها؟

وهكذا، فإن تحول الثقافة او اتخاذها حالة إيديولوجيا انما هي توظيف طبقي ومن اجل مصالح طبقية.

---

[32] هشام شرابي، ***البنية البطريركية، بحث في المجتمع العربي المعاصر***، دار الطليعة الطبعة الاولى كانون الثاني 1987، ص 47، مقتطف في توفيق المديني، ***محاضرات في الوعي القومي الديمقراطي***. الينابيع، دمشق1995.

استدخال الهزيمة آلية للهيمنة الثقافية

حين تغوص النخبتان السياسية والثقافية من مجتمع ما في استدخال الهزيمة، كما هو حال الفلسطينيين في الضفة والقطاع، يبرز دور المثقفين حيث يُطالبون بموقفين حدِّيِيْنْ فإما:

– مع إعادة التثقيف، مع المشروع المعادي.

– او في معسكر مقاومة اعادة التثقيف، أي في جانب الأكثرية الشعبية على صعيد القطر والامة على صعيد قومي.

هذا يعني ان المثقفين داخلون في حلبة الصراع المحلي والقومي والعالمي. فإما مع الرسمي ام مع الشعبي.

ويعني كذلك ان المثقفين جزء اساسي من الانقسام السياسي الطبقي العالمي. وهذا يفسر ذلك الاستهداف الاصطيادي الشرس من قبل المؤسسة الاميركية الحاكمة للمثقفين في المحيط ولا سيما في الوطن العربي. وتجدر الاشارة في هذا الصدد، ان المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة تستقطب او تجند مثقفيها ليقوموا هم انفسهم بتجنيد مثقفي المحيط وصولاً الى تجنيد واحتواء المثقفين على صعيد عالمي. فباحتواء المؤسسة الاميركية الحاكمة للمثقفين الاميركيين يجعل من هؤلاء ادوات لاحتواء مثقفي بلدان العالم الثالث.

"كان روستو مدير السياسة والتخطيط في ادارة كنيدي ومستشار جونسون في فيتنام". "من اجل النمو الاقتصادي لفيتنام اصبح روستو مصمم تصعيد ضرب جنوب فيتنام بالنابالم الى قصف الشمال، وحتى ابعد من ذلك".

ان الوضع العربي نموذجي في استدخال الهزيمة. فقد كان خلق كيانات عربية مصطنعة وهشة مثابة اللبنة الاولى في خلق مناخ عربي قابل للاصابة بجرثومة استدخال الهزيمة. فهي انظمة وبنيات عاجزة اقتصاديا، فقيرة ديمقراطياً، ممقوتة شعبياً، وبالتالي اقيمت وجبلت بالهزيمة نفسها.

وفي حين تبلورت انظمة قومية الاتجاه ما بين اوائل الخمسينات واوائل السبعينات في الوطن العربي، فإن هزيمة حرب حزيران 1967 قد لعبت دوراً بارزاً في تغلب راس المال الكمبرادوري على البرجوازية القومية وبالتالي تحكمه بالسلطة، او تحول السلطة نفسها بعد انسداد طريق التنمية في اقطارها، الى كمبرادور. وبالتالي التحقت هذه الانظمة بالركب الرسمي في استدخال الهزيمة.

وفي اعقاب هذا انحط كثير من الحركات السياسية العربية الى درك استدخال الهزيمة حيث تحولت من قوى شعبية تناضل ضد القطرية والرجعية وحتى الراسمالية الى مجرد حاملي الطيوب في المواكب "المهيبة" لنفس الانظمة الحاكمة.

ولا يختلف الوضع بين الفلسطينيين عنه لدى البلدان العربية. فقد انتهت معظم تنظيمات م.ت.ف من تحرير فلسطين وشطب صهيونية الكيان الى القبول بالتسوية التي تبلورت في اتفاقات اوسلو والتي ادى انسدادها الى الانتفاضة الثانية.

في مناخ استدخال الهزيمة وتعمقها لدرجة استدخالها على يد قوى سياسية مجتمعية، يتأكد لدينا ان الوضع العربي الحالي غير مؤاتٍ لاستنهاض شعبي شامل، الامر الذي يتطلب حرب مواقع لا جبهات. وحرب المواقع كما هي الحرب الجبهية تشنها القوى الثو،ية وتواجهها القوى المضادة للثورة في حرب مواقع مضادة. ان كل مكسب للبرجوازية في أي صعيد، التشريع السياسة الثقافة الاعلام الفن...هو كسب موقعي ضد الطبقات الشعبية والعكس صحيح. ان تطوير مفهوم حرب الموقع هو تطوير ميداني للصراع الطبقي، هو تطوير حي وواقعي ويومي لصراع مستمر لا يقلل من شأنه كونه غير حامي او شامل في لحظة ما، ولكنه مقدمة للصراع الشامل. ان حرب الموقع هي تراكم كمي وحرب الجبهة، او حرب الشعب، كيفي ياتي في النهاية. وبهذا المعنى، فإن المعركة مفتوحة باستمرار فيما يخص حرب المواقع بين راس المال والطبقات الشعبية. وكحرب مفتوحة ومحدودة فهي تراكمية باتجاه حرب الجبهة.

ليس طريق حرب المواقع بالطريق الاصلاحي. فهي تكتيك الحفاظ على موقع بعد آخر، كالحفاظ على وإدارة الارض المحررة في حرب الشعب الشاملة والمفتوحة.

وعليه، لا بد لحرب الموقع ان تنطلق الى حرب الشعب. بهذا يتم التفاعل الجدلي بين غرامشي وماو تسي تونغ.

ان استدخال الهزيمة من قبل قوى وانظمة سياسية هو فقدان مواقع لصالح الثورة المضادة لأن المفترض في هذه القوى والنظم ان تكون في جانب الوطن والامة لا ان تكون متخارجة وفي جانب الثورة المضادة. ومن هنا نصل الى إشكالية خاصة يعاني منها المثقف العضوي في نضاله ضد استدخال الهزيمة وهي حالة يكون فيها مثقف عضوي، ولا تكون هناك قيادات عضوية. وهنا تتفاقم الاشكالية معلنة عن نفسها في وجود قيادات لا تاريخية للقوى السياسية حين تقرر القيادات السياسية للاحزاب التخلص من المثقف العضوي وتستدخل بالتالي الهزيمة. وهذه بدورها حالة المناخ غير المناسب لتوليد مثقفين عضويين جدد. هنا تبرز اهمية الثقافي والوعي والسياسي والنظري. فحين يعادي الحزب هذا المثقف العضوي فهو إنما يقرر:

بقاء الحزب متخلف نظريا

انتماء الحزب في النهاية او انحرافه باتجاه الثورة المضادة.

وهذا نموذج على الردات الحزبية التي تؤكد عجز القيادات عن تطوير تحليل مناسب لدورها وللمرحلة ولذا تطرد المثقف العضوي لانه يحرج مشروعها او يقترح مشروعا ثوريا اطول من قامتها التي تبقرطت.

من تصدير الثقافة الى "وكالة" تحرير المرأة

لست مع الذين يُفردون باباً خاصاً بالمرأة كما هو سائد، كما هي الموضة اليوم، من قبل من يزعمون/يزعمن تبني قضية المرأة. فزعم هذا التبني هو في حد ذاته موقف رجعي واضح لأنه يُقزِّم المرأة من كونها نصف المجتمع الى مجرد قضية صغيرة مجزوئة يمكن الدفاع عنها ببرنامج صغير هنا او هناك وبميزانية من بلد استعماري امبريالي ضالع في ذبح شعوب باسرها/ ميزانية تخصص لمنظمة غير حكومية تزعم

الدفاع عن المرأة.

أليست الولايات المتحدة هي ممولة المنظمات النسائية التي تعمل في المناطق المحتلة ك NGOs مثل منظمات "العنف ضد المرأة" علماً بأن الولايات المتحدة نفسها تُعدُّ ثانية لذبح الشعب العربي في العراق!. لا يمكن للمرء التساوق والتماهي مع هذا الزيف المستورد من الغرب الراسمالي الذي يستخدم المرأة ويوظف جسدها في خدمة رأس المال، ويخدعها لترى نفسها وكأنها في قمة التحرر وهي ليست سوى أداة جنس وتسويق، انها سلعة مرسملة، وقد اصبحت اليوم معولمة. فطالما تمكنت الراسمالية من احتلال المسيحية واليهودية والحضارة اليونانية فلماذا لا تحتل جسد المرأة ايضا؟

إلا انني أجد لزاماً على امثالي ان نفرد احياناً ابوابا خاصة بالمرأة، طالما ان الوعي العام للمتعلمين لم يكتشف هذا الزيف الهائل المتعلق بالمرأة لمثقفي الغرب الراسمالي واتباعهم في بلادنا، مما يسمح لهم بالادعاء بأننا لسنا تقدميين كفاية طالما لم نخص المرأة ببضع صفحات.

فالاهتمام العالي الذي تبديه المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية مثل United Nations Development Program (UNDP) والبنك الدولي بالمرأة الفلسطينية ملفت للانتباه، علما بأن نتائج حقيقية على الارض لم تتحقق وانحصر الامر في قطاعات برجوازية وبرجوازية صغيرة اجتماعيا كما فتح خطوطا باتجاه التطبيع النسوي مع المرأة اليهودية في اسرائيل، أي أم او زوجة الجندي اليهودي الموجود في الضفة والقطاع، او الطيار الذي قصف بالامس جنوب لبنان او حي الدرج في غزة.

يتطلب مشروع مساواة الجنسين في أي مجتمع حالة وعي وتوعية ثورية شعبية مجتمعية تقودها منظمات حزبية قاعدية من صلب المجتمع تكون منتشرة في كل موقع ومفهومة من كل شريحة وطبيعية لأنها نبتت في الحارات والحواري والمساجد والكنائس المحلية، وليست من تصميم "خبراء" من هارفارد القوا بعض المحاضرات على نساء ورجال محليين واسموا ذلك "دورات في تحرير المرأة". او قام هؤلاء "الخبراء" بالمحاضرات بانفسهم ووقف المحلي مترجما/ة لهم بنصف لغة او نصف فهم ناهيك عن

ان جوهر الحديث ينطبق على مناخ المركز وليس المحيط. هذا اذا كان المحاضر اكاديمياً غير مرتبط بدوائر مخابرات بلاده.

بمعزل عن حركة شعبية شاملة منطلقة من كل موقع والى كل موقع، كما هي الانتفاضة، فإن استيراد شكل العلاقة بين المرأة والرجل من الغرب هو مثابة شكل جديد من استدخال الهزيمة، او توسيع نطاق هذا الاستدخال. وهذا كي يُقاوَم بحاجة لمثقين عضويين اكثر قدرة وصبرا واستمرارية. وهم لن يكونوا من نمط مثقفي المقاومة الكلاسيكيين، مخلفات م.ت.ف لأن هؤلاء على نظافتهم الوطنية فقراء تماماً لأية ثقافة عن تحرر المرأة. فبقدر ما هم راديكاليين سياسياً وكفاحياً فهم فقراء بما لا يقاس مجتمعياً ولا سيما تجاه المرأة. هذا اذا لم يكن الكثيرين منهم متزوج باكثر من سيدة. ولعل فقرهم هذا هو الذي يسمح للمثقفين المتغربنين من الجنسين ان يُمارسوا عليهم "فوقية ثقافية" فيما يخص المرأة. لذلك لا يحسم هذه المعركة، وهي اضخم معركة علينا خوضها سوى حركة حزبية ثورية شاملة.

لا نقول انها اضخم معركة من قبيل المبالغة او التسابق مع اللبراليين/ات، بل لأن كل رجل في مجتمعنا مرشح ديكتاتور على إمرأة. يعاني المجتمع العربي من حرب مجانية لا مبرر لها تبدأ من المهد الى اللحد بين الذكر والانثى. ينشغل كل ذكر منا في معركة السيطرة على أنثى، الاخ على الاخت والابن على الام والزوج على الزوجة...الخ. وهذه حرب تستنزف طاقة هائلة وتشغل الناس عن الهموم التنموية والقومية والطبقية والثقافية...الخ. وقد لا يكون من قبيل التهكم القول ان الشرف في الوطن العربي قد تقزَّم لينحصر في "فرج" المرأة الذي حل محل الشرف القومي والشرف الحضاري وشرف التنمية وشرف الايمان...الخ. وكما اشرنا في مقدمة هذا الكتاب، فإن القمع الناجم عن العلاقات البطريركية، وقمع المرأة في مكان العمل، والحرب الاهلية التي تشنها السلطة ضد ابسط الحريات الانسانية، كل هذه لا تُبقي مكانا او جهدا او وقتا ليناضل المواطن العربي طبقياً او حتى قومياً.

الهوية/الثقافة والعولمة

ليست العولمة هوية ولا حاملا لهوية، اذا ما انطلقنا من تعريف او نقاش جريئ لها. فالعولمة هي مرحلة جديدة، هي الحاضرة أو الجارية، في حياة رأس المال. مرَّ النظام الراسمالي بعد ان تجاوز حدود الوطن الى العالم بثلاث حقب في استغلال قوة العمل العالمية هي مرحلة الاستعمار فالامبريالية فالعولمة. وبهذا المعنى، تكون الامبريالية مرحلة عليا في الراسمالية وليست الاعلى او الاخيرة.

وعليه، فإن التسميات البلاغية للعولمة تحمل في ثناياها استهانة واستخفافاً وأفخاخاً للطبقات الشعبية ولا سيما في بلدان المحيط. فالقرية العالمية هي إحدى التسميات المطلقة على العولمة او المتولدة عنها. وهي محاولة للمناورة بامكانية وجود شيىء ما موحد وعالمي!

والحقيقة ان لا شيىء موحد وعالمي في ظل راس المال سوى قانون الاستغلال الراسمالي الذي هو طبقي في جوهره وأدائه وتطبيقه ومستقبله. ليس العالم قرية واحدة، ولا علاقة البتَّة بين جياع الهند والشواذ جنسيا من مترفي سان فرنسيسكو في الولايات المتحدة، او مدراء الشركات متعدية الجنسية او عالم هوليوود ولاس فيجاس. أية قرية هذه التي تجمع هذين النقيضين وأية هوية او ثقافة مشتركة يمكن ان تضعهما معا في سلام ووئام؟ ان المشترك هنا هو ان جوع الافارقة او الهنود كامن الى درجة كبيرة وراء تخمة النخبة الاميركية، وان النخبة الراسمالية الاميركية استغلت ولا تزال فائض عمل هؤلاء. اذا كان العالم قرية واحدة بمفهوم الانترنت، والهاتف، والطيران والفضائيات، فالقرية هذه قريتان، الضاحية الفقيرة والضاحية المتخمة المترفة، وكلتاهما نقيضة الاخرى. وعليه، فإن الحديث عن هوية او ثقافة عالمية ليس إلا غطاء ثقافي ليس لهوية موحدة بل لثقافة موحدة ثقافة السوق والاستهلاكية. ان القرية العالمية احتواء ثقافي إيديولوجي لا زال بينه وبين تذويب الهويات مسافة طويلة ومقاومة اطول، ناهيك عن انه لا يعمل في الاساس على ايجاد هوية موحدة.

الفصل الثاني

مثقفون في خدمة الاجنبي...لماذا؟

تتحرك الهوية ومن ثم الثقافة في التاريخ. ويعني هذا تغير وتطور الثقافة كتجلٍ للهوية بتطور وتغير حقب التاريخ وتحديدا التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية. اذن يتم انتاج الثقافة من قبل الناس ضمن سيرورة تاريخية لها جوهرها المادي. وضمن ذلك ايضا وفي مرحلة معينة من التطور الاقوامي هوية القومية وإعادة انتاجها وان كان ببطء بعكس الثقافة. وتتم إعادة الانتاج طبقا للعامل الحاسم والمقرر في نمط الانتاج المهيمن في تشكيلة اجتماعية اقتصادية. وكلما قصُرت تشكيلة اجتماعية اقتصادية عن إعادة انتاج المجتمع، اصيبت الهوية والثقافة بالوهن، وعندها تجري اعادة انتاج الذات طبقا لمحددات خارجية حيث تلعب هذه المحددات دورا رئيسيا في إعادة انتاج هذه الامة هوياتيا وثقافيا طبقاً لمقتضيات مصالحها هي.

هنا يصبح للفهم الجديد للامة والقومية العربية مبرره باعتباره فهماً لا يجمع الامة اعتمادا على المقومات الكلاسيكية فقط، اي اللغة والتاريخ والعادات والثقافة، بل ايضا المصلحة المادية للطبقات الشعبية في التنمية الموحدة والشاملة والمستدامة، التنمية بالحماية الشعبية.[33]

---

[33] ما اقصده هو ان التنمية غير ممكنة الا اذا كانت تنمية تقوم على قرار ومشاركة ومصالح ورغبات الطبقات الشعبية باعتبارها متولدة عن قناعات ورغبات بل ومصاغة من هذه الطبقات كأكثرية في المجتمع. ولا تتسنى الحماية الشعبية لمشروع تنموي بمعزل عن مشاركة وقرار الطبقات الشعبية فيه. هذا هو النموذج الذي ولدته الانتفاضة الفلسطينية الاولى. ولذلك تحديدا كانت مقاطعة الاحتلال ممكنة. لم اقم سوى باستنباط هذا النموذج من احداث الانتفاضة. انه ترجمة للنشاط والسلوك والقرار الشعبي الذي بدأ بالانسحاب الى الداخل عماليا واستهلاكيا. فالانسحاب العمالي تم بقرار العمال التوقف عن العمل في مواقع الاحتلال الاقتصادية. اي المقاطعة، مقاطعة العمل. وفضلوا آنذاك العمل في المواقع المحلية باجور متدنية جدا، و/او التوجه للزراعة. واكب هذا الانسحاب انسحاب الى الداخل استهلاكيا، ايضا من قبل الطبقات الشعبية التي قررت تقليص استهلاك منتجات الاحتلال والتوجه للانتاج المحلي رغم وضعه البائس.

كل هذا تم بدون اوامر قيادية، ولا حتى شروحات حزبية، كان توجه عفوي بقناعة، ولذا نجح. اما ما قاد الى تفكيكه واخفاقه فهو:

1- عدم تجاوب راس المال المحلي ليستثمر بما يسد المتطلبات المحلية مما شل مبادرة المقاطعة التي بدأها العمال. وذريعة راس المال كانت ان لا مراهنة على استمرار الانتفاضة وبالتالي استمرار توجه المستهلك محليا.

2- عجز قيادة م.ت.ف عن لعب دور المستحدث او المستثمر، ولا سيما في الزراعة، اي تقديم قروض و/او هبات لاستصلاح الاراضي وتشغيل العمال المقاطعين للاحتلال.

3- عجز قيادات الانتفاضة نفسها (المكونة من امتدادات لقيادة م.ت.ف في الخارج) عن لعب دور تعبوي مستمر لكي تتواصل المقاطعة وعجزها عن لعب دور في وضع ثقافة ومن ثم مشروعا تنمويا، حيث بدأت هي نفسها في المناداة بتوقف المقاطعة.

يقوم هذا الفهم ايضا على كونه نفي لواقع قائم مجسد في قيام الانظمة الحاكمة العربية "بتعميق" ومفاقمة اللاتكافؤ بين اقطارها. انه نقيض لمشروع تعميق اللاتكافؤ بما هو مشروع يهدف الى تفكيك الهوية الثقافة العربية والهوية العربية الى هويات وثقافات قطرية تعمل كل منها على توسيع التفاوت فيما بينها وبين الاخرى والاخريات.

فالتخلف الاقتصادي وهيمنة انماط انتاج متمفصلة مع راسمالية المركز الامبريالي تحول دون الوحدة وتفرض الكيانات المتولدة عن التجزئة بايديولوجيتها القطرية وبسياساتها المتخارجة. اذن يتقاطع الاستقطاب الراسمالي الامبريالي مع التبعية بوضوح ويولد ويعمق التجزئة.

من هنا، يصبح الدفاع عن الهوية القومية في مواجهة القطرية ليس مجرد مسألة ثقافية بحتة، بل مشروعا يكتنف التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية بكاملها. مشروع عملي يستغرق مشاركة الطبقات الشعبية عامة. وهو مشروع تنموي ابعد من فك الارتباط، انه مشروع التنمية بالحماية الشعبية. مشروع، في الحالة الفلسطينية، مستوحىً من تجربة الانتفاضة.

اذا صح القول بأن المثقف بالمفهوم العصري وليد حقبة الراسمالية، في المركز والمحيط على السواء، فإن الرحم الثقافي الذي ولد فيه اوائل مثقفي البرجوازية العربية، ومنها الفلسطينية، هو الرحم الغربي الراسمالي. لذا، لا غرابة أن كان هؤلاء مبهورين

ما زلت اعتقد بأن التنمية بالحماية الشعبية محتفظة بمشروعيتها. وهو ما اكدت عليه منذ عام 1991، بأن التنمية بالحماية الشعبية ممكنة سواء في ظرف الاحتلال او الحالة المعلقة ما بين الاحتلال والاستقلال (الحكم الذاتي) او حتى في بلد مستقل. فالمسألة ليست خصوصية الاحتلال، وإنما الطبعات والنسخ المتعددة للتبعية والتي تلعب فيها الراسمالية الكمبرادرية والطفيلية دورا اساسيا.

بعبارة اخرى، تكتسب التنمية بالحماية الشعبية مشروعيتها ومبررها من كون السلطة الطبقية البرجوازية (التابعة بتنوعاتها) هي خارج مشروع التنمية. ومن هنا امكانية تبنيها في ظروف مختلفة، ولكن ليس بالطبع بنفس المكونات والاولويات. فطالما هي بالحماية الشعبية، فهي ممكنة لأن الشعب طالما اقتنع بها، لا شك سيطبق مقتضياتها مهما كانت صعبة.

وبدون مبالغة، لا أرى تناقضا في القول، إن هذا النموذج صالح للاخذ به (بنسب ودرجات) في الاقطار العربية ايضا، او العالمثالثية ولا سيما في هذه الحقبة من تطور النظام العالمي حيث الضخ الايديولوجي الهائل بالعولمة يطالب كل شعوب العالم بأن تجلس وضيعة صاغرة في الاماكن التي تحددها لها دولة (الانسان الاخير ونهاية التاريخ).

وبايجاز، ازعم ان هذا المشروع يتجاوز فك الارتباط بما يلي على الاقل:

1- هذا المشروع هو شعبي مباشرة، اي ليس بقرار ورعاية حزب حاكم حتى لو كان ثوريا. اي ان الحزب ينفذ ما تنتهي اليه الطبقات الشعبية ممثلة في الاطر الجماهيرية والنقابات والاتحادات النسائية والطلابية...الخ. اي البرلمان الاوسع للطبقات الشعبية.

2- ان هذا المشروع لا يرتبط بمجرد دولة وطنية، بل هو مشروع لدولة طبقية، اي دولة تعمل لتحقيق الاشتراكية بوضوح.

بالثقافة الغربية ونظامها الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي لا سيما اذا وضعنا بالاعتبار الامرين التاليين:

الاول: مقارنة التشكيلات الاوروبية بالتشكيلة العثمانية

والثاني: التوهم بأن مستقبل الوطن العربي في علاقته بالغرب هو التحول الى بلد رأسمالي متقدم! وهذا وهم كبير بدأ مع ماركس نفسه، ولا تزال تروج له فرق من المثقفين العرب والفلسطينيين ومن بلدان العالم الثالث وبشكل خاص الدوائر الحاكمة وتوابعها من الاكاديميين في الغرب الراسمالي.

ظهر الرواد الاوائل من المثقفين العرب مع نهايات القرن التاسع عشر امثال قاسم أمين، الكواكبي، وعبد الرازق والريحاني واليازجي...الخ. لقد نشأ هؤلاء وتعلموا إما في الغرب الراسمالي او على افكار هذا الغرب، وبالتالي فقد ارتبطت دعوتهم للوحدة العربية والتحرر من الحكم العثماني باقتناعهم بالافكار اللبرالية الغربية. ولعل حجر الاساس في هذا الاقتناع هو الرغبة والاقتناع بالنظام الرأسمالي، وبامكانية التطور العربي واللحاق بالغرب الراسمالي على اسس راسمالية. ومن هنا فقد زاد هذا الاقتناع من حماسهم للتخلص من الحكم العثماني طمعاً او حلماً بأن العرب سيلحقوا بالركب الغربي المتطور.

والحقيقة انه لا يمكن تسمية هؤلاء بمثقفي مرحلة ما بعد الاستعمار لأن الحقبة التي تلت خروج العثمانيين كانت حقبة الاستعمار بكل ما في الكلمة والدور من معنى. فلا الاستعمار زال، ولا كانت لهؤلاء المثقفين مواقف جذرية تتجاوز النظام الاقتصادي الاجتماعي للمستعمر الجديد. اذن لم يشهد الوطن العربي بعد خروج العثمانيين لا حالة دولة ما بعد الاستعمار ولا مثقفي ما بعد الاستعمار. بل شهد حالة غاية في التشوه، وهي قيام الاستعمار الغربي الراسمالي باستبدال الشرائح الاجتماعية الارستقراطية والعشائرية كأدوات للعثماني بالشرائح الراسمالية التجارية بشكل اساسي كركائز له في

الحكم. وخلال وجوده كما كتب بول باران[34]، قام بخلقها لتكون ممثلة لمصالح رأس المال المستعمر الغربي حال خروجه العسكري.

لقد نشأ هؤلاء المثقفون في مناخ ثقافي دفعهم للاعتقاد بالراسمالية، فقد كانت الاسر والعائلات الغنية ترسل ابناءها للتعلم في الغرب. وعليه، عاد هؤلاء المثقفون بعد ان انهوا تعليمهم وهم مبهورون بالافكار اللبرالية الغربية دون ان يدركوا ان هذه الافكار لم تكن قد فُصِّلت إلا للغرب الراسمالي.

ما من شك ان التاريخ يعيد نفسه مرة على شكل مأساة وأخرى على شكل ملهاة. لعل العلاقة بين الشرق والغرب نموذجا على المأساة حيث هي علاقة تبعية باستمرار سواء كانت من جانب اليمين باليمين واليسار باليسار. فبالتوازي مع انبهار اللبراليين العرب القدامى، ان صح التعبير، باللبرالية الغربية، كان معظم اليسار العربي مبهور باليسار الغربي في الكتلة الشرقية. وعليه، قد لا تبالغ بالقول ان احدى معارك اليسار والماركسيين والشيوعيين الثوريين العرب حالياً هي اجتناب هذه التبعية ايا كانت لا سيما ان اليسار في المركز الراسمالي الغربي، والذي طالما ايد كثيرون منه الكيان الصهيوني الاشكنازي، يحاول لعب دور الاستاذ على اليسار العربي. ان هذا اليسار الغربي، الذي ايد الكثيرون منه العدوان على العراق عام 1991، مطالب الآن بتجاوز مركزانيته الاوروبية، وتبعيته بدرجات كبيرة للبرجوازيات الحاكمة في بلدانه سواء منذ الاممية الثانية (كاوتسكي واضرابه)، وحتى حرب الخليج عام 1991 [35]، والى اليوم أيضاً.

فيما يخص فلسطين لعب التحدي الاستعماري الاستيطاني الصهيوني دوراً بارزاً في تغيير الموقف الفكري للمثقف الفلسطيني في الفترة ما بين سقوط العثمانية ونكبة عام 1948. لقد عاشت فلسطين حقبة مقاومة للاستعمارين الكلاسيكي البريطاني والاستيطاني الصهيوني. وعليه، انشق المثقفون الفلسطينيون الى شقين، شق عضوي شارك في الثورات والانتفاضات الفلسطينية امثال عبد الرحيم محمود وابراهيم طوقان

---

[34] See Paul Baran, ***The Political Economy of Growth***, Monthly Review press, 1957.

[35] انظر بهذا الصدد كتاب: ***The Gulf War and the New World Order***, edited by Haim Bresheeth and Nira Yuval Davis, ed Books, 1991

والشيخ عز الدين القسام وعبد القادر الحسيني وابو سلمى وخليل السكاكيني ..... الخ. وبالمقابل كان هناك موقف المثقفين المنتمين الى العائلات التجارية والارستقراطية الذين واصلوا المراهنة على المستعمر البريطاني وشكلوا حركة سياسية معارضة لم تمارس الكفاح المسلح امثال فخري النشاشيبي....الخ.

كان لاغتصاب فلسطين عام 1948 اثره على تراجع الانبهار الثقافي بالغرب واعلان مواقف مؤيدة للغرب سواء سياسياً او كنظام اقتصادي اجتماعي. لكن هذا التأخر كان تأخرا مرحليا. فقد افتقرت الاوساط المتغربنة الى المناخ الذي يساعدها نظرا للموقف الشعبي المناهض للغرب ليس بصفته استعماراً ولكن بصفته الطرف الذي خطط وجلب وحمى ورعى الاستيطان الاستعماري الصهيوني الى فلسطين.

لذا، وجد المثقفون الفلسطينيون ذوو الانتماء المتخارج متنفسهم في خدمة الانظمة العربية الحليفة للاستعمار والامبريالية. فشغل الكثيرون منهم مناصب وزارية في الحكم الاردني ما بين 1949-1967. وحصلوا على امتيازات كثيرة مقابل تاييدهم للنظام الحاكم.

في حين انقسمت الانظمة العربية بين متاثر بالغرب ومضاد له، لم يكن الحال كذلك في فلسطين فبقي التيار المتخارج غربيا تيارا ضعيفاً. فليس من السهل ان تجد دعاة للغرب في مخيمات اللاجئين او قرى الحدود مع الارض المحتلة عام 1967 ولا في اوساط الطبقات الشعبية عامة.

الثقافة المتخارجة: الكمبرادور الثقافي

ولكن، ما هو المناخ الذي نمت وتنمو فيه نخبة مثقفي الكمبرادور المتخارجة بالضرورة؟ نقصد المناخ الاجتماعي السياسي في البلد التي تنمو فيها هذه الشريحة. فمن الصعب نمو نخبة من هذا الطراز في البلدان الراسمالية المتقدمة، بمعنى ان هذه النخبة التابعة ثقافياً تتشكل في بلد تابع اقتصادياً. هي الامتداد او التعبير الثقافي للواقع

الاقتصادي. ومن هنا اهمية تناول الثقافة من مدخل الانتاج. ففي ظروف التبعية الاقتصادية والسياسية، تتفشى اعراض التبعية الثقافية، ويتكون تراث الانطباع الثقافي بالخارج.

وضمن الجدال حول اسباب التبعية الثقافية يبرز النقاش او الجدل بين الحداثة والاصالة. ويظهر من يعظون بترك الاصالة متهمينها بالتخلف والقدم، والانتماء الى الحداثة، ممثلة في ثقافة ولغة وفلسفة ومصطلحات الاجنبي، السيد تحديداً.

ودون تفاصيل، فمنذ نهايات القرن 19 رأى الكثير من المثقفين العرب (الذين تعلموا في الغرب) ان الحداثة هي اخذ ما لدى الغرب وتركيبه هنا. هذا ما كان وراء البدايات اللبرالية في بعض البلدان العربية حيث كان تشبها بالغرب الثقافي والراسمالي وذلك دون التنبه الى النزوع للهيمنة من قبل ثقافة راس المال، والنزوع الى الاستقطاب فيما يخص تطور الراسمالية بين مركز ومحيط. استقطاب يحول فيه المركز دون تطور المحيط، في حين يغريه، أي يغري المحيط، بأن يتشبه بالمركز ثقافياً ليجد المحيط نفسه تابع ثقافياً ومتخلف انتاجياً. انه التشبه بالغرب الراسمالي دون التنبه لمخاطر المركزانية الاوروبية ليس كعنصرية في ذاتها، بل كعنصرية تعمل على زرع قناعات في الانسان في المحيط بأن التطور والابتكار هو سمة الغرب الراسمالي وحسب والذي له وحده براءة التحليل والتجريد.

وفي القطب الآخر تقع القوى السلفية مجسدة في العودة الى السلف الصالح مما يجعل منها كومبرادورا سلفيا وكيلا للماضي. وعليه، يقع البلد بين دعاة او وكلاء الغرب الراسمالي المتقدم والذي يحول دون اللحاق به بقانون الاستقطاب، وبين وكلاء الماضي الذين يحولون دون تجاوز الواقع بالانحصار في الطقوس الدينية المستقاة من تفسيرات اشباه أميين. انهم حركة إعاقة الدين بحجة وزعم الدفاع عنه. بين هذا وذاك قضت الامة العربية القرن الماضي ولا أحسبها تدخل القرن الاول في الالفية الثالثة بحال افضل!

الى جانب التيار الغربي المأخوذ بوهم الحداثة، فما بالك بما بعد الحداثة، وتيار

الكمبرادور السلفيين، هناك التيار الشرقي الذي تاثر بالسوفييت وانتهى لاعتماد تحليلهم لواقع الامة والتصادم مع القومية والوحدة. وهو التيار الذي ما أن تفكك الاتحاد السوفييتي حتى ارتد لصالح المعسكر الامبريالي ولا سيما الاميركي.
ولكن، لماذا ينحرف المثقف؟ وما هو مناخ توليد مثقف الكمبرادور؟

موقعهم الطبقي والمجتمعي

لم يعمل المركز الراسمالي على توليد ظاهرة احتواء المثقفين للاستفادة منها في معركة واحدة ومن ثم التخلي عنها. فظاهرة احتواء المثقفين تشكل بالنسبة للمركز سيرورة سياسية ثقافية طبقية في الوقت نفسه لكي تؤثر على البنية والسيرورة الاجتماعية في كل بلد وبلد. انها استثمار كما هو الاستثمار الراسمالي، استثمار ليبقى لا ليزول. انها حركة مضادة للتاريخ ومضادة لجدل التطور والتنمية والحرية في بلدان المحيط.

تعرف الراسمالية بمثقفيها وساستها وموظفيها ان ديالكتيك التطور في المحيط يجب إعاقته ويجب ان يعمل بشكل عكسي. ومن يقرأ كتابات هنتنجتون وبريجنسكي ولويس وكثرة غيرهم يرى هذا بوضوح. فالكم الرهيب من ادعاء نشر الديمقراطية والحرية في مبانيهم الفكرية تكشفه وتنسفه جملة واحدة من المثقفين مثل "صراع الحضارات، ونهاية التاريخ"، وموقف واحد من الساسة وهو دعم الانظمة الاوتوقراطية والقمعية الاسرية المغرقة في قمع الحريات الشعبية هنا وهناك. لهذا لا يمكن النظر الى هذه الظاهرة على انها مجرد ظاهرة عابرة ممثلة في مثقفين متكسبين على ابواب الغرب الراسمالي. فالغرب الراسمالي لم يكن مرة "محسنُ كريم" بل هو مستغل مستثمر يرفض ان يخسر في صفقة من ألف. كل فلس وكل موقف له حسابه وتقديراته التي لا تضيعه هباءً. لذلك، لم يعد بالامكان الاستماع لتبريرات بعض المثقفين الذين يتمولون من الغرب سواء بكتابة الابحاث والتقارير او باقامة منظمات غير حكومية بتسميات تنموية وتوعوية ودقرطية... بأنهم إنما يأخذون من الغرب ويستثمرون الاموال حسب اجندتهم

الخاصة او اجندة وطنية. وقد يكفي لدحض ذلك الحديث انه ما من تنمية حصلت ولا وعي ارتقى ولا دقرطة ترسخت ولا نساءٍ تحررن رغم مرور اكثر من عقدين على تجربة المنظمات غير الحكومية في بلادنا ناهيك عن بلدان اخرى في العالم. اما مادة الظاهرة نفسها، أي المثقفين المتخارجين فيدافعون عن ما وصلوا اليه وما حصلوا عليه. فقد حصلوا على مداخيل عالية رفعت وضعهم الانفاقي الاستهلاكي الطبقي هم وأُسرهم. وحيث غرقوا في الاستهلاكية، فلن يقبلوا بالتراجع عن هذا الوضع والعيش بتقشف فقط لأن هذا التقشف مطلوب من اجل الوطن والقضية والعقيدة...الخ. لقد ارتضوا ان يكونوا مجرد تمفصلات للمركز الراسمالي الغربي وسيبقوا كذلك.

مع زيادة عدد المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الاجنبية وزيادة عدد موظفيها وعدد كتبة الابحاث بالقطعة وهم في بيوتهم للسفارات والقنصليات الاجنبية نجد امامنا عددا كبيرا من الناس يشكلون بلا جدال شريحة مجتمعية، شريحة الحاصلين على العائدات غير المنظورة الذين يعيشون منها. انهم شريحة طبقية مجتمعية، لهم قوة مالية استهلاكية اكبر من حجمهم العددي مقارنة بعدد موازٍ لهم من المواطنين العاديين. لذا، لم يتضعضع وضعهم الاقتصادي خلال فترة الانتفاضة، بل ان وجود الفائض لديهم سمح لهم خلال الانتفاضة بتقديم خدمات كان هدفها رشوة المواطنين الذين استفادوا من هذه الخدمات. فالمؤسسات الصحية والزراعية والثقافية المستفيدة من الممولين الاجانب قدمت مساعدات ومارست انشطة استفاد منها مواطنون. وهي بدورها استثمرت هذه الفائدة لتسويق نفسها سياسياً ولطرح بعض قادتها كقادة سياسيين لا سيما الذين بدأوا يتحدثون عن الاصلاح بالتوازي مع بداية حديث رئيس الولايات المتحدة عنه.

لا يشكل هؤلاء قوة مالية استهلاكية وحسب، بل هم ايضاً، وهذا الاخطر، قوة إعلامية. ان لدى المتمولين من الغرب الراسمالي مؤسسات اعلامية. فعلى سبيل المثال تملك الاغاثة الطبية التي يراسها د. مصطفى البرغوثي، فيما تملك، تلفزيون وطن. هل محطة تلفزيونية من مستلزمات مؤسسة اغاثة طبية بمعايير مستلزمات هذه البلاد

وأولوياتها؟ ام ان للمؤسسة هدف سياسي يعرفه الممولون ويدفعون من اجله؟ قد يكون امتلاك المحطة مفهوم لو كانت من مستلزمات العمل الصحي!

على ضوء ذلك، يحاول هؤلاء تشكيل ما اسموه التيار الثالث في مواجهة تياري م.ت.ف والاسلام السياسي. والسؤال الذي يطرح هنا هو: اذا كان تيار م.ت.ف هو تيار التسوية، فما هي مرتكزات التيار الجديد فيما يخص القضية الوطنية/القومية؟ كانت الاجابة على هذا السؤال صعبة نسبياً وتحديداً غير مقنعة للآخرين بسهولة الى ان فتحت المؤسسة الاميركية الحاكمة ملف ياسر عرفات مطالبة باقصائه وبما اسمته الاصلاحات السياسية في السلطة الفلسطينية. فقد اتضح ان واشنطن بصدد نقل السلطة في الاراضي المحتلة من حكومة م.ت.ف الى حكومة الفلسطينيين الاميركيين[36]. فالمؤسسة الاميركية الحاكمة تريد هذه المرة سلطة اميركية لا متأمركة، سلطة تعلن جهارا نهارا تعلقها بامريكا وتنازلها عن حق العودة. ولكن ما يحول دون هذا النقل السريع هو ان فلسطينيي امريكا والغرب الراسمالي ما زالوا بدون قاعدة شعبية تحميهم وتمكنهم من مواجهة معارضة شعبية وتنظيمية تشك في وطنيتهم. كما انهم يخلطون مواقفهم ويموهونها بشعارات تخدع الى حد كبير مع انها في جوهرها خارجة عن قضية الشعب المركزية، حق العودة.[37] ومع ذلك، باعتقادنا ان ما تقوم به امريكا هو التقوية التدريجية لهذا الفريق واسناده بفريق فاشي من اجهزة السلطة الفلسطينية كي يتمكنا معا، ذات يوم وليكن قريب قدرالامكان، من تسلم السلطة وفرض نظام حكم فاشي على طريقة نظام بينوشيت في تشيلي عام 1973. قد لا يكون الامر طبقا لهذا السيناريو تماماً ولكنه في هذا السياق.

---

[36] انظر عادل سمارة من حكومة م.تزف الى حكومة بينوشيه في نشرة كنعان اون لاين الالكترونية العدد 76 (www.kaanonline.org) 14 ايار 2002.

[37] في حزيران من عام 2002 تحدث مصطفى برغوثي رئيس منظمة الاغاثة الطبية غير الحكومية الممولة من الدول الغربية الراسمالية وياسر عبدربه وزير الثقافة في السلطة الفلسطينية المقامة بموجب ولاية تعهدت بها الدولة الصهيونية الاشكنازية في اتفاق أوسلو. وهي سلطة ممولة ايضا من الدول الراسمالية الغربية "المانحة". يمثل الاول السلطة المتأمركة المقبلة، ويمثل الثاني السلطة التي أتت بها اميركا. تحدث الاثنان في محاضرة في قاعة الكنيسة الانجيلية برام الله. كان اطرف ما في الامر انهما اختلفا تقريباً في كل شيىء لكنهما اتفقا على شجب العمليات الاستشهادية! وهذا بيت القصيد، هذه هي اجندة الغرب الراسمالي الذي يمول هؤلاء كي يقفوا ضد أي شكل من الكفاح المسلح وصولا الى التنازل عن حق العودة وهو الموقف الذي اكده كلا المحاضرين باعتبارهما مؤيدين لاتفاقات اوسلو. ولا يقلل من هذه الحقيقة ان مصطفى البرغوثي ربما اكثر من يهاجم هذه الاتفاقات الآن، فهو نفسه الذي ايدها من خلال حزبه، حزب الشعب الذي شارك ولا يزال في السلطة كما ان البرغوثي نفسه رشح نفسه لانتخابات ما يسمى بالمجلس التشريعي الفلسطيني، لكنه فشل في الوصول الى مقعد في هذا المجلس.

على ان مسألة التيار الثالث فيها التباس غير بسيط. فهي تسمية يرددها فريق من المثقفين والمناضلين التقدميين اليساريين والقوميين والاسلاميين الذين يقفون خارج نطاق التسوية ويرددها فريق من هؤلاء انفسهم ولكنهم ممن تخلوا عن جذورهم واصبحو جزءاً من التسوية والسلطة الفلسطينية . وهذا ما يقتضي التنويه على الاقل. ولذلك نعتقد ان على الخط القومي اليساري او الشيوعي تسمية نفسه باسمه منعا للالتباس وحرصاً على عدم تمكين مثقفي التخارج من خلط اوراقهم بأوراق غيرهم في فترة عملهم شبه السري.

فرغم الاحتواء الراسمالي الغربي لهؤلاء سواء مالياً أو سياسياً، ورغم عدم تجرؤ السلطة الفلسطينية على التصدي لهم، إلا انهم يواجهون إشكالات حقيقية. فهم رغم ما "يُغدقوه" من اموال هنا وهناك، إلا ان الطبقات الشعبية تشك فيهم كثيراً، وهذا ما يحرمهم من توليد دعم شعبي او إرساء جذور في المجتمع. ولا شك ان الموقف الشاك فيهم شعبياً ناجم عن ذلك التاريخ الطويل من العداء الراسمالي الغربي لشعبنا وامتنا. كثيراً ما سمعت هذا من مواطنين عاديين جداً لم أكن أتصور ان حِسَّهم السياسي بهذه الرهافة والشفافية.

هذا الضعف والشعور به هو الذي يمنع هؤلاء من الرد على النقد الذي يوجه لهم مشافهة او كتابة لأنهم لا يستطيعون تبرير ما يفعلون، كما ان ردودهم سوف تفتح اعين قراء اكثر على دورهم وهذا ما يجعلهم أميل الى عدم الرد. لقد حاول هؤلاء الاستقواء بالمثقفين الصهاينة كي يجاملوهم بموقف "مرن نسبياً" لكن الاخيرين اهملوهم بل وأهانوهم. وهذا ما اضعف موقفهم في المجتمع. فقد وقّع اكثر من مئة مثقف فلسطيني في بداية الانتفاضة الثانية بياناً وجهوه الى المثقفين الاسرائيليين حيث اكدوا فيه انهم، أي الفلسطينيون يقرون لهم بالاراضي المحتلة عام 1948 ويطلبون منهم الضغط على حكومتهم لاعطاء الفلسطينيين دولة في الضفة والقطاع. وما كان من الكتاب والمثقفين الاسرائيليين إلا ان ردوا على الفلسطينيين بإهانة هاجموا فيها السلطة الفلسطينية واتهموا

موقعي البيان بالكذب! وعلى اية حال، فإن مثقفي بيان ال55 هم ايضا من هؤلاء المئة. كما ان اغلب المثقفين الذين وردت اسماؤهم في هذا الكتاب هم من موقعي هذا البيان.

وبما انهم منتمون للغرب الراسمالي، فإنهم مشبعون بمواقف مضادة ونافية للقومية العربية. انهم إقليميون بل كانتونيون ايضا. ان تبني مشروع إقامة دويلة في الضفة والقطاع الى جانب الكيان الصهيوني الاشكنازي هو موقف يرتد في جذوره الى ما هو أقل من سايكس– بيكو او هو إعادة اخراج سايكس– بيكو في طبعة جديدة تضع سقفا لعدد سكان كل دويلة يُحظر عليها تجاوزه. وبما ان العدد تزايد، صارلا بد من طبعة جديدة لهذه الاتفاقية تقضي بتفريق اكثر (تأكيدا لفرق تسد) لكل دولة او دويلة وهو ما يلوح شبحه على شكل تقسيم هذا الوطن الى كانتونات. وعليه، بدل الطموح الشعبي العربي في الوحدة، فإن ما يلوح في الافق تشظية وتذرير... لذلك، فهم ضد الفكرة والمسألة والانتماء القومي العربي. وإذا ما استخدموا احيانا امام وسائل الاعلام، لا سيما الفضائيات اية مفردة قومية فذلك للاستهلاك المحلي او بمقاصد خبيثة تتضمن في محتواها التكفير غير المباشر بالبعد القومي الذي "لا ينقذ الفلسطينيين". كما يهدفون من اثارة البعد القومي تحسين صورتهم لدى متبرعين عرب كي يمولوا مؤسساتهم غير الحكومية، وبهذا يزيدوا ميزانياتهم على حساب الامة التي يكفرون بها ويعملون لغيرها!

يُنصِّبُ يزيد صايغ نفسه شارحا ومقرءاً للغرب الراسمالي حيث يؤكد لهم ان العرب لم يدعموا صدام حسين، اي لم يقفوا ضد الغرب،: "أخطأ الغرب في فهم رد فعل العرب على ازمة الخليج، فقد رآها كدعم لصدام حسين"[38]. والحقيقة ان الغرب لم يفهم المسألة على هذا النحو. فالغرب يفهم ان الامة العربية ترفض تاريخه وحاضره كاستعمار وامبريالية وعولمة متوحشة اليوم، وبهذا المنعى تكون "اعتذاريات" سعيد وصايغ واضرابهم في غير موضعها ونتاجا لقيام بدور وظيفي لا بد من القيام به.

في هذه المواقف يتقاطع هؤلاء مع السلطة الفلسطينية التي هي تيار اقليمي فلسطيني مناقضٍ للقومية العربية. ولذا، يلتقي هؤلاء وتيار السلطة ضد سوريا التي يقوم

---

[38] انظر مقالة يزيد صايغ في كتاب ***The Gulf War and the New World Order***, edited by Haim Bresheeth and Nira Yuval Davis, ed Books, 1991.

موقفها القومي على حقيقة ان فلسطين هي جنوب سوريا.ومن هنا، فإن موقف المثقفين هؤلاء والسلطة الفلسطينية ضد سوريا لا يقوم على كون النظام الحاكم في سوريا تقدمي او ديمقراطي...الخ تماماً كموقفهم من النظام العراقي، بل يقوم على تكريس إقليمية فلسطينية بقامة كانتون وليس قطر وذلك من اجل مصالح هؤلاء في الوصول الى سلطة ما ولا سيما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، وكون هؤلاء المثقفين قد تربوا في المدرسة الراسمالية الغربية على عداء القومية العربية. وهنا يختلف المنطلق والنتيجة. فالغرب الراسمالي مضاد للقومية العربية بحكم اطماعه المتواصلة في الوطن العربي وهو ما ينتج عنه خدمة اطماع الطبقة الراسمالية هناك بشكل اساسي. اما هؤلاء المثقفون فيمثلون من البداية للنهاية خدمة تعليمات السيد!

هناك اهمية خاصة للتركيز على موقف هؤلاء المثقفين ضد العراق وسوريا لأنهما الاقرب لفلسطين وكل واحدة منهما مرشحة كي تلعب دورا مركزيا كدولة ذات امكانات وهذا يعني وجوب انضمام فلسطين الى أي تشكيل وحدوي مع هذه او معهما. ومقصدنا ان سوريا والعراق تمثلان تهديدا ميدانيا جديا للاقليمة الفلسطينية بحكم الجغرافيا، في حين ان هذا لا تمثله الجزائر او حتى مصر او السعودية وتمثلان بالطبع تهديدا لهيمنة امبراطورية العولمة وقاعدتها الكبرى في المنطقة، الكيان الصهيوني الاشكنازي.

لكن إقليمية هؤلاء المثقفين اقليمية لا وطنية، فما يطمحون اليه هو كانتون في الضفة والقطاع وليس قطراً فلسطينياً يشمل كل فلسطين بما فيها من عرب ويهود. وعليه، فهم ضد حق العودة لابناء شعبهم الى وطنهم! وهم بالطبع يغلفون هذا الموقف الخطير بادعاءات "عقلانية" من طراز ان إعادة خمسة ملايين الى الاراضي المحتلة عام 1948 يمثل خطرا ديمغرافيا على يهودية الكيان الصهيوني الاشكنازي. هذا وكأن واجب الفلسطينيين "ان يصونوا" يهودية وعنصرية من احتل واستوطن وطنهم وطردهم منه!. كتبت حنان عشراوي وهي من البارزين/ات في هذا التيار:

" وحيث تصوغ اسرائيل بديلا بشروط غير واقعية مثل مناطق "متنازع" عليها بدل "محتلة" و "وطن قومي لليهودي" او "اسرائيل الكبرى" حيث استخدمت هذه كلها كبدائل

لفلسطين التاريخية، هذا على الرغم من قبول الفلسطينيين مصطلح "اسرائيل" كمصطلح ينطبق على الدولة الموجودة الآن على 78 بالمئة من فلسطين التاريخية".[39]

واضح ان هؤلاء مع التطبيع مع الكيان الصهيوني وضد مقاطعته ومتنازلون بالتالي عن حق العودة، وقد مارس هؤلاء التطبيع مبكراً، منذ بداية احتلال الكيان الصهيوني للضفة والقطاع عام 1967.

وهم لبراليون راسماليون كذلك أي يمينيون بالطبع. فهم دُعاة لإيديولوجيا السوق الحرة والمشروع الخاص والانفتاح الاقتصادي وتحرير التجارة الدولية التي تصب جميعا في طاحونة تسهيل وتبرير وحتى مباركة هيمنة راسمالية المركز على بلدان المحيط وخاصة الوطن العربي وهذا دور تطبيعي مع المركز الراسمالي بما هو مستغل للمحيط، وفي حالتنا القابلة القانونية للكيان الصهيوني الاشكنازي.

وكما اشرنا في غير موضع، فهم مع ما يسمى بالمطلب الاميركي "لاصلاح" السلطة الفلسطينية. هذا مع العلم ان هذه السلطة قد أُختيرت جُلبت من قبل المؤسسة الاميركية الحاكمة وسلطة الكيان الصهيوني. وبالتالي فإن فساد هذه السلطة كان فساداً مقصود السكوت عليه، لأن من جلبوا هذه السلطة ليسوا حريصين قط على اقامة مجتمع واقتصاد قويين معافيين في الاراضي المحتلة. يكشف تأييدهم لمطلب "الاصلاح الاميركي" انهم هم التيار الاميركي الذين كما اشرنا قبل بضع صفحات، تحاول اميركا نقل السلطة اليه متى اصبح بوسعه ذلك.

بقي ان نقول ان هذا التيار اللبرالي ليس تيارا ديمقراطيا في جوهره، تماماً كما هي اللبرالية الراسمالية الغربية. لكن الفارق ان حدود لبرالية الغرب الراسمالي وسقفها اعلى لأنها لبرالية في بلدان متطورة معتمدة على نفسها اما لبرالية التوابع فهي على الورق ولا يمكنها التجلي حتى على مستوى الأُسر والعائلات! في سياق عملية التطبيع اصبح هؤلاء مأخوذين بديمقراطية الاحتلال.[40]

---

[39] عن ***اخبار العرب الامريكيين***، مجلد 18 العدد 810، آب 18-24-2001 ص 4

[40] في خطة للجم اي اعتراض من قبل الانظمة العربية على العدوان الاميركي الجديد على العراق ولارغام من لا يريد منها المشاركة في العدوان على المشاركة او الصمت، طلع وزير خارجيتها كولن باول يوم 12 ديسمبر 2002، بشراكة من جانب واحد تقضي بأن تقدم بلاده مساعدات الى الشعب العربي ضمن مشروع اسموه مشروع الشراكة من اجل الديمقراطية. وهو مشروع واضح منه انه يتجاوز سيادة

فبين الغياب الكلي للديمقراطية في الوطن العربي، وبين "الديمقراطية المتراكبة على العنصرية في الكيان الصهيوني والمركز الراسمالي الابيض، أُخِذَ المثقفون اللبراليون بهذا لدرجة استساغوا معها الاحتلال الصهيوني واعتبروه "مدرسة" تعلموا منها الديمقراطية! قد يُخيَّل للبعض أن هؤلاء اللبراليون اعتبروا الكيان الصهيوني ديمقرطياً مقارنة بالانظمة العربية القطرية. وفي اعتقادنا ان السييء هو الانبهار بالغرب الراسمالي وتمفصله الاستيطاني في فلسطين. لكن غياب الديمقراطية في الوطن العربي لا يمكن ان يحول دون إدراك حقيقة احتلال استيطاني عنصري تجاه شعبنا، ولا يمكن ان يخفي الديمقراطية الشكلية داخل النظام الراسمالي الصهيوني نفسه لا سيما تجاه اليهود الشرقيين، والطبقات الفقيرة هناك عامة.

لكن هناك أمر أكثر أهمية من هذه جميعاً، وهو ان المثقفين اللبراليين على قناعة عميقة ب "ديمقراطية " الاحتلال لسبب اساسي وهو انهم انعزاليون تجاه النضال الوطني. فهم لم يكونوا يوماً جزءاً من الحركة الوطنية وبالتالي لم يتعرضوا للقمع الاحتلالي. وعليه، ففي حدود انعزالهم عن قضايا شعبهم يكون الاحتلال ديمقراطيا. فلا يعرف عذابات الطبقات الشعبية إلا من عاش ظروف هذه الطبقات او انتمى لها مدافعا عن حقوقها. فهؤلاء اللبراليون تربوا غالباً في احضان "واحات" المدارس الاجنبية والتبشيرية ، وربما اتقنوا اللغة العربية "على كَبَرْ" . ولا شك بأنهم يجهلون اللهجة العامية الشعبية، ثم انتقلوا الى الجامعات الغربية ليندهشوا بالثقافة المركزانية الاوروبية، ولم يشاركوا بالتالي في النضال الوطني، أي ليس لهم أي استثمار في المشروع الوطني، ولذا يسهل عليهم التفريط بحق العودة ويسهل عليهم الانغماس في التطبيع ثقافيا وسياسيا "وطنيا". هم لا يعرفون كيف يعيش مئات الصبية الذين يبيعون الصحف في الشوارع منذ الخامسة صباحاً، ولا يشعرون ان هؤلاء الصبية تركوا المدارس ليعيلوا اسرهم او ليضيعوا.

الانظمة العربية على ارضها ويؤكد خضوع وخنوع هذه الانظمة. ومن حيث جوهر المشروع فهو لن يتجاوز العمل على توفير فرصة لتوظيف عدد جديد من مثقفي التطبيع ليقدموا تقاريراً للمؤسسة الاميركية الحاكمة ولكن بغطاء "الشراكة".

لماذا ينحرف المثقف؟

ولكن، لماذا ينحرف المثقف؟

ربما عرضنا لهذه المسألة بهذا القدر اوذاك. إلا ان تناول مسألة كهذه غير ممكن خارج السياق الاجتماعي الذي يعيش فيه المثقف. من هنا يكتسب الانطلاق من التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية معناه. يواجه المواطن في التشكيلات المحيطية سلسلة طويلة من القلق والارتباك المعيشي، او بكلمة اخرى عدة ألوان من عدم الامان، الاقتصادي والمعيشي والسياسي والاجتماعي...الخ. وهذه الالوان من القلق تدخل باكراً في بنية المثقف بمجموعها، وتجعل منه مواطناً بمستوىً اقل من المناعة، باعتبار توفر المناعة امر يوفر للمثقف قدرة اختيار مواقفه وقناعاته واصطفافه بحرية اكبر حيث يكون هو المقرر الاساسي، وليس اضطراره لتقديم مرونة هنا واخرى هناك لأنه تابع معيشيا او وظيفيا او امنيا او سياسياً او ثقافياً.

لا شك ان قوة البناء والتماسك الفكريين للمثقف تلعبان دوراً اساسياً في قدرته على اتخاذ قراره وموقفه واصطفافه بحرية، ولكن هناك محددات تلعب دوراً في التقليل من حريته هذه حتى لو كان مثقفا عميق التماسك والالتزام. وعندها، إما ان يقدم مرونات او أن يدفع ثمناً غاليا يتراوح بين المطاردة بلقمة العيش والاعتقال والاغتيال.

وفي هذه الحال، اي حالة وجود المثقف المتماسك في تشكيلة تابعة متخلفة وغير ديمقراطية بالطبع، يمكن ان يلعب الحزب دوراً في حمايته وتوفير مناخ نشاط له. ولكن هذا الامر معتمد على طبيعة الحزب ومدى وقوفه في معسكر البريوقراطية او الحرية الانسانية واطلاقها.

ان ثقافة الاستهلاك هي احدى التمفصلات الثقافية للتشكيلة الاجتماعية الاقتصادية. يتضح خطر ثقافة الاستهلاك كلما كان المجتمع اكثر تخلفاً، بمعنى ان الاستهلاكية تتطلب قدرا من الدخل لا يوفره الدور التشغيلي او الانتاجي للمثقف، ولا

توفر له البنية المجتمعية فرصة عمل بدخل مناسب. ومن هنا، يلجأ المثقف لتعويض او لتكميل النقص في الدخل من عمله الطبيعي بدور يبيع فيه ثقافته او يسخرها للممولين.

من هنا، نجد ان الوعي بالاستهلاك، او الاستهلاك الواعي جزء اساسي من مشروعنا "التنمية بالحماية الشعبية" لأنه يقف واقياً او مانعا لشره الاستهلاك، وبالتالي يكفي المثقف، كما يكفي المواطن العادي، غائلة بيع موقفه من اجل سد ثغرة في سلوكه الاستهلاكي الشره.

والاستهلاكية بدورها هي مستوى متدنٍ في الثقافة. فكلما كان المرء استهلاكياً أكثر كلما كانت قدرته الثقافية اعجز من ان تحول دون التدهور في استهلاكية متزايدة. ولا نقصد هنا بالقدرة الثقافية الكم المعرفي حتى لو في العلوم الاجتماعية والفلسفة وتاريخ الثورات، وإنما التمكن من هذه وتمثلها في السلوك اليومي للشخص. وهذا ما يجيز لنا القول بوجوب تحول الثقافة من ثقافة تجميع معرفي الى ثقافة موظفة توظيفا عضويا.

وليس شرطاً ان يعني انحراف المثقف الانحراف السياسي الوطني/القومي. فإذا ما أُعجب المثقف بالقائد الحزبي إعجاباً او انبهاراً يكون المثقف قد سقط في الانحراف عن دوره ورسالته. فالمثقف بعيد عن ومتجاوزٍ للسلطان. وكلما إصطف وراء السلطان كلما اصبح في وضع منحرف لأنه سوف يرى السبيل عبر عيون السلطان، وليس العكس.

ينحرف المثقف إذا ما غابت المسائلة الاجتماعية له. فكلما كان المواطن العادي مبهور بالمثقف، كلما غدا المثقف في برج عاجي لا يجرؤ أحد على نقد سلوكه وهذا يطلق له عنان الانفلات من كافة الالتزامات. وكلما تدنت الثقافة المجتمعية عامة، كلما انتشرت في المجتمع ثقافة الفردية بمعناها المطلق وليس حتى بالمعنى الراسمالي للفردية اي فردية، مستقلة كذرّةٍ، ولكن ضمن مجموع له عليها شروط معينة. اما في الحالة التي نتحدث عنها فهي فردية تفك نفسها عن المجموع كليا إذا ارادت!. فلا المثقف الفرد يأبه بالمجتمع، ولا يقوم المجتمع بنقده. وهكذ، تغيب المؤسسة المجتمعية النقدية وهذا يساعد على غياب المؤسسة الثقافية النقدية ايضا.

في انحراف المثقف الفلسطيني

لعل افضل طريقة لتجنيد الناس وراء قضية معينة كامن في طريقة عرضها والدفاع عنها وتوضيح اسباب التغيرات فيها. وينطبق الامر نفسه على التغيرات في مواقف القوى السياسية والافراد ولا سيما المثقفين. كل شيىء يتغير ويتحول ويتطور، وينحط احيانا، وعليه، ليست هذه قضايا إشكالية او غريبة. تكمن الإشكالية في الانتقال والتنقل من موقع فكري سياسي الى آخر دون تقديم تفسير، أي تفسير، تفسير مقنع لأسباب هذا الانتقال؟

هذا ما لم نجده في أوراق وأطروحات وتحليلات واشعار وقصص وروايات فئة من المثقفين الفلسطينيين والعرب الذين طالما نظموا وحللوا وخطبوا ضد الكيان الصهيوني وضد الامبريالية ولا سيما المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة ودافعوا عن الكفاح المسلَّح والثورة والاشتراكية والعلمانية.... ولكنهم انتهوا منظرين للتصالح مع الكيان والاعتراف به والتطبيع معه ومع الامبريالية ووصلوا الى الدعوة صراحة او تلميحا لشطب حق العودة وبالتالي توطين اللاجئين في اماكن اللجوء او أي مكان آخر غير فلسطين. لقد اصبحوا مدافعون أفذاذ عن اتفاقات التسوية أوسلو، باريس، طابا، واي ريفير، كامب ديفيد، وادي عربة...الخ.

لعل السؤال لا يتعلق فقط ببلاغة الموقف الاول وبلاغة الموقف الثاني ايضا، وهوموقف نقيض، وإنما عن عدم تقديم تفسيرٍ للتغير. فهل يجوز هذا التحول من الداعية، المعلم، الاستاذ، بهذه البساطة وبدون تبرير او تفسير؟. اليس هذا خللا اخلاقيا واستهانة بالاتباع، بالطلبة، بالحواريين...؟

يؤكد المفهوم الجرامشي للمثقف على ان كل حقبة من التطور الاجتماعي والاقتصادي في كل مجتمع لا بد ان تفرز ثقافتها الخاصة بها، والتي تتجلى وجوداً وهيمنة عبر وسائل نشرها وتعميمها والدفاع عنها من خلال مثقفي تلك الحقبة. ويكون هؤلاء المثقفون افرازاً للطبقة الحاكمة ومندمجين معها وفيها. وليس شرطاً ان لا تفرز

الطبقة المهيمنة او التيار السياسي المهيمن مثقفيه اذا لم يكن تبلور في نظام حكم، حيث تقوم الحقبة التي يمر بها الشعب او الامة بفرز ثقافتها ومثقفيها.

لقد افرزت المقاومة الفلسطينية خلال العقود الثلاثة ونيَّف الاخيرة "ثقافتها" ومثقفيها. وما نقصده هنا الثقافة السياسية تحديداً. اما الثقافة بمفهومها العام فهي الثقافة العربية وليس الفلسطينية، في حين ان الثقافة السياسية متراكبة ومتولدة في نفس الوقت عن الموقف السياسي الفلسطيني المفروز عن ظروف وملابسات القضية. وباختصار، فإن الثقافة السياسية الفلسطينية ثقافة ملتبسة دوماً ولذا آلت الى انحطاط. فهي مفككة موزعة بين القطري والقومي، وبين القومي والأممي، بين القرار المستقل وعروبة القضية، بين ثورة للطبقات الشعبية ومقاومة بقيادة برجوازية صغيرة قصيرة النفس... وبين التطبيع والثورة وبين الارتباط بالمؤسسات الاجنبية والمنظمات الشعبية...الخ.

تُرى، أيهما كان حصان طروادة في اختراق المثقفين الفلسطينيين، أهي الراسمالية ام اللبرالية؟ قد يُقال هنا، وما الفرق؟ لا فرق حقاً إلا في امكانية التمويه. فاللبرالية مدرسة فكرية سياسية هي الاخطر في التاريخ البشري، في حين ان الراسمالية هي نظامها الاقتصادي. هي الاخطر لأنها مدرسة راسمالية قامت لترويج النظام الاقتصادي الراسمالي في الغرب تحديدا واقتصاره على الغرب ليظل هو السابق وبالتالي المهيمن على العالم. هي الاساس اذن وراء المركزانية الاوروبية والعنصرية البيضاء والفرانكفونية والانجلو ساكسون والنازية والفاشية وحتى الطبعات الجديدة مثل اليهو– سيحية والتليفيجينستس واليمين الجديد والمحافظون الجدد في الولايات المتحدة...الخ. وهي نفسها المدرسة التي اخترقت المثقفين الفلسطينيين واستخدموها كمظلة يغطون بها انفسهم زاعمين بأنهم لبراليين، وهم في الحقيقة في خدمة النظام الاقتصادي الراسمالي.

ان تكون لبرالياً، يعني ان تفهم الحياة والحرية والديمقراطية كما هي في الغرب الراسمالي وكما هي للغرب الراسمالي. ومن هنا التشوه المريع. هذا يعني التجاوز عن ادراك ان هذه المدرسة نبتت وصيغت وطورت في الغرب الراسمالي وللغرب الراسمالي وحين تنتسب لها كما هي وأنت من العالم الثالث، فأنت "مع الاعتذار" مرشح عميل

ثقافي. حين تتغاضى عن هذا او لا تدركه، فأنت تخدم وتتكيف مع نظرية الاستقطاب وبالطبع تطبيقاتها وتجلياتها على الارض، وهذا الخطر الاخطر.

منذ عقود الستينات والسبعينات من القرن العشرين بالتحديد، ان تكون لبرالياً، يعني ان تكون مضاداً لمعسكر الثورة، ان تكون مضادا للماركسية عندما كان يعيش العالم انتصارات الصين وفيتنام وكمبوديا ولاحقا نيكاراغوا، وعندما كان يعيش العرب الناصرية وانتصار الجزائر وتحرير عدن. ومن هنا خطورة هذه المدرسة في المحيط. اما اليوم، فقد حلت اللبرالية الجديدة محل اللبرالية الكلاسيكية، واقتصاديا حلت اللبرالية الجديدة محل الكينزية، تماماً كما حل المحافظون الجدد في اميركا محل المحافظين القدامى اي غدت اللبرالية فاشية بوضوح.

عبر هذه المدرسة التي انتظم فيها مثقفون فلسطينيون في الولايات المتحدة وأخلصوا لها، وانتقلوا بالتالي من اصولهم الثقافية والهوياتية ليصبحوا لبراليين امريكيين. وبسبب من هذا، اصبحوا منظِّرين ودُعاةٍ للثقافة الراسمالية الغربية بما تعنيه من:

– القبول بالراسمالية كحل لاشكالية النمو في العالم وهي ليست حلا وانما هيمنة راس المال بمضمون فاشي.

. القبول بالكيان الصهيوني كمحتل لفلسطين ومهيمن على الوطن العربي او على الاقل كجزء من الطرف المهيمن اي اندماج الكيان في الوطن العربي اندماجا مهيمنا.

– ترويج الثقافة الراسمالية اقتصاديا واللبرالية ثقافياً.

– قبول الفهم والموقف الراسمالي الغربي من الاسلام.

وحيث استدخلوا هذا جميعها، فقد تحولوا الى دُعاة علنيين له. ومن هنا بدأوا مشروعهم فيما يخص التطبيع المعولم للفلسطينيين شعبا وقيادة ومثقفين والذي يهدف انجاز مسألتين:

– التطبيع مع لبرالية وراسمالية المركز

– التطبيع مع الكيان الصهيوني

اما الخطى العملية في ذلك فارتكزت على قيام هؤلاء الليبراليين بفتح خطوط حوار بين القيادة الفلسطينية والمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة، وتفريخ اشباه لهم في الاراضي المحتلة وتدخيلهم في المنظمات الفلسطينية.

وبالطبع لم يكن لهؤلاء ان يخترقوا بنية م.ت.ف لو لم تكن هذه البنية قابلة للاختراق وجاهزة وربما كانت قد بادرت بإرسال إشارات معينة باتجاه المركز الراسمالي الامبريالي ليلقي لها بالاً. ربما يهيىء للبعض ان القيادة الفلسطينية قد احتوت هؤلاء في صفوفها. ولا إخال ان هذا تفسير مقبول. فما نعتقده ان هؤلاء قد اخترقوا تلك القيادة ليهيؤوها للحضن الاميركي. ولا شك انهم في مرحلة معينة إدعوا الاتفاق معها والانقياد لها، ولكنهم ظلوا على قناعاتهم بأنهم حصان طروادة ضد حق العودة والكفاح المسلح.

من جهتها، فإن قيادة م.ت.ف اغتبطت بأن يتقرب هؤلاء منها وربما كان ذلك لسببين:

الاول: الشعور بالصَغار من قبل بعض المناضلين تجاه حملة الشهادات العليا، المتحدثين الانجليزية بطلاقة والمتخرجين من جامعات المركز الامبريالي.

والثاني: ان هذه القيادة كانت قد ادركت بأنها ليست مؤهلة لحمل مشروع التحرير على اكتافها.

في سياق تحليل هذه العلاقة بين الظاهرتين: ظاهرة القيادة الفلسطينية وظاهرة المثقفين اللبراليين المغربنين. لا نستطيع الحصول على ارشيف (الملفات السرية لهذه العلاقة) ولذا، نعتمد التحليل العلمي للظاهرة من جهة، وإيراد الوقائع التي نعرفها من جهة ثانية (انظر لاحقاً).

لكن حقيقة العلاقة مغايرة لمظهرها. فهؤلاء المثقفون اللبراليون طالما نظروا بعين الحسد الى قيادات ومثقفي م.ت.ف نظراً للشعبية العالية التي كانوا يتمتعون بها. يشعر اللبراليون الاكاديميون انهم هم النخبة لأن لديهم شهادات وانهم بناء على ذلك الاحق بالقيادة، وتشجعهم على ذلك ارتباطاتهم الاجنبية، لقد وضعوا الشهادة في مواجهة النضال الوطني، مع ان الصحيح هو تكامل الاثنين اذا كانا وطنيين. لم

يتجسد هذا فلسطينياً، ولذا عمل المثقفون والاكاديميون اللبراليون على تسريع تورط م.ت.ف في أحابيل التسوية وذلك خدمة للتسوية بشكل اساسي وسادة هذه التسوية وتوريطاً لخصمهم من جهة ثانية كي يضعف الى درجة يكون بوسعهم الحلول محله. ولا شك ان طموحهم هذا كان ولا يزال بتنسيق مع حكومات المركز الراسمالي ولا سيما الولايات المتحدة. لقد اتضح هذا الامر مؤخراً عندما فجرت المؤسسة الاميركية الحاكمة قنبلة "إصلاح" السلطة الفلسطينية حيث هبَّ هؤلاء مدافعين منافحين عن الاصلاح، وكأنهم لم يروا الفساد إلا مع صدور المطلب الاميركي. اما عندما فتحت السلطة الفلسطينية ملف المنظمات غير الحكومية قبل خمس سنوات فقد ثارت ثائرة هؤلاء، رغم ان المطلب كان التحقق من وجود ام عدم وجود فساداً.

لم يكن إدوارد سعيد وحده اللبرالي، فما نعرفه ان هناك فريق من هؤلاء الاكاديميين اللبراليين في الغرب امثال الفقيد ابراهيم أبو لغد، ورشيد الخالدي، وفؤاد مغربي، وشبلي تلحمي...الخ. وبحكم مواقف هؤلاء وثقافتهم اللبرالية الغربية، فإنهم لم يكونوا مجرد سُعاة[41] بريد بين المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة والقيادة اليمينية لمنظمة التحرير الفلسطينية، بل فتحوا خطوط "حوار" مع المثقفين اليهود الصهاينة في الغرب عامة. وهذا امر يعترف به ويدعو له إدوارد سعيد بكل الحرارة الممكنة حتى اللحظة ويراهن عليه، وهذا الأهم. ولو افترضنا ان من حق الكل ان يحاور من يريد الحوار او من يراه مناسباً، ولكن الحوار نفسه ليس مجرد جلسات على المقاهي، بقدر ما هو مواقف محددة من قضايا محددة يتم من قبل كل طرف دخول الحوار بناء على معرفته ما هو سقف الطرف الآخر، وما هي حدود احتمالات تغيير موقف الآخر.

---

[41] يذكر إدوارد سعيد انه كان قد حمل رسالة من سايروس فانس وزير خارجية الولايات المتحدة الى ياسر عرفات، وأن ذلك كان في بداية السبعينات بشأن التوصل الى تسوية في فلسطين. لعل المهم في هذا الشأن هو ان اية تسوية باشراف الولايات المتحدة لن تكون إلا على حساب حق عودة الشعب الفلسطيني لأن أسس موقف المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة هو ان اللاجئين الفلسطينيين تم إجلاؤهم بحيث لا يعودوا وان الكيان الصهيوني خُلق ليبقى على حسب الشعب الفلسطيني!. انظر كتاب ، **حدود البعد الثقافي:نقد اطروحات إدوارد سعيد** إعداد عادل سمارة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 2000.

فالحوار إذن لا يكون على المبدئيات. وبما ان هؤلاء الاكاديميين فلسطينيون، فيجب ان يكون حق العودة هو القضية المبدأية بالنسبة لهم، بمعنى ان من لا يؤمن بحق العودة لا يجدر التحاور معه.

ولكن، في حدود ما اعرف ويعرف الكثيرون ان المثقفين الصهاينة (يساراً ويميناً) فانهم يقفون من حق العودة موقفاً رافضاً بلا مواربة!. قد تكون هناك حالات فردية استثنائية. هذا الموقف الرافض بالمطلق يضع علامة استفهام كبيرة على محاورات سعيد وزملائه معهم، ويؤكد اذن ان حق العودة ليس مبدئيا عند سعيدٍ واضرابه. هذا ما كنا نستنتجه منذ عقود. وهو ما اصبح واضحا اليوم بلا مواربة.

لقد انشأ هؤلاء خليتين لهم الى جانب العلاقة بقيادة م.ت.ف.

1- خلية في الداخل من اكاديميين تخرجوا من الغرب اكاديميا وتتلمذوا على هؤلاء سياسيا وعادوا ليعملوا في جامعات الارض المحتلة ولا سيما جامعة بير زيت. ويجعلوا من ردهات هذه الجامعة مركزا لنشاط اكاديميين صهاينة من حزب العمل لدرجة اطلق معها فريق من الطلبة الراديكاليين عليهم في سنوات السبعينات "حزب العمل الفلسطيني، والحزب الديمقراطي المسيحي". وهنا يمكن اعتبار د. سليم تماري، و د. حنان عشراوي، وشارلي محشي من "المبكرين" في هذه العلاقة(انظر لاحقاً: باب نموذج محطات في تخارج مثقفين فلسطينيين).

2- خلية مكونة من الراسماليين الفلسطينيين في الشتات (الراسمالية المالية). وليس شرطاً ان يكون هؤلاء الاكاديميون هم الذين خلقوا هذه الخلية، فهي موجودة موضوعيا، وهي متنازلة عن حق العودة موضوعياً ايضا. فهذه الشريحة الطبقية تهتم في الاساس بمصالحها المالية وهناك، هناك فقط، يكون انتمائها واخلاصها.

<u>مؤثرات في انحراف مثقفين</u>

ادركت قيادة م.ت.ف، ربما باكراً في مسيرتها، انها اعجز من حمل مشروع التحرير الوطني لا سيما ببنيتها القطرية وبناء على الواقع الرسمي العربي المتسم بالتجزئة والقطرية والتبعية والديكتاتورية...الخ. لذا بدأت بنسج خيوط مع المركز الذي هو في نظرها حامل اهم الاوراق، محاولة تجاوز الواقع الرسمي العربي لتقيم صلات مباشرة مع سيده.

تكمن خطورة هذا الموقف القطري للقيادة الفلسطينية في مستويين:

الاول: انها تمكنت من صبغ م.ت.ف كاملة بهذا الموقف. فقد ضعف التوجه القومي داخل م.ت.ف لصالح الاتجاه القطري الاقليمي ممثلا في حركة فتح، والاتجاه الاممي السوفييتي ممثلا في الشعبية والديمقراطية. وهكذا تم تغييب البعد القومي لدى الفصائل الرئيسية في م.ت.ف بمستوييه الشعبي والرسمي. اما البعدين القطري والاممي فسيظلا مشلولين في غياب البعد القومي.

والثاني: انها مارست ذلك الموقف عملياً، حيث واصلت اتصالاتها الخاصة مع دول المركز الراسمالي حتى بمعزل عن التنسيق مع الموقف الرسمي العربي، وهذا ما أوصلها الى اتفاق أوسلو. وهو الاتفاق الذي وصل حدوده بتفجر الانتفاضة الثانية في ايلول عام 2000 وبالتالي مواجهة الحقيقة القومية للصراع سواء بمستواها الثوري الشعبي او بمستواها الرسمي الضعيف.

وكما أشرنا في غير موضع، كان دور المثقفين هو الثناء على الموقف السياسي للقيادة الرسمية في م.ت.ف لدرجة اصبحت هذه القيادة نموذجاً للسلطان الشرقي المستبد والفردي والمألوف منذ المراحل الطويلة ما قبل الراسمالية. لذلك، لا غرابة ان يكتب محمود درويش بمناسبة انشقاق اتحاد الكتاب الفلسطيني في اعقاب خروج المنظمة من لبنان قائلاً: "ان من يخرج على الشرعية يخرج على الكتابة الانسانية". وقد تسابق كتاب السلطان في تلك الفترة على تلميع شعار القيادة ممثلاً في ما أُسمي "القرار الوطني المستقل". وهو قرار كان المقصود به عدم التنسيق مع أي قطر عربي وخاصة سوريا

التي اعتبرتها القيادة الفلسطينية نقيضها الرئيسي![42] وبمعزل عن طبيعة النظام الحاكم في سوريا، فإن تماحك القيادة الفلسطينية معه لم يكن سوى على ارضية المناكفة الاقليمية ومصالح النخبة الفلسطينية في الحصول على سلطة سياسية اقليمية صغيرة كما هي في الاقطار والكيانات العربية الاخرى. وهذا يفسر موقف قيادة م.ت.ف من سوريا التي ترى في فلسطين جنوب سوريا، وهو حقا كذلك بمعزل عن طبيعة السلطة الحاكمة في سوريا طبقياً وإيديولوجياً.

على هذه الارضية نفسها تعاطت قيادة سلطة الحكم الذاتي مع موقعي بيان العشرين الذي صدر في نوفمبر 1998. فقد اشاعت السلطة الفلسطينية ومخابراتها ادعاءات بأننا كموقعين على بيان العشرين مدعومين من سوريا، او ان لنا هوىً سياسياً سورياً. والحقيقة ان البيان كان الموقف الاول من نوعه والقاطع بلا موارية الذي وضع اصبعه على فساد السلطة ولا سيما راس السلطة. لقد استخدمت السلطة في محاولتها ربطنا بالنظام السوري نفس السلوك المخابراتي العربي الذي ينسب تحرك قطاع شعبي فيه ضد النظام الى تحريض من نظام عربي آخر مستخدما العبارة المألوفة "ان وراء الانقلاب قوى خارجية". لكن سلطة الحكم الذاتي، شأنها شأن الانظمة العربية، تتجاهل ان المواطن العربي يدرك بأن الانظمة جميعا من طينة واحدة، وان المعارضة الحقيقية داخل قطرٍ هي ضد كافة الانظمة الحاكمة في الوطن العربي باسره.

1- حقبة المقاومة كحاضنة لانحراف المثقف؟:

انطلقت المقاومة الفلسطينية في منتصف الستينات في وقت تزامن مع وصول المد القومي البرجوازي التقدمي الى مداه. وهذا يُبرز مسألتين:

---

[42] توجب الاشارة هنا الى ان كثيرا من مثقفي التسوية حاولوا تقليد بيان العشرين بانتهازية اضحة. فقد اصدروا بيانات عديدة نقداً للفساد . ولكن متى؟ اي بعد ان اعطت لهم الادارة الاميريكة الضوء الاخضر. ومن الطريف ان من وقعوا على بيانات التقليد هذه امثال د. حيدر عبد الشافي و د. جميل هلال و د. جورج جقمان ... هم جميعاً من فرسان التسوية ومن موظفي المنظمات غير الحكومية... ورما لهذه الاسباب لم تتحرك عواطف الشارع لصالحهم.

الاولى: ان هذه المقاومة باعتبارها حركة وطنية عروبية الاتجاه قد ولدت في فترة هزيمة المشروع القومي الوحدوي العربي، بمعنى آخر فقد ولدت يتيمة.

والثاني: انها حركة اقليمية عاقَّةً للمشروع القومي، وبالتالي كانت ولادتها متواقتةً مع هزيمة المشروع القومي بما هو نقيضها. ويرتكز هذا الموقف على حرصها الدائم، كلما سنحت الفرصة، للقطع مع التيار العروبي القومي اصلا.

وباعتقادنا، ان في كلا التحليلين شيئاً من الصحة وان الامر يعتمد من جهة على كل فصيل من فصائل المقاومة من جهة، ويعتمد كذلك على موقف المركز القيادي في م.ت.ف من المسألة القومية من جهة ثانية. وبدون توسع ودخول في تفاصيل، فإن وصول حركة فتح اليمينية الى قيادة المنظمة ممثلة في شخص ياسر عرفات أدى الى هيمنة الخط الاقليمي في م.ت.ف. وهو ما يمكننا تلخيصه في بعض المحطات:

. رفع شعار عدم التدخل في الانظمة العربية في نهاية الستينات.

. اللعب على المحاور العربية، القاهرة مقابل دمشق او كلتيهما مقابل بغداد او الرياض او طرابلس...الخ.

. اعتبار م.ت.ف الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني (مؤتمر الرباط 1974).

. رفع شعار القرار الوطني المستقل.

. عقد اتفاق أوسلو عام 1993.

لقد ساعد الانهيار السياسي الرسمي العربي تيار الاقليمية الفلسطينية على الهيمنة في م.ت.ف وذلك لسببين:

الاول: ما حاق بالتيار القومي من هزيمة وضعف في اعقاب حرب 1967.

والثاني: كون المقاومة هي وحدها التي استمرت في القتال ضد الاحتلال مما اعطاها قيمة إضافية بنظر الجماهير العربية (دون ان نغفل دور النظام الناصري في

حرب الاستنزاف والتحضير لحرب اكتوبر) وفر لقيادتها مناخاً لارتكاب وتمرير معاصٍ سياسية وطنية وقومية تحت غطاء دور م.ت.ف المقاوم.

لكن دور الانظمة الرسمية العربية لم يكن بهذه السلبية والطيبة. كما اشرنا في غير موضع، لعبت دورا بارزا في احتضان حركة فتح ذات التوجه الاقليمي ووفرت لها مساعدات مالية وسياسية ولوجستية بما يسمح لها بحسم مواقع قيادة م.ت.ف بيدها. وبمعزل عن موقف حركة فتح من هذا أم لا، فإن هذا التوجه الرسمي العربي كان يخدم رؤية المركز الراسمالي الغربي في المنطقة بمعنى الحيلولة دون تجذُّر المقاومة اجتماعيا (طبقيا) وقوميا.

هنا يأتي السؤال حول موقف المثقفين من هذه التطورات. فقد لعب الكثير من المثقفين دوراً مزدوجا بل ومنفصماً بشكل هائل في تلك الفترة. فمن جهة كان هؤلاء مثقفي حركة مقاومة تشكل جزءاً من الثورة العالمية المناهضة، بالضرورة لهيمنة راس المال. ومن جهة ثانية، كانت هذه الحركة مرتبطة وممولة من قبل أعتى انظمة الحكم رجعية وارتباطاً وتبعية للمركز الراسمالي. كان على المثقف ان يكتب عن الثورة للمقاتلين وأن يوافق على أطروحة قيادته السياسية المناقضة للنضال الثوري: "عدم التدخل في الانظمة العربية" التي بالاضافة الى دورها القمعي للشعب العربي كانت هي نفسها تتدخل في المقاومة الفلسطينية. ولعل مما ساعد مثقفي السلطة الفلسطينيين على ستر موقفهم هذا هو المناخ الشعبي العربي المتعاطف بحماس مع المقاومة حيث لم يكن من الشذوذ ان يؤيد مثقف م.ت.ف مقارنة بمثقف يؤيد نظاما عربياً. والحقيقة، ان المثقفين العرب قد لعبوا دوراً في تسهيل هذا التشوه، حيث لم يطرحوا فصلا واضحا بين المقاومة كعملية شعبية ثورية، وبين م.ت.ف بقيادتها الرسمية. وقد يكون مرد ذلك الى وهن في الحركة الثقافية العربية تم استدخاله مع هزيمة 1967، او نتاجاً لفقر نظري وفكري تحليلي او للعاملين معا (انظر لاحقاً). خلاصة القول ان المثقفين لم يقوموا بدورهم في إنارة طريق الطبقات الشعبية. لم يكونوا مثقفين ثوريين بل كانوا مثقفين عضويين للطبقة القائدة/الحاكمة افتراضاً الى ان اصبحت سلطة بموجب اتفاق أوسلو 1993.

قاد هذا المناخ الى تحول المثقف الفلسطيني الملتحق ب م.ت.ف الى موظفٍ عند قيادتها كما هو الموظف العادي او المقاتل البسيط. والاغرب ان معظم المثقفين الفلسطينيين قد اندمجوا في المقاومة لدرجة الحيلولة دون تولد تيار ثقافي فلسطيني خارج نطاق م.ت.ف. اما المثقفون والاكاديميون في الشتات، في امريكا بوجه خاص (منهم ابراهيم ابو لغد، ورشيد الخالدي وادوارد سعيد...) ، فشكلوا نخبة لبرالية غربية، كما اشرنا آنفاً، أتت أُكُلها لاحقا في إدخال م.ت.ف في مطهر العلاقة مع امريكا وبالتالي في التسوية وفي توليد مثقفين لبراليين متغربنين داخل الارض المحتلة نفسها شكلوا جزءا من فريق مفاوضات التسوية مع الاسرائيليين سواء في الاقتصاد او السياسة او الاراضي او اللاجئين...الخ .

كانت هناك فرصة لنمو تيار ثقافي جذري ونقدي داخل المناطق المحتلة لولا قيام قيادة الفصائل في الخارج باحتوائه وخصيه سريعا. وبهذا، عجزت الحالة الفلسطينية عن توليد ثقافة جذرية في كل من لبنان والشتات وداخل الوطن ولا سيما في سنوات الانتفاضة الاولى.

يذكرنا هذا ببداية نهوض الحركة الثقافية في الضفة والقطاع المحتلين سواء اتحاد الكتاب او الصحفيين او فرق المسرح والاندية الثقافية التي بدأت جميعا في النصف الاول من عام 1973 بنشاط ذاتي من قبل مؤسسيها واعضائها. بدأت هذه المبادرات من مثقفين من مختلف الاتجاهات اليسارية واللبرالية والوطنية عامة. وقد سبق مؤسسوا هذه الحركة العفوية الفصائل السياسية العاملة خارجا تحت مظلة م.ت.ف. واعتمدت هذه المبادرات في تمويل انشطتها على اعضائها حيث كانت متواضعة ماليا ومتقدمة فنيا واجتماعيا ووطنيا. لكن النصف الثاني من السبعينات شهد تحولا في سياسة م.ت.ف تجاه المناطق المحتلة حيث اخذت تعد للتسوية السياسية مع الاحتلال بهدف العودة الى الاراضي المحتلة عام 1967 عبر تسوية تشطب حق العودة، وبالتالي كان لا بد لها من احتواء هذه الانشطة البرية كي لا تشكل لاحقا بؤر معارضة لبيروقراطية "الشرعية" الفلسطينية. في هذا المستوى بدأت قيادة م.ت.ف بتمويل

المنظمات الجماهيرية (من البلديات وحتى نقابتي الصحفيين والكتاب والنوادي بانواعها والجمعيات...الخ) بغية استقطابها مما افقدها خلال بضع سنوات عذريتها الثورية الطوعية وحولها الى قاصر يعتمد في اية خطوة على من يدفع. وفي الوقت نفسه كانت القنصلية الاميركية متنبهة لهذا النشاط، لنكتشف في النصف الثاني من السبعينات انها قد استقطبت عدداً من المثقفين عبر التأثير عليهم وهم في مقاعد الدراسة في الغرب. ما اشبه اليوم بالبارحة، فهذا ما كان يحصل لابناء العائلات التجارية الفلسطينية الذين بُعثو الى الغرب في اوائل القرن العشرين، بل هذا ما يتعرض له مجمل طلبة العالم الثالث الدارسين هناك. كما قامت القنصلية الاميركية بارسال كتاباً ومسرحيين واكاديميين في زيارات الى اميركا "للتحاور" مع نظرائهم الاميركيين. ولم يكن الامر سوى جزءاً من مخطط لاحتواء المثقفين او بكلمة أخرى شرائهم، كل حسب وضعه. [43]

على المستوى الفلسطيني الداخلي، شهدت المناطق المحتلة حمى احتواء كافة المنظمات الجماهيرية والنخبوية الى ان وصل هذا النشاط الوطني البري حالة الخضوع لنظام المحاصصة، بين منظمات المقاومة، على مقاعد الهيئات الادارية التي اصبحت هيئات محصورة مكتبيا دون روح حية لاعضائها إلا بمقدار مصلحة العضو في العلاقة مع مكتب النقابة وخاصة رئيسها. وهو الامر الذي نشهده حاليا حيث تقوم هياكل نقابية دون حياة نقابية في مناطق الحكم الذاتي.[44]

في هذه الفترة تم تعيين او تزكية او انتخاب هيئات ادارية للمؤسسات المحلية من بلديات وجمعيات تعاونية وخيرية ونوادي ونقابات وأطر نسائية...الخ. وحيث وصل الى الهيئات الادارية مؤيدوا حركة فتح بما هي مصدر التمويل، فقد تجمدت هذه الهيئات في مواقعها حتى اليوم. وهنا تجدر الاشارة الى ان نقيب هذه النقابة او تلك ليس شرطاً ان يكون الافضل في مجاله وربما يكون الأسوأ وقد لا يكون ذا علاقة، ولكنه نقيب لأنه

---

[43] في عام 1982 دُعي الشاعر المرحوم (المتوفى عام 2002) حسين جميل البرغوثي الى الولايات المتحدة لزيارة مدتها ثلاثة اشهر. والتقيته ذات مرة ودار بيننا حديث حول الزيارة، فاختصر الامر كالتالي: "ان الهدف هو إختبار حدود رغبة وصلاحية الشخص ليصبح مخابرات اميركية".

[44] انظر عادل سمارة، الاقتصاد السياسي للفساد ، في مجلة ***كنعان***، العدد 105 نيسان 2001، ص ص 130- 148.

الاقرب من رئيس م.ت.ف شخصياً او تنظيمياً، وهذا كاف ليبقى في مكانه عشرين سنة او قدر ما يمد الله في عمر الرئيس.

وهكذا، فإن قيام قيادة م.ت.ف بنقل الانشطة الجماهيرية في الارض المحتلة من طابعها البري التطوعي الى التموُّل كان مثابة دورة تأهيل وإعداد المثقفين في الارض المحتلة بحيث يقبلوا الارتزاق من دول الغرب الراسمالي، فأي دور عظيم هذا!

تجدر الاشارة الى ان فرص تبلور حركة ثقافية شعبية غير مشوهة في الارض المحتلة كانت في الضفة والقطاع اعلى من مواقع اللجوء بحكم وجود تشكيلة اجتماعية اقتصادية طبيعية الى حد اعلى في هاتين المنطقتين. وهذا يفتح بدوره امكانية فرز مثقفين عضويين، وهو الامر الذي بدأ يتجلى في المنظمات الجماهيرية المشار اليها اعلاه. اما نهج م.ت.ف فقد قطع الطريق على تلك الانوية البرية من المثقفين العضويين وحصرهم تماما لدرجة ان اي نقد جذري للمقاومة حينها كان ربما الحدث الوحيد الذي تلتقي عليه فصائل م.ت.ف في شكل جبهة وطنية.

2- منعت "الشرعية" الانتفاضة المغدورة من خلق مثقفيها

ورغم اتساع المدى الاجتماعي للنضال خلال الانتفاضة الاولى وانتقاله من الاطار النخبوي الى الفضاء الجماهيري، إلا ان سقفه السياسي حوصر بحيث يبقى في حدود ما تريده القيادة الفلسطينية، اي سقف سياسي (انتهى الى استثماره في اتفاق مدريد أوسلو) وليس سقفاً اجتماعيا ثقافيا اقتصاديا. لذا، لم تخلق الانتفاضة السياسية/الوطنية طبعات ثقافية واقتصادية واجتماعية لها على مستوى الطبقات الشعبية ممثلة في بنياتها الاجتماعية، النقابات العمالية، المنظمات النسائية، وقطاع الطلبة والنقابات المهنية والفنية...الخ. وفي الحقيقة، فإن الامر انحط الى مستوى اكثر خطورة. فقد تمكنت الدول الراسمالية الغربية "المانحة" من اختراق هذه المنظمات الجماهيرية عبر المنظمات غير الحكومية الغربية و/او عبر امتدادات محلية لها على شكل منظمات غير حكومية او

افراد بحيث امتصت هذه الهجمة الجديدة العديد من بقايا الانشطة الجماهيرية والفنية وحولت قادتها ومثقفيها الى "خبراء" ومديري وكوادر مكاتب المنظمات غيرالحكومية. وبهذا قُطع هؤلاء تماما ليس عن المحتوى الاجتماعي الذي خَصَتْهُ م.ت.ف، بل حتى عن الدورالسياسي/ الوطني ايضا. اذن، فإن الدور المحدود الذي بدأته القنصلية الاميركية في اوائل السبعينات، والذي حقق اختراقات معينةً في نصفها الثاني اتسع خلال الانتفاضة عبر المنظمات غير الحكومية حيث التقطت دوائر المخابرات عامة والمخابرات السياسية خاصة الأمر ودخلت الارض المحتلة من باب واسع خلال الانتفاضة وهو باب تقديم "المساعدات" المالية للناس. اما حصان طروادة لانحطاط السقف السياسي للانتفاضة، ولدخول الهيمنة الاميركية فكان المثقفون ولا سيما من خلفيات يسارية.

كان سهلا ان ينتقل هؤلاء من "موظفين" لدى الحركة الوطنية الى موظفين لدى مؤسسات اجنبية ومنظمات غير حكومية، اي اصبحوا ذوي نشاط متخارج ليشكلوا بالتالي شريحة من اصحاب المداخيل غير المنظورة.

وقد زاد من دور وأثر المنظمات غير الحكومية هذه ان عودة قطاعات من م.ت.ف الى الارض المحتلة، في اعقاب اتفاق أوسلو، قد اقترنت بمشروع سياسي لا يلبي الحد الادنى من حلم المتواضعين الفلسطينيين وباعلان الافلاس المالي، ولا سيما لدى منظمات اليسار الذي شارك في الكفاح المسلح وهذا ما دفع بالكثير من كوادرها للبحث القلق عن لقمة العيش سواء في وظائف سلطة الحكم الذاتي او في المهجر او العمل داخل الخط الاخضر. كما انضمت كوادر مقاتلة من اليسار الى منظمات حماس والجهاد الاسلامي.[45]

هنا وجب التمييز بين الحزب الشيوعي ويسار المقاومة ممثلا في منظمات الشعبية الديمقراطية. لقد قامت المنظمات الجماهيرية والنخبوية للحزب الشيوعي (الملتقى الفكري العربي) بتلقي التمويل من الاجنبي باكراً، ولا سيما من منظمة NOVEB

[45] استشهد يوم 11-12-2002 مقاتل من حركة الجهاد اتضح انه كان سابقا من كوادر الجبهة الشعبية.

اليهودية الصهيونية في هولندا. أما خلال الانتفاضة، فقد انتهت منظمات الشعبية والديمقراطية الى نفس المنزلق. وهكذا ابتعدت منظات اليسار عن الطريق المألوف لليسار في تمويل نفسه. فبدل اعتماد اقتصاد الحزب والادارة المالية السليمة للمساعدات التي تلقتها هذه المنظمات (الشعبية والديمقراطية) من قوميين عرب قبل ان ينزلق كثير من هؤلاء في التسوية[46].وجدت هذه التنظيمات نفسها مفلسة وألقت بكوادرها في فم الوحش الراسمالي الغربي ليمولهم ويحوِّلهم! او في احضان سلطة الحكم الذاتي ليصبحوا جزءاً وظيفيا في التسوية. اما الحزب الشيوعي الذي اصبح حزب الشعب فحل الامر بالتماهي باكراً مع الممولين ولتصبح اغلبية قيادة هذا الحزب من إداريي المنظمات غير الحكومية.[47]

اما كوادر واعضاء منظمة فتح والقوى المتحالفة معها فتم احتواؤهم بالتوظيف في السلطة من ابسط الى اعلى درجات السلم الوظيفي. وهكذا تم احتواء قوة الدفع الوطني الشبابية والثقافية إما في وظائف السلطة او الوظائف لدى الاجنبي مما خلق فراغا وخواء هائلا لدور ليس سياسيا وحسب بل ثقافيا واجتماعيا.

ولم تتمكن حركة الاسلام السياسي من ملء هذا الفراغ، وربما لم تكن معنية بذلك. فهي قد بدأت دورها الكفاحي ضد الاحتلال مع الانتفاضة الاولى وهو الدور الذي شكل محطة مميزة بالعمليات الاستشهادية التي نفذتها ضد الاحتلال. ولكنها لم تحاول استثمار التأييد الجماهيري لهذه العمليات لاقامة معارضة سياسية/اجتماعية مما ابقى مجال المعارضة خاويا. وبدل ان تتوجه للتحالف مع الحركة الوطنية العلمانية والطبقات الشعبية عامة، اقامت لنفسها جمهورها الخاص بعيدا عن من لا ينتظم في قواها، وكأنها تحاول خلق مجتمع متدين مقابل مجتمع علماني؟

بناء على هذه التفكيكات المتواصلة للطليعة الثقافية الوطنية، تراجع نطاق الهوية من مستوى قومي/وطني ممثلا في أطر سياسية الى مستوى تفكيكي قاعدي. فعاد الكثير

---

[46] فعلى سبيل المثال بعد ان دأب قومي عربي على مساعدة مركز إحياء التراث العربي (في مدينة الطيبة داخل الخط الاخضر وهو الذي يصدر مجلة كنعان) قال هذا للمرحوم صالح برانسي مؤسس المركز، لا استطيع الاستمرار في التبرع لأن هذه المجلة ترفض اتفاقات أوسلو.

[47] مثل الملتقى الفكري العربي ولا سيما مؤسسه ومديره السابق ابراهيم الدقاق، والاغاثة الطبية ومديرها مصطفى برغوثي، والاغاثة الزراعية ومديرها اسماعيل دعيق، والارض والمياه ومديرها خضر شقيرات...)

من المناضلين السياسيين الى قراهم وحمائلهم وعشائرهم بحثا عن الحماية والامن هناك. وعاد اللاجيء الى مخيمه ليشكل تجمعات باسم المخيمات نفسها (جماعة مخيم الجلزون، الامعري...الخ). وهنا لم يعد المطلب هو مغادرة المخيم من اجل العودة الى فلسطين بل تحويل المخيم الى حصن، "هوية" يجب الدفاع عنها باعتبارها تحقق امنا اقتصاديا وسياسيا. وبغض النظر عن عدم ايمان هؤلاء بما وصلوا اليه إلا انهم استخدموا هذه المواقع براجماتيا لتحقيق الامن الشخصي والوظيفي والسياسي والاجتماعي والاقتصادي. اما المفارقة فإن تحقيق هذا الامن او ذاك اتخذ في حالات كثيرة نمط البلطجة واستخدام السلاح...الخ.

في هذا المناخ اصبح شيخ العشيرة او مختار القرية، الذي عاش في شبه عزلة عن القرار القيادي المجتمعي خلال حقبة المقاومة وخاصة سنوات الانتفاضة قطباً يخطف الاضواء من جديد، مما بلور ائتلافا في القمة الاجتماعية السياسية مكوناً من رجل العشيرة وممثل المؤسسة الاجنبية والدول المانحة وقائد فتوة المخيم وممثل السلطة الفلسطينية ورأس المال الكمبرادوري. وكأن هذا عمل بآخر نصائح هنتنجتون ان لا حاجة للديمقراطية اليوم، فكل ما يتطلبه الامر كي تحكم هو ان تجتذب رؤساء واصحاب القرار في المؤسسات! وهكذا ذهبت الانتفاضة الاولى بدون ان تترك مبنىً أو تراثاً ثوريا يقارب قامة التضحيات التي بّذلت فيها.

3- دور الاحتلال في انحراف المثقف واستدخاله للهزيمة

لا ينحصر دفع المثقف باتجاه استدخال الهزيمة في دور قيادة المقاومة. فمن الطبيعي ان يكون للاحتلال مساهمته في هذا الصدد.

من السهل، وقد يكون الاسهل تجنيد الناس لمقاومة الاحتلال. ولكن من الصعب ان يتخذ ذلك شكل ثقافة المقاومة. فثقافة المقاومة وحدها التي توحد المقاومة من جهة، وتجعلها شاملة بمعنى وجوب التوازي بين مقاومة المحتل سياسيا وقوميا

ومقاومة التخلف عملاً بقاعدة هامة ان التخلف لن ينتصر على العلم وأن البندقية حتى لو اصبحت غابة بنادق (التي طالما تفاخر بها قادة ومثقفو م.ت.ف) فهي لا تحمل العبرة. ألم يقل قديماً قتيبة بن مسلم فاتح الهند: "العبرة ليست في السيف وإنما في الساعد الذي يحمله وفي الغاية التي شُهر من أجلها" .

ان الاحتلال بحقيقته الراسمالية الاستيطانية والاقتلاعية، هو مشروع استعماري سياسي واقتصادي واستراتيجي وثقافي في آن. وعليه، لا يكفي لمقاومته الانحصار في الخطاب السياسي/العسكري الوطني، وتحديداً القطري، كما فعل ساسة ومثقفوا م.ت.ف لثلاثة عقود الى ان انتهوا في كارثة أوسلو.

لقد ادت مقاومة البعد الواحد الى استدخال الهزيمة. كان شعار الاحتلال هو خلق قيادة بديلة لقيادة م.ت.ف. قيادة على مقاس الاحتلال وطبقا لمقتضيات مصالحه وهيمنته كأداة ودور للمركز الامبريالي في الوطن العربي. قيادة تساوم وتفرط بالقضية وتتحول الى حصان طروادة باتجاه الوطن العربي. وعندما اكتشفت قيادة م.ت.ف انها غير قادرة عسكرياً على تحرير فلسطين. فقد قررت التحول الى بديل لنفسها[48]. فقبلت بالتحول الى قيادة حكم ذاتي تحت اشراف سلطات الاحتلال. والحقيقة انه ما بين سنوات 1993- 2000 حاولت قيادة الحكم الذاتي اقناع فلسطينيي الضفة والقطاع انها لم تشترِ من الاحتلال حكماً ذاتياً بل استقلالاً. لكن انفجار الانتفاضة الثانية وإلحاق أوجاع حقيقية بالاحتلال على يد الاستشهاديين والعمليات الغوارية عالية التقنية ارغمت الاحتلال على كشف ستار أوسلو ليؤكد ان السلطة الفلسطينية رهينة قرارات الاحتلال بمختلف انشطتها وان هذه السلطة إنما مُولاَّةً على مدن الضفة والقطاع بقرار من الاحتلال.

ما يهمنا اكثر في هذا المستوى هو ان التبدل من الحد الاقصى الى الحد الاقصى لم يكن في القيادة السياسية وحدها، بل في مثقفي م.ت.ف الذين فتحوا للتطبيع ابواباً لم يحلم بها الاحتلال نفسه واثبتوا بالتالي انهم مثقفون عضويون للراسمالية

---

[48] نظر بهذا الصدد كتاب عادل سمارة، ***الراسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال***، منشورات الزهراء1991ص 294 القدس.

الفلسطينية بشرائحها التسووية (الكمبرادور، والبيروقراطية وراسمالية التعاقد من الباطن). اما هل تبدلت القيادة وتبعها المثقفون، أم ان المثقفين اوجدوا الفرش النظري لتفريط القيادة، أم انهما عملا كفريق عمل مشترك، فنترك هذا لباحث يعالجها في اطروحة مخصصة.

يمكننا القول بأن مشروع القيادة البديلة (تجسد هذا لاحقا في مشروع أوسلو) الذي رفعه الاحتلال هو الامتداد الاشكنازي الصهيوني للمشروع الراسمالي الغربي في إعادة التثقيف بلا جدوى الثورة والمقاومة في حقبة العولمة، وإعادة التثقيف بالراسمالية والسوق الحرة والاستهلاكية وقيم راس المال سواء فيما يخص الحريات والنوع والتديُّن ...الخ.

تقوم إعادة التثقيف على إدخال معتقدات خطيرة في روع امتنا، كالاعتقاد ان العدو اقوى بما لا يقاس، وبالتالي فان مقاومته عبث، وأن العدو "ارقى" بما لا يقاس، وبالتالي فإن مقاومته وقاحة وتطفل، وأن العدو اقرب الى السماء "شعب الله المختار وهو من العرق الابيض وبالتالي فإن مقاومته معصية...الخ. والحقيقة ان هذا النهج لا يكاد ينحصر في يمين القوى السياسية في المركز والكيان الصهيوني الاشكنازي، بل يصل الى قطاعات واسعة من "اليسار" بخلاف المواطنين العاديين في بلدان المركز.

وهكذا، عبرت عملية خصي المثقف الفلسطيني سلسلة مراحل مترابطة، بدأت بإلحاقه بالقيادة السياسية إبان تواجد المقاومة في لبنان، ثم في الحيلولة دون ان تتضح الانتفاضة الاولى مثقفيها ومشروعها الاجتماعي الاقتصادي، وأخيراً في مشروع التسوية ممثلا في اتفاقات أوسلو باعتبارها التجسيد العملي لاستدخال الهزيمة.

هنا تتضح الحاجة الى المثقف العضوي/الثوري ليقاوم مشروع الاحتلال بكافة تمفصلاته (الاحتلال المباشر، الاستيطان، اتفاقات أوسلو...) وليقاوم مشروع استدخال الهزيمة (اي القبول بمشروع الاحتلال وتمريره) وليقاوم الترويج لثقافة ومن ثم سياسة واقتصاد المركز الراسمالي من خلال مشروع ثوري متكامل يبدأ برفع مشروع المقاومة الى مستوى مشروع ثوري يشمل كافة مناحي الحياة، ويعجن التراث والتاريخ بالحاضر

ليخلق مشروع المستقبل. وهذه مهمة لا يمكن ان يقترب من شرف التعامل معها مثقفو استدخال الهزيمة.

بالتوازي، وليس شرطا بالتنسيق، لعب المثقفون الصهاينة دور في اختراق المثقفين الفلسطينيين ولا سيما في مستوى الحوار الاكاديمي (انظر لقاء رحوبوت لاحقاً). وكذلك مستوى المثقفين خارج الحوار الاكاديمي (المبدعون وهي تسمية اطلقها إميل حبيبي ومن معه على مجموعة كتاب شكلوها من فلسطينيين واسرائيليين والتي كان دورها حوار تطبيعي بين الطرفين). كما لعبت الحركات السياسية الاسرائيلية دورا في هذا الصدد. فكان للحزب الشيوعي الاسرائيلي دوره في التاثير على مثقفين في المناطق المحتلة عام 1967 لقبول الاعتراف باسرائيل. اما منظمة متسبين التروتسكية (انحلت عام 1990) فقد بدأت بالدعوة لدولة اشتراكية لكل "الشرق الاوسط"، لتنتهي الى مجرد منظمة تطبيعية غير حكومية مجسدة في مركز المعلومات البديلة. لقد استضافت هذه المنظمة د. سعد الدين ابراهيم (من مصر) عام 1996 الذي اتضح لاحقاً انه أسس منظمة غير حكومية (اسمها مركز ابن خلدون) مدعومة من الدول الراسمالية الغربية وان هذه المنظمة كانت تقدم خدمات مشبوهة للغرب ضد مصر.

4- ألاحتلال وانحراف المثقف في المناطق المحتلة عام 1948

بما هو مشروع استيطاني اقتلاعي، ذهب مشروع الاحتلال الصهيوني لفلسطين عام 1948 لما هو ابعد من تفكيك الهوية والثقافة. فقد ترتب عليه الاحتلال الجغرافي لفلسطين بما حمله هذا من طرد لاكثرية الشعب الفلسطيني الذي نتج عنه تفكيك ديمغرافي اجتماعي طبقي قومي وفقدان مصادر الانتاج وبالتالي مقومات إعادة الانتاج.

وحيث فوجيء الاحتلال ببقاء قرابة 150 الف فلسطيني في المناطق المحتلة عام 1948 فقد مارس سياسة التفكيك الثقافي وتفكيك الهوية العربية للفلسطينيين سواء

بالتعاطي معهم على اسس دينية او اثنية، او بمصادرة املاكهم كي يتحولوا جميعا (تقريبا) الى طبقة عاملة مبرتلة مقابل شعب آخر يحتل ارضهم ويمارس دور الراسمالي والسيد ورجل البوليس. وقد هدف الاحتلال من هذا تفكيك الشخصية الوطنية للفلسطينيين هناك لكي ينهي الانتماء الفلسطيني والعروبي ليبقى الفلسطينيون مجرد قوة عمل سوداء مرتحلة لا تجمعها حتى اهداف مطلبية.

لم تذهب سياسة الاحتلال هذه داخل الخط الاخضر بدون حصد نتائج على مستوى المثقفين بوجه خاص. ففي تبعية الحزب الشيوعي في اسرائيل (واكثريته من العرب) لأطروحة ستالين بأن "العرب أمة في طور التكوين"، وهي التي ترتب عليها الاعتراف السوفييتي باسرائيل، تم تشويه الهوية الثقافية والقومية لهذا الحزب الذي اعترف باسرائيل كدولة ووقع على وثيقة "استقلال" اسرائيل ومثل من ثم خطا ثقافيا وسياسيا وهوياتيا تقبل الجنسية الاسرائيلية والدولة اليهودية وتقسيم فلسطين مما جعل نضاله السياسي في مستوى مطلب المساواة بين اليهود والعرب في دولة استيطانية تعلن تميزها اليهودي وتصر على "نقائها" اليهودي ايضا. لعل إميل حبيبي مثال مناسب هنا، فقد قضى قرابة نصف قرن ممثلا للمثقف الفلسطيني الذي غادر الثقافة العربية والهوية العربية ليعيش حياة سياسية ثقافية شديدة التناقض، تمثلت في الرفض الشكلي للايديولوجيا الصهيونية والقبول الفعلي بدولتها الاستيطانية واتخاذ موقف العداء المؤبد للقومية العربية، والتفاخر ببراءة اختراع الحزب الشيوعي الاسرائيلي للاعتراف باسرائيل باسم الاممية الشيوعية، وعندما ارتد على الشيوعية باتجاه العولمة الامريكية كان إميل حبيبي اكثر ما احتفظ به من موروثه القديم هو العداء للقومية العربية.

انتهى إميل حبيبي الى تبني موقف مفاده ان الصهيونية ليست عنصرية ... حيث منح بعدها بـ 3 سنوات جائزة الابداع لدولة اسرائيل.[49] تابع نهجه هذا زاعما بأن "السلام مع اسرائيل ضرورة" وذهب الى حد نعت بيان الانتفاضة الاولى رقم 38 بأنه بنفس نمرة حذائه!

---

[49] انظر فيصل دراج، ***بؤس الثقافة الفلسطينية***، ص ص 17 و102 وعدة صفحات اخرى، منشورات دار كنعان، دمشق 1996.

لعل الامتداد الطبيعي لإميل حبيبي، ولكن الاكثر مهارة اكاديمية هو عزمي بشارة الذي تتلمذ في مدرسة حزب راكاح نفسه وعلى يد إميل حبيبي شخصيا. لكنه أدرك مبكرا متطلبات الصهينة في حقبة التسوية اقليميا والعولمة دولياً. فدخول الكنيست في هذه الحقبة لا يتطلب شتم القومية العربية بل امتطاءها. فلم ينفك بشارة يعلن انه ناصري وقومي عربي. بل شارك معنا عام 1993 في تشكيل أول لجنة مناهضة التطبيع حتى عام 1994. وما ان لاحت آفاق انتخابات الكنيست الاسرائيلي السابقة 1996 حتى كان بشارة مرشحا "قوميا عربيا" للكنيست الاسرائيلي. قومي عربي يعترف بدولة اسرائيل ويترشح لبرلمانها، وفي الانتخابات التي تلتها يترشح لرئاسة حكومتها ويعقد صفقات مع باراك لينجح باراك مقابل نتنياهو. لقد تمكن عزمي بشارة ببلاغته السياسية من التأثير على قيادات حركة ابناء البلد التي اتخذت قراراً "لأول مرة يسمح لاعضائها بالانتخاب للكنيست". ولم يدمل هذه الندبة قرار الجناح الراديكالي لاحقا بالانسحاب من اللعبة الانتخابية.

على ان البلاغة اللفظية الاكاديمية لعزمي بشارة لم تتمكن من إخفاء انه ما زال على الاساسيات التي ارساها معلمه . ففي حين نادى إميل حبيبي بالمساواة، نادى عزمي بشارة بدولة لكل مواطنيها. وفي حين انتهى اميل حبيبي للدفاع عن الصهيونية لم يبخل عزمي بإبداع طبعته الخاصة في ذلك بزعمه انها "حركة تحرر وطني...."[50] وحيث كان اميل حبيبي من دعاة دخول الكنيست اصبح عزمي بشارة عضو كنيست. وبما ان عزمي وليد اكثر شبابا للمرحلة، فقد تمكن من امتطاء قيادات من اليسار الفلسطيني لتمهد له دخول دمشق بجنسيته الاسرائيلية وليصبح إثر ذلك وسيطاً للتسوية بين سوريا واسرائيل.

وفي حين برر اميل حبيبي قبوله بجائزة دولة اسرائيل "بأن هذا اعتراف بالثقافة الفلسطينية كجزء من الثقافة الاسرائيلية" فإن عزمي بشارة انتهى الى المطالبة باستقلال ثقافي فلسطيني داخل الدولة اليهودية الصهيونية . ما الفرق في النهاية اذن؟

---

[50] انظر : ثنائية القومية والحكم الذاتي الثقافي ودولة لكل مواطنيها-مشاريع صهيونية ، عادل سمارة في ***كنعان*** العدد 85 ص ص 33-51 سنة 1997.

وقد يكون من قبيل المفارقة ان الطرف الذي انهى تنقَّل بشارة المريح بين زعم الانتماء القومي العربي وبين زعم رفض دولة اليهود هو حكومة اليمين الصهيوني بزعامة شارون التي رفضت السماح له بترشيح نفسه لانتخابات الكنيست لعام 2002 ما لم يعلن صراحة انه يعتبرها دولة اليهود. وقد فعل بشارة ذلك.

5- آلية مشروع الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1967 وأثره على المثقف

لم يختلف جوهر سياسة الاحتلال في المناطق المحتلة عام 1967 كثيرا عن سياسته في المناطق المحتلة عام 1948، وإن اختلفت الاساليب. فلم يجر طرد مباشر للفلسطينيين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وإن كان قسم من المواطنين قد هاجر خلال ايام الحرب والفترة القصيرة التي اعقبتها قرابة 400,000 . ركز الاحتلال سياسته في الضفة والقطاع المحتلين على تفكيك المبنى الاجتماعي الاقتصادي لهذه المناطق ومن ثم ربطها بالاحتلال على اعتبار ان هذا يمكن ان يقود الى الازاحة من الارض عبر الاستيطان دون طرد السكان طرداً مباشراً، وينتهي الى قرار المواطن الفلسطيني بالانزياح الذاتي[51] حين لا يجد فرصة العمل وحين يتجرد من الارض كمصدر للانتاج وحين لا يستطيع مواجهة كلفة المعيشة في ظل سوق راسمالية تقودها اسعار عالية بمستوى السوق العالمية إضافة الى إشاعة الاستهلاكية بين مواطنين يفتقرون الى حركة وطنية ببعد تنموي يقاوم الراسمالية والاستهلاكية.

لقد قطع الاحتلال كافة الروابط الاقتصادية للضفة والقطاع بالعالم وحصرها في التبادل مع اقتصاده. وعليه، اضطر المواطنون لاستهلاك منتجات الاحتلال او المستورد من خلاله. وهذا وضعهم امام تنويعات سلعية جديدة وبأسعار عالية بحيث لا يمكنهم توفير السيولة اللازمة للاستهلاك إلا اذا وجدوا فرص عمل بأجور اعلى من فرص العمل داخل الضفة والقطاع . علما بأن هذه المناطق كانت تعاني بطالة واسعة حتى قبل الاحتلال الذي توقفت بوجوده العديد من المشاريع الصناعية فيها فخرج مالكوها

[51] انظر عدل سمارة، الاستيطان من الطرد الى الازاحة فالانزياح الذاتي، في **كنعان**، العدد 94 كانون ثاني 1998 ص ص 87-101.

من السوق وخرج شغيلتها من سوق العمل. عندها فتح الاحتلال بوابتين لتشغيل فائض اليد العاملة وذلك في خطوة منه للاستمرار في تقويض البنية التحتية وفرص الاستثمار:

كانت البوابة الاولى إبقاء الجسور مفتوحة مع الاردن ليخرج الجيل الشاب للهجرة الكلية او للعمل في بلدان النفط العربية. والثانية بوابة استيعاب فائض قوة العمل في قطاعات من اقتصاد الاحتلال نفسه ولا سيما الفائض المتراكم في الريف ومخيمات اللاجئين الامر الذي يعزل الفلاحين عن الارض ويعزل الجيل الشاب عامة عن المقاومة حيث تستغرقه متطلبات المعيشة اليومية وتغريه الاجور الاعلى داخل الخط الاخضر. كما وجد التجار انفسهم مضطرين لاستيراد منتجات الاحتلال لتعبئة متاجرهم ووجد الصناعيون انفسهم مضطرين لاستيراد المواد الخام والآلات من الخط الاخضر ايضا لتشغيل معاملهم. بهذه السياسة الالزامية ربط الاحتلال حياة مختلف الطبقات الاجتماعية في الضفة والقطاع والحقها به.

أما وقد انشغل المثقف الفلسطيني بتحية وإطراء السياسي والتغزل بغابة البنادق، فانه لم يجد وقتاً ولا طاقة للتفكير في التنمية. وحيث قصَّر المثقف الفلسطيني في الكتابة عن الاستغلال فإنه لم يُعر انتباهاً لموضوعة التنمية. بل ان التقصير في واحدة هو شرط للتقصير في الثانية. وهكذا ظل مثقف المقاومة مثقف ببعد واحد هو بعد المقاومة السياسي/العسكري بعيداً عن البعد الاجتماعي التنموي للمقاومة. وهو بعد يفترض نقد المجتمع ومواكبة النضال الاجتماعي التنموي للنضال القومي السياسي.

ففي الوقت الذي كان فيه المثقف مشغول بالدعاية السياسية والخطاب السياسي الوطني، كانت شرائح من البرجوازية المحلية تقيم شركات التعاقد من الباطن مع شركات "اسرائيلية" لتربط اقتصاد الضفة والقطاع باقتصاد الاحتلال ربطاً لا فكاك منه. وهو الارتباط الذي طالما حاجج اقتصاديون فلسطينيون ومراكز بحث وورشات عمل بأنه ارتباط لا يمكن الفكاك منه. وبقي موقفهم هكذا الى ان تفجرت الانتفاضة الثانية وقام الاحتلال نفسه بفرض الفكاك من جانب واحد، فأخذ هؤلاء في التعاطي مع الفكاك كأمر واقع. وحتى تطورات الانتفاضة الثانية وقيام الاحتلال بمنع معظم العمال الفلسطينيين

من العمل داخل الخط الاخضر واستبدالهم بعمالة اجنبية، اي قيام الاحتلال بفك هذا المستوى من الارتباط لم يغير في قناعات هؤلاء ليصلوا الى وجوب فك الارتباط بالاحتلال. فها هو السوسيولوج جميل هلال، يعدَّ بحثا مع زملاء له استعرضه في مؤسسة ماس برام الله يوم 19 نوفمير 2002 وأكد فيه ان الحل الامثل هو بقاء العمال الفلسطينيين عاملين في اقتصاد الاحتلال. وبهذا يمثل جميل هلال موقف السلطة الفلسطينية المتمسك بالتسوية حتى الرمق الاخير حتى الجوانب التي شطبها الاحتلال. وهو موقف يخلو من اية افكار او توجهات تنموية. وهذا بالطبع استمرار لنهج م.ت.ف في ابتعاد بفراسخ هائلة عن التنمية بعكس الاحتلال الذي كان له مشروعه في تدمير اقتصادنا علاوة على قيامه بتجديد هذا المشروع طبقا للظروف والمستجدات.

ففي اعقاب ايلول 1970 وانتهاء المقاومة من الاغوار، بدأ الاحتلال مشروعه الاستيطاني الذي لم يتسم بطرد الفلاحين من بيوتهم وإنما بإزاحتهم عبر مصادرة الاراضي. وليس مشروع الاستيطان والاحتلال برمته مجرد مشروع تملك الارض ومشروع سياسي وحسب. بل هو مشروع اقتصادي للاحتلال سواء بكون الضفة والقطاع سوقا ملحقة بالاحتلال، او كونها توفر عشرات آلاف فرص العمل لعمال يهود في مصانع تنتج لسوق الضفة والقطاع قدرت عام 1988 ان المصانع الاسرائيلية التي تنتج بضائع كي تسوق في الاراضي المحتلة عام 1967 تشغل قرابة 75,000 عامل اسرائيلي. [52] ولا سيما في اوساط الطبقات الفقيرة التي ارتفع الكثير منها في السلم الاجتماعي على حساب الفلسطينيين سواء كسماسرة عمل او اصحاب مشاريع للصناعة التقليدية. وحيث يدرك الاحتلال ان تبديد الانتماء والهوية لشعب تحت الاحتلال امر يستنفر الطبيعة الانسانية في الرد على التحدي، فقد ركز مشروعه ولا يزال على وضع المواطن الفلسطيني في ثلاث حالات من الارباك:

الاولى: الارباك المعيشي المتواصل ، سواء بمصادرة الارض كمصدر انتاج او بتفكيك الاقتصاد التقليدي وخنقه لارغام المواطن على شراء المستورد المكلف.

---

[52] انظر عادل سمارة، من احتجاز التطور الى الحماية الشعبية، منشورات **كنعان**، دمشق 1988، ص ص 87-113.

الثانية: الارباك الامني، بما فيه الحرب النفسية والتركيز على التفرقة الدينية والاثنية والطبقية...الخ، بهدف امتصاص قدرته على المقاومة طالما ليس بالامكان شطب انتمائه.

والثالثة: التركيز على فك الانتماء العروبي بالمبالغة في هشاشة العمق العربي، وعلى "تخاذل" العرب تجاه فلسطين في مسعى لفك الفلسطينيين عن الهوية العربية وصولا الى حصر الصراع، ومن ثم التفاوض مع الفلسطينيين وحدهم مما يجعل مهمة الاحتلال اسهل في الحالتين. وفي هذه الحالة تحديداً يكمن تأثير الاحتلال على المثقف لأنه الناقل الافضل لهذه الجرثومة.

مقابل سياسة الاحتلال هذه، لم تكن هناك ولم تتبلور لاحقا سياسة اقتصادية تنموية من قبل م.ت.ف لمواجهة سياسة الاحتلال. فقد تركزت المقاومة على المستوى المسلح وحسب، ولعل هذا احد العوامل التي لم تحول المقاومة الى ثورة. اما قومياً فقد غاص مثقفو المقاومة في خدمة السياسة الاقليمية القطرية للسياسي الفلسطيني الى درجة تصوير الفلسطيني وكأنه عربي مميز عن كافة العرب. (انظر لاحقا)

والحقيقة ان م.ت.ف لم تكن حاملة لمشروع اقتصادي اجتماعي تنموي. لقد كانت القيادات مستريحة في هذا المستوى، واستراح معها المثقفون. وقد يكون احد الاسباب ان هذه القيادة كان قد كفاها النظام الرسمي العربي حاجة التموُّل حيث احتواها بالمال، فما حاجتها، وهي ثرية حقا، للتفكير في التنمية وحتى في الاقتصاد عامة. فطالما ميزانيتها ممتلئة وتطفح رغم الفساد، فما الذي يحفزها للتفكير التنموي.

ينقلنا هذا الى البعد الديمقراطي في تفكير قيادة م.ت.ف. صحيح انها كانت مستريحة من هموم التفكير في الواقع الاجتماعي الاقتصادي للفلسطينيين تحت الاحتلال. ولكن لم يكن لهذا ان يمنعها من التفكير في اعادة تركيب البنية الاقتصادية في الضفة والقطاع من اجل صمود المواطن وادخال البعد التنموي في الصراع. هذا ما قصر فيه اقتصاديو المقاومة الفريق الاقتصادي من المثقفين بشكل خاص. وحين توقع هؤلاء تسوية ما، وعودة القيادات الى الارض المحتلة، قفزوا لالتقاط تجربتي "تايوان

و"سنغافورة" للحلم بتطبيقهما على الارض المحتلة، ناسين ان المركز الامبريالي لا يريد في المنطقة غير "تايوان" المنطقة أي "اسرائيل". وهذا يكشف فيما يكشفه عن ان مثقف م.ت.ف هو مثقف يميني راسمالي وأن اليسار بقي عاجزا عن تفريخ مثقفين اقتصاديين تنمويين الى جانب مثقفيه الماركسيين الذين ظلت ماركسيتهم في نطاق الشعارات السياسية.

لسنا بصدد التصوير وكأن مشروع الاحتلال وسياساته لا يمكن قهرها. فالكيان الصهيوني الاشكنازي نفسه مشروع تابع وعميل ومرتزق، وفي ارقى أحواله مدعوم. ولكن مواجهة هذا العدو بما لديه من إمكانات، وما ورائه من قوى امر صعب بغياب مشروع ثوري تكون التنمية، بمختلف جوانبها، عمودا اساسياً فيه. ومن هنا تبرز اهمية المثقف التنموي والثقافة التنموية بالطبع، ثقافة الانتاج والتي لعب ولا زال غيابها وانحراف مثقفيها دورا في التبعية للاحتلال وفي التطبيع مع الكيان الصهيوني والمركز الرأسمالي.

لذا، تُلِحُّ حالة المناطق المحتلة بنقاش الثقافة والهوية من مدخل او على ارضية مادية ومن ثم فكرية. وعليه، فإن موضوعة الانتاج ومصدر او مقومات إعادة الانتاج الاجتماعي ومسألة الفائض والتراكم والتحكم بالتراكم والمبنى الاجتماعي للتراكم في هذه المناطق هي اساسية ومقررة في مناقشة الثقافة والهوية ومصيرهما في الارض المحتلة.

لقد تراجعت القدرة الانتاجية للمناطق المحتلة في ظل الاحتلال. فبعد ان كانت الزراعة هي القطاع الرئيسي وكانت مساهمتها شبه اكتفائية وكانت لدى هذه المناطق قدرة تصديرية، اصبحت الزراعة في المرتبة الثالثة بعد الخدمات والصناعة، واصبحت هذه المناطق مستوردة للكثير مما كانت تنتجه، وتراجعت القدرة الاكتفائية النسبية في كافة القطاعات الانتاجية لتتحول هذه المناطق الى مستجدٍ للمعونات. وكلما عظمت المعونات زادت التنازلات المطلوبة وزادت الجاهزية لذلك علماً بأن هدف هذه المعونات اساساً هو التنازلات السياسية الوطنية والقومية بالطبع.

وبعد ان كانت اعادة انتاج الحاجات الاساسية للمجتمع معتمدة على النفس وعلى سد العجز من العمالة في الوطن العربي، اصبح اعتماد هذه المناطق على الاقتصاد الاسرائيلي شبه تام حيث كانت تساهم تحويلات عمال هذه المناطق العاملين داخل الخط الاخضر باكثر من ثلث الانتاج القومي الاجمالي. اي ان إعادة الانتاج الاجتماعي، إعادة انتاج المجتمع لنفسه معتمدة بهذا القدر على عدوه. وهذا هو السبب في ان كثيرا من الاقتصاديين في الضفة والقطاع شاركوا في مفاوضات التسوية وما قبلها وكانوا وما زالوا يعظون ببقاء الارتباط الاقتصادي بالاحتلال، وهي المسألة التي يدعمها البنك الدولي كليا.

كما برزت اطراف اخرى تساهم بدورها في الانفاق على إعادة انتاج المجتمع لنفسه فيزيائيا مثل الدول المانحة والبنك الدولي والمنظمات غير الحكومية المرتبطة بهذه الدول والحكومات غير الحكومية (النرويج والسويد والدانمارك) التي تقوم بدور وسيط بين حكومي وغير حكومي حيث تمول من الولايات المتحدة وتدعي السلمية والحيادية في حين تنفذ مخططات صهيونية حتى النخاع جوهرها القاعدة التي تحكم الموقف الراسمالي الغربي وهي:

- ان اسرائيل وجدت على ارض الغير لتبقى.
- وان اللاجئين طُردوا كي يتم توطينهم في الخارج، اي كي لا يعودوا.

لقد أحيط دور الدول المانحة بتضخيم إعلامي ارسى في روع كل مواطن فلسطيني بأن ما عليه سوى النوم ليجد في الصباح شيكا تحت مخدته. فلماذا يعمل اذن، ولماذا يفلح الارض ولماذا يناضل؟ الا يعني هذا تخريبا في الثقافة والهوية؟ كما لعبت منظمات "التنمية" والمنظمات غير الحكومية دورا في تخريب الحركة الوطنية ولا سيما قوى اليسار لدرجة انحطت معها منظمات حزبية الى مجرد منظمات غير حكومية.[53] فهي لم تستوعب كثرة من قياديي اليسار وحسب، بل حولتهم الى دعاة وواعظين

---

[53] انظر كتاب عادل سمارة ***Imprisoned Ideas*** Part V , Chapter One, Ngoization of Palestinian Left. Published by Al-Mashriq Al-A'amil Center for Cultural and Development Studies, 1998.

باستدخال الهزيمة والتبعية بوعظ من طراز: "اذا كانت بريطانيا واوروبا راكعة لامريكا، فهل نتمرد نحن"؟

تفيد الاشارة هنا الى ان مجموعة كوبنهاجن التطبيعية بدأت من قياديين يساريين حتى قبل ان يغادروا تنظيماتهم. ...وتبريرات من طراز "اليست الامبريالية هي التي اعطت فلسطين لليهود، فما الضير إذن في ان تعوضنا الامبريالية عن ذلك"؟.تصب مساعدات هذه الدول والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات المالية الدولية في نطاق "ريع" التسوية. وهو الثمن الذي يُدفع للفلسطينيين جراء قبولهم بالتسوية وسيبقى الى ان تأخذ التسوية مجرى متماسكا وثابتا. انه تعويض الفلسطينيين عن عجزهم عن انتاج حاجات اعادة انتاج المجتمع، وإطفاء احتمالات الجوع وبالتالي التمرد عليه، والحيلولة دون اضطرار الفلسطينيين للعودة الى استغلال الارض وهي السياسة التي تتقاطع مع شروط وسياسة الاحتلال.

ان استمرار اعتماد ثلث قوة العمل المحلية على الاقتصاد الاسرائيلي، وتعويض عجز ميزانية السلطة الفلسطينية من قبل المانحين، وعدم تبني السلطة سياسة اقتصادية لفك الارتباط باقتصاد الاحتلال، وعدم وضع خطة تنموية تسهل على الفلاحين إعادة إعمار الارض، واستمرار سلخ ضرائب من المنتجين دون تقديم رعاية لهم، وعدم التدخل ضد قيام البنوك بضخ الفائض المحلي الى الخارج، كل هذه تجعل فرص التراكم في مناطق الحكم الذاتي معدومة، حيث يضيع الفائض، وبالتالي لا يتم خلق مناخ ولا توفر امكانيات استثمارية.

اما نتيجة هذه فهي مزيد من تفكيك المجتمع الذي سوف تتوزع ولاءات قطاعاته الشعبية طبقا للارتباطات الاقتصادية لكل قطاع، وهذا يطمس الهدف النضالي السياسي الوطني. فحين يعجز مجتمع عن إعالة نفسه تصبح القواسم المشتركة فيما بينه مفككة بل موزعة على مصادر اعادة انتاج كل قطاع او شريحة او نخبة على حدة. لذا، نجد ان هناك تبرما شعبيا من التسوية، لكنه لا ينعكس على شكل كفاحي نضالي ضدها. فالهم اليومي، وتأثير "نخب" الارتباط بالغرب، والتعايش السلمي واعادة تثقيف

المجتمع بالخنوع وعدم المقاومة.... ما زالت تلعب دورا في عدم ارتفاع التبرم الشعبي الى مواجهة. بقول آخر، فإن اعادة تثقيف المواطن بايديولوجيا السوق وبالثقافة الراسمالية وبوهم الحصول على مداخيل كمساعدات ومنح دون أداء عمل مقابلها، وبالتطبيع مع الكيان الصهيوني والابتعاد عن مقاطعة منتجات المركز، وبوهم ان الولايات المتحدة قوة لا يمكن مجرد التفكير في مقاومة بطشها وعدوانها ووهم ان الامة العربية مجرد حلم في اذهان فريق او جيل مضى زمانه...الخ. كل هذه تشكل مشروع ثقافة استدخال الهزيمة. وهو المشروع الذي يقابله مشروع التنمية بالحماية الشعبية.

على ان هذا الوصف التشخيصي مهما كان دقيقاً فانه غير كاف لتوضيح الصورة. لقد كانت لحالة التشوه التي انتهينا اليها مقدمات موضوعية في صلب المبنى القيادي (فكريا وثقافيا وسياسياً) . مقدمات من طراز الرضى الفلسطيني عن الذات، رضى لا يبقي مساحة للتقييم فما بالك بالنقد. ومن أين يأتي النقد لغياب البعد التنموي لدى قيادة م.ت.ف طالما المثقف ممول من القيادة وموظف عندها والانكى من ذلك مبهور بها!

6- السلطة والتمويل وتطبيع المثقف

تلعب طبيعة التشكيلة الاجتماعية الاقتصادية دورا اساسيا في تشكيل وتحديد العلاقة بين الطبقات الاجتماعية والسلطة، ولا سيما بين المثقف والسلطة. فالمثقف بالتعريف القاموسي يعيش بتحصيله العلمي. اي ان مصدر دخله لا بد ان يعتمد على التوظيف، بعكس المنتج المستقل. كما يختلف المثقف في هذا الصدد عن العامل. فبمعزل عن كونه في السلطة مباشرة، فإن حاجة الراسمالي الصناعي او الزراعي للعامل اكثر إلحاحا من حاجته لثقافة المثقف إلا في إحدى حالتين: الاولى: حالة عرض المثقف لثقافته، والثانية حاجة رأس المال كسلطة للمثقف كي يخدم الطبقة الحاكمة

على اساس مهني فني ايديولوجي بحت وليس على اساس فكري نظري لأن راس المال معني بتعميم الايديولوجيا وليس الوعي.

كلما كان المجتمع قائماً على المؤسسات كلما كان حق العمل بالحد الانساني الادنى متوفراً لمن هم في عمر العمل. ولا تقوم المؤسسات بشكل طبيعي ومناسب الا في مجتمع منتج، مجتمع ينتج حاجاته ذاتيا ويعيد انتاج نفسه وانتاج مقومات اعادة الانتاج، او معظمها، وبالتالي يعيش من جهده، وهذا يحقق له الحريات الاساسية بما فيها اقامة مؤسسات مجتمعية تنأى بالمواطن عن الارتباط الفردي المباشر بالسلطة. اما المجتمع العاجز عن انتاج مقومات إعادة انتاج ذاته، فيكون اقرب الى الاعتماد على السلطة، بالمعنى التابع، في حياته ولا سيما قطاع المثقفين الذين تصبح وظيفة الدولة هي نافذة الحياة الوحيدة او الاساسية لهم وهذا ما يجعل بوسع السلطة استغلالهم كأدوات لها. في مجتمع من هذا الطراز تغيب ربما المؤسسات بأنواعها ولا يبقى سوى مؤسسة نظام الحكم.

كلما ترسمل المجتمع، تعددت المؤسسات فيه واصبح لها دور في الحياة العامة. وكأننا نقول ان تعدد المؤسسات اساسي او مقدمة للتعددية السياسية. وعليه، فإن استخدام المثقف في ظل سلطة راسمالية متقدمة مختلف عنه في دولة ريعية او نظام بيروقراطي يعيش على الدعم الاجنبي المحدود، ريع التبعية السياسية، في حين تهرب ثرواته بالجملة لصالح مقدمي الدعم المحدود هذا.

في المجتمع المعتمد على الريع، وفي التشكيلات التابعة ولا سيما المحكومة من راسمالية كمبرادورية، تتركز الثروة، ولا سيما القرار بالتحكم فيها بيد الحاكم مما يزيد فرص إخضاع المثقف غير المتماسك بغية تحصيل عيشه في بلد لا ينتج ولا يخلق وظائف بقدراته الذاتية التي لكونها ذاتية تتطلب بشكل طبيعي قوة عمل محلية للاستخدام ضمن معادلة عمل/ راسمال. لا يُقصِّر تخلف الانتاج عن توفير فرص عمل للطبقة العاملة، بل للمثقفين ايضا مما يضيق الخناق اكثر على المثقف ليعرض نفسه للحاكم

كخادم وليس كعامل مأجور. بل يعرض نفسه لأي حاكم او اي مصدر تمويل. وهذا الشائع في الاراضي المحتلة.

يصح ما اوردناه اعلاه بالمفهوم العام. إلا ان هناك محددات اخرى اساسية في صياغة حياة وسلوك المثقف. فالفكر النظري الذي ينتمي اليه المثقف، وموقع المثقف الطبقي، وحدود التلاقح بين قناعاته الفكرية[54] وسلوكه السياسي واصوله الطبقية، تلعب دور العامل الذاتي الذي يمكنه من تجاوز ومواجهة واختراق حصار العامل الموضوعي عندما يكون العامل الموضوعي مجافيا له. يمكن للاصول الطبقية والثقافة الثورية ان تضيء للمثقف طريق الانتصار على ح□ار السلطة الطبقية بحيث لا يربأ بنفسه عن العمل الجسدي. وهو قرار يحول دون التذلل لكسب الدخل من العمل المكتبي. كما ان ثقافة ضد الاستهلاكية، اي ثقافة الوعي بالاستهلاك او الاستهلاك الواعي، لدى المثقف واسرته تشكل حماية له بحيث يكتفي بحدود مقبولة من الدخل مما يجنبه التذيل للسلطة الطبقية والسياسية ليكسب ما يغطي متطلبات معيشية باذخة واستهلاكية.

يهدف الاذلال الرسمي الى تحطيم المثقفين الثوريين ثقافيا ومن ثم نضاليا ووطنيا وطبقيا ليصبحوا وعّاظاً ومرشدين وشراحاً لايديولوجيا النظام الحاكم بما له من ارتباطات فكرية وثقافية واقتصادية بالامبريالية. ان فرقا من المثقفين الاذلاء، لا بد ان تعمل على تحويل الشعوب والامم الى ثقافة القطعان، لا بد ان تعمل على إعادة تثقيف الشعب بالخنوع الطبقي والقومي. وعلى ضوء المراتبية الرسمية العالمية التي تبدأ براسمالية الولايات المتحدة وتنتهي في اطراف المحيط، نصل الى ان كثيرا من المثقفين إن هم إلا أداة لثقافة راس المال ضد ثقافة الطبقات الشعبية التي تمثل في كل بلد الطبقات الشعبية طبقيا وقوميا في آن.

يفترض، أو يدعي مثقفون ان المنظمات غير الحكومية هي واق لهم من الذل للسلطان. وهذا ليس إلا كالمستجير من الرمضاء بالنار. فالمنظمات غير الحكومية هي نفسها فرق متقدمة لرأس المال المالي في العالم الثالث الذي جرت إعاقة رسملته. وعليه،

---

[54] من اللافت للنظر في تجربة الاعتقال لدى سلطات الاحتلال، أن المثقفين، وإن كانوا ربما اقل صلابة في حلبات التعذيب، إلا ان وعيهم الفكري كان يسعفهم في عدم السقوط في شرك العمالة للاحتلال.

فإن الدور الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية في العالم الثالث وفي المناطق المحتلة خاصة ليس اكثر من الاضطلاع بجزء من تقسيم العمل على مستوى عالمي لراس المال. اي انها تقوم بجزء من الحرب الطبقية لتعميم وهيمنة ثقافة راس المال. وإذا كان المثقف قد هرب من الذل للسلطة المحلية، فإنه يصبح في المنظمات غير الحكومية أداة للاجنبي، مهما جرى تغليف ذلك بحقوق الانسان والديمقراطية وتعميم المجتمع المدني...الخ.

على ان السلطة، اية سلطة لا تكتفي بمحاولة اصطياد المثقفين وتجنيدهم، فهذا ما يحصل في بلدان المحيط التي إما حاولت اللحاق الرأسمالي وفشلت، ليس لأنها اقل باعا من ذلك بل ايضا لأن الراسمالية كاستقطابية لا تسمح لها بذلك، بل ان السلطة الراسمالية تقوم بخلق مثقفيها منذ مغادرة الطفل رحم أمه![55] يرى هنري برنستين انه في المجتمع الراسمالي يكون التعليم والثقافة وسائل هامة لاعادة انتاج العلاقات الطبقية السائدة في المجتمع ككل".

تحاول كل سلطة (استخدم سلطة هنا بمفوم ال Power) بما هي سلطة طبقة او تحالف طبقي ان تحتوي الثقافة وتشتري المثقفين لتثبيت سلطتها بالهيمنة بدل السيطرة. ليس شرطا ان يتم احتواء المثقف بشراء قلمه مباشرة، وإن كان هذا في الحالة الفلسطينية حاصل بشكل لافت، لكن نظام الحكم يخلق مناخا تصعب فيه الحياة على

---

[55] كتب الثوسير:

"ان المدرسة هي الجهاز الايديولوجي المسيطر للدولة، الذي يساهم في اعادة انتاج علاقات الانتاج الضرورية للراسمالية المعاصرة. بينما كان للكنيسة في القرون الوسطى نفس الوظيفة. ومن خلال التعليم الاجباري، فان الدولة تضمن مستمعين مرغمين على ذلك هم مواطنوها مستقبلا. ففي المدرسة لا يتعلم الطلاب المهارات الضرورية من اجل الاقتصاد وحسب، ولكن ايضا المواقف المطلوبة من اجل اداء ناجح للنظام الراسمالي. فهم يتعلمون احترام الملكية خاصة والتعرف على سلوك المنافسة الفردية. ويتعلم الطلاب على القبول بحقيقة " "طبيعية" "حتمية" مفادها ان الناس يجازون بشكل مختلف بناء على قدراتهم . ويتعلم الاولاد فوق كل هذا، على قبول قواعد اقامة نظام اذا ما اصبحوا عمالا فيه ، عليهم ان "يخضعوا" لتعليمات من هم اعلى منهم سواء بالسلطة او المعرفة، واذا ما اصبحوا مدراء، فانهم يتلاعبون بالايديولوجيا السائدة بشكل صحيح.

وهكذا، فان الايديولوجيا السائدة هي التي تحدد الثقافة السائدة للمجتمع، وهي التي تؤثر على ما يتم تعليمه في المدارس والجامعات، وتحدد عبر التعليم والاعلام الشامل انماط التفكير واللغة التي ترى انها عادية وكانها ممنوحة من المجتمع. اما الثقافات المضادة فيتم تطويرها بين اولئك الذين يجدون انفسهم مستثنيين مهمشين من المنافع المادية للمجتمع. احدى الطرق التي بواسطتها تقوم قطاعات من الطبقة العاملة بالتعبير عن اغترابها عن المجتمع الراسمالي هي عبر رفض الثقافة السائدة وقيمها / وهذه يمكن ان تاخذ شكل مواقف ضد المدرسة..." مقتطف في (ص 228 من (***Introducing Sociology***, ed by Peter Worsley 1979 Penguin

المثقف اذا لم يلجأ الى نظام الحكم. فالصحفي والمذيع ومعلق الاخبار، وواضع المناهج المدرسية والمحاضر الجامعي ...الخ ينتجون ثقافة موظفين كما يريدها نظام الحكم.

لا يختلف اثنان على ان التسوية قد جلبت معها حالة من الانهيار والانكسار الذاتي والتفكك الثقافي والقيمي في الارض المحتلة. حالة من عدم اليقين الفردي والوطني والقومي. حالة من التردي في الثقافة والانتماء، حالة من التشكي والتبرم ...الخ. وهذا ما يعطي ازمة المثقفين بعدا اكثر خطورة باعتبارهم الشريحة التي يجب ان تتصدى لمهمة استنهاض الهمم، والتصدي لإعادة التثقيف التي تمارسها اجهزة إعلام التسوية.

إنما، لماذا ظل احتواء المثقف ممكنا حتى في ظل السلطة الفلسطينية ورغم فقر انجازاتها؟. فمن مدخل المصلحة الطبقية لأية سلطة في الحكم، لا يمكن رد اللوم الى تكتيكات السلطة للسيطرة والهيمنة سواء بالتعيين او صرف الاعطيات والمنح...الخ. لذا يصبح التساؤل عن الذين يقبلون بالوظائف وهم يعلمون انهم سوف يصبحون جزءا من آلة الفساد وعدم الانجاز السياسي؟ خاصة حينما يكونون من قطاع المثقفين كتابا وأدباء وشعراء واكاديميين...الخ. فحين يقبل هؤلاء بالاحتواء يتحولون من مبادري وعي الى ناقلي التدجين، وتنحصر رؤية الواحد منهم في مجرد الراتب والانتعاش الفردي والاسري اقتصاديا.

لا شك ان لطبيعة التشكيلة ونمط الانتاج السائدين (نمط انتاج راسمالي محيطي يولد شرائح متطفلة وكمبرادورية وتجارية معتمدة على الريع السياسي وعلى ريع التبرير الفكري والسياسي لشريحة اخرى) دوراً في هبوط مستوى المقاومة والتحدي معيشيا. ولكن لطبيعة الثقافة والفكر النظري دورهما. فكلما كان المثقف اقل تمثلا للفكر وللتعمق النظري كان اقرب الى استخدام ثقافته لوظيفته. وكلما كان ابعد عن الطبقات الشعبية كلما كان اكثر جاهزية ليكون جزءا من آلة القمع والفساد والبذخ. هنا تبرز اهمية العمق الفكري من جهة وعمق الانتماء الى الطبقات الشعبية من جهة ثانية. هذا العمق الذي اثبتت التجربة العملية خلال حقبة المقاومة ولاحقا حقبة مدريد . اوسلو، ان حركة

المقاومة وخاصة يسارها كان فقيرا فكريا. فلم يتجاوز تفاعل هذا اليسار مع الماركسية مستوى الشعارات السياسية. اي لم يغوص الى العمق الفكري والنظري. وربما كان هذا سبب التخلي السريع وغير الشهم عن الماركسية حيث اعلن هذا اليسار نفسه "قوى ديمقراطية". وبالنتيجة تبرز اهمية، استمرار المثقف في المقاومة حتى ولو اشعره مقرئو التسوية والفساد انه وحده.

وكلما كان المثقف اقل عمقا وتجربة واكثر انتهازية وفردية وابعد عن الطبقات الشعبية وعن الايمان بالحريات كان للمؤسسة الحاكمة دويا هائلا ورهبة ضخمة في اعماقه. وهذا يجعل ميله للاحتواء داخلها اكثر شدة. هنا ينقلب احترام مبدأ وجود المؤسسة ونقدها وتطويرها وبناء غيرها الى تفريدها. مثال ذلك قول محمود درويش :"ان الخروج عن الشرعية خروج عن الكتابة الانسانية". ومحمود درويش نفسه الذي يقول عن الفلسطينيين :"نحن جزيرة ديمقراطية". اليس في هذا تناقض عملي؟ فكم من شرعية مرت في التاريخ، حتى البلشفية، تمثل الكتابة الانسانية؟ . اليس الزعم بان الفلسطينيين جزيرة ديمقراطية. تشبّهاً بما تكرره الاوساط الايديولوجية والاعلامية الاسرائيلية بأن :"اسرائيل هي الدولة الديمقراطية الوحيدة في الشرق الاوسط". الا نبصر في هذا الاسقاط تشبها "بالسيد" العدو.[56] لعل اقدر تناول لتقاطع محمود درويش مع التسوية ما كتبه الشاعر احمد حسين. [57] وحين تكون في البلد مؤسسة واحدة هي م.ت.ف ولاحقا السلطة الفلسطينية يجد هذا المثقف

"فخره" في الارتباط بها. وبذا لا يتمثل هذا المثقف "ان اعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" بل يتمثل قول الحثالات الطبقية "اللهم نفسي".

لا شك ان دولة المؤسسات هي خطوة اساسية في المجتمع العصري الذي يحترم الانسان. ولكن الناس هم الاهم منها فهم الذين يقيمونها. فإذا ما قدست المؤسسة لذاتها وليس لدورها وهدفها، ينتهي الامر الى الانحطاط وحسب. وفي الحالة الفلسطينية

---

[56] حول ما قاله محمود درويش ، انظر فيصل دراج، ***بؤس الثقافة الفلسطينية***، ص 57 و ص 85.

[57] انظر مقالة احمد حسين "انت كما تبدو الآن" ، في ***كنعان***، العدد 96 ايار 1999، ص ص 9-18 . لعل افضل رد سياسي قام به الشاعر احمد حسين ناقدا المبنى الشعري السياسي لمحمود درويش هو ديوان احمد حسين ***بالحزن أفرح من جديد***، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية ومؤسسة فلسطين للأبحاث والنشر في الولايات المتحدة، الصادر عام 2002 .

وحسب، فإن المؤسسة الوحيدة هي السلطة وهي سلطة بلا وطن بعد! ولكن هل هناك احتراما وحتى وجودا لشيىء اسمه المؤسسة بمعزل عن من يسيطر عليها؟ في الحقيقة لا. وعليه، فان احترام المؤسسة يجب ان يكون مفصولا عن شخوص معينة فيها كي لا تستخدم هذه الشخوص ذلك الاحترام وتجيره لها. من هنا اهمية وجود المؤسسات وبقاء قوانينها وتغيير شخوصها.

ولكن كيف يمكن ان يقف المثقف الفلسطيني ناقدا للسلطة ومعارضا لها، وهو مدجن منذ كانت المقاومة الفلسطينية في بيروت وتونس فهو مجرد موظف يعيش بدخله من م.ت.ف؟ كانت الحالة الفلسطينية مجرد منظمة/ات سياسية حولها جيش من المثقفين الذين وظفتهم لمديحها! اليس هذا عجيبا؟ فالحركة الثورية ليست بحاجة الى توظيف الناس بل الى انتماء الناس لها. وحين لا ينتمي المثقف والمناضل والاعلامي والمحرض متطوعا نكون امام حالة بيروقراطية لا تختلف عن اي نظام حكم كمبرادوري. لذا كان طبيعيا ان تنتقل حالة م.ت.ف الى حالة السلطة. لنجد جيشا من المثقفين موظفين في وزارة الثقافة تحديدا. فهل يمكن ان يقود هذا الى ابداع؟

ان التجارب هي محطات الاختبار. فجيش مثقفي م.ت.ف هم انفسهم جيش مثقفي السلطة. ولذا، ليس عجيبا تساوق هؤلاء مع مشروع أوسلو سواء بالصمت وبالسير بمحاذاة الجدران، او بالاشتراك في المفاوضات او بالدفاع عن هذه التسوية. هذا رغم ان مسيرة مدريد أوسلو ومختلف تمفصلاتها لم ترجع كي تحتكم الى الشعب ولم تستفت الشعب في شيء. في حين ان الاحتلال يصر على استفتاء شعبي لمجتمع كولونيالي استيطاني على انسحاب من الجولان المحتل. فاين دور المثقف الذي يحترم وعيه؟ [58]

كان رد المثقف الفلسطيني بتقديم تنازلات فكرية عقائدية تتناسب مع التنازلات السياسية (مؤتمر مدريد، واتفاق أوسلو وتمفصلاتها). فقد اصبح الوطن هو الضفة

[58] في حين يصر المثقفون والساسة اليهود منذ عام 1948 وحتى الآن على موقف موحد ومحدد وقاطع برفض حق العودة للشعب الفلسطيني، فإن الكثيرين من المثقفين الفلسطينيين ولا سيما الاكاديميين اصبحوا يعظون" بالغاء هذا الحق والتكيف مع الموقف اليهودي". قد يفيد في هذا المجال الاطلاع على كتابنا: اللاجئون الفلسطينيون بين حق العودة واستدخال الهزيمة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية 1999.

والقطاع، بدل فلسطين. اصبح الوطن هو الصورة الذهنية التي يمكن تصغيرها حسب الموقف وليس الارض والدونمات، وموقع الانتاج ومسرح تاريخ الشعب وأحد مكونات تراثه وهو فيه. الوطن مستوى من "الحب العذري". اما بالنسبة لبعض مثقفي اليسار فاصبح المطلوب يساراً ديمقراطياً لا طبقياً، يساراً يبحث عن حصة له في السلطة مقابل تراثه في النضال والمقاومة، وهي حصة تضاءلت الى مستوى وظيفة هنا واخرى هناك. وفي حين تخلى مثقف اليمين عن تميزه في التنظير للتحرير من النهر الى البحر تخلى اليساري عن التحرير الاجتماعي.

واذا كان من الصعب على اليسار ان يكون بديلا لليمين في حقبة المقاومة، لاسباب قد نذكر منها قلة الامكانات المادية التجنيدية، وعدم ارتفاع موقفه النقدي مبكرا، ولاحقا، بعدم جدوى م.ت.ف، فإن هذا اليسار نفسه قد تخلف اكثر عن اليمين على الاقل في مسألتين:

الاولى: ان اليمين خلق المرحلة الجديدة التي لم تعد فيها م.ت.ف ، حتى لو شكليا، حاضنة لكل الشعب الفلسطيني، اي اصبحت سلطة طبقية ككل السلطات (بالمعنى العام على الاقل)، هلا ان اليسار ظل مصراً على البقاء في اكنافها رافضا استيعاب كل التغيرات التي حصلت على مبناها وحتى موقعها الجغرافي.

والثانية: انه عندما اصبح النضال الاجتماعي الاقتصادي الثقافي السياسي اوضح مما كان عليه قبل التسوية، زاد اليسار من بعده عن هذا النضال، لدرجة عدم القدرة على رفع اي شعار كان. بل عجز حتى عن الابقاء على مسافة ولو قصيره تفصله عن السلطة. وعليه، ظل اليسار جزءأ، وإن انكر ذلك، من المبنى البرنامجي وحتى الاداري للسلطة بدل ان يسعى ليكون بديلا لها.

7- المنظمات غير الحكومية وتشجيع الانحراف

ليس من الدقة بمكان التعاطي مع المنظمات غير الحكومية باعتبارها ظاهرة منفصلة او قائمة بذاتها. بل هي بالتحديد ظاهرة تابعة ومصنوعة وموظفة منذ لحظة تواجدها. وربما من هنا تتضح مخاطرها. وبقصد تمويه دورها، يقوم البعض بخلط تسمية غير حكومية مع المنظمات الشعبية والقاعدية الجماهيرية كاتحادات العمال والمرأة والطلبة ...الخ. [59]

والحقيقة ان المنظمات غير الحكومية ظاهرة صيغت حكومياً، أي من حكومات البلدان الراسمالية الغربية. [60] وهي ظاهرة أُنتجت في ظروف الحرب الباردة وثورات حركات التحرر الوطني. هي اذن ضد الدول الاشتراكية ودول عدم الانحياز. هي آلية للتغلغل في أمم العالم الثالث على حساب المد الشعبي المنحاز للمعسكر الاشتراكي وفي مواجهة حركات التحرر الوطني لتخريبها من الداخل.

ما يهمنا في هذا البحث هو قيام المنظمات غير الحكومية باصطياد المثقفين التقدميين وشرائهم لصالح الموقف الثقافي ومن ثم السياسي لانظمة المركز الراسمالي ولا سيما في حقبة العولمة. اذن عندما نتحدث عن المنظمات غير الحكومية فإننا نتحدث عن مشروع راسمالي غربي "ثقافي وسياسي معاً"، أدرك بأن المثقفين قد لعبوا دورا مركزيا في حركات التحرر الوطني. وحيث تمكن المركز الراسمالي من إعادة تطويع بلدان المحيط عبر امتصاص قدرتها على التنمية وإرهاق ومن ثم تفكيك الاتحاد السوفييتي، فقد وجد هذا المركز ان من مصلحته الحيلولة دون ان يلعب المثقفون أي دورٍ في تنمية بلدانهم. ولإتمام ذلك، جرى العمل على مستويين:

الأول: دعم الطبقات التجارية ذات الارتباط المصلحي بالمركز بما تمثله من الانظمة القمعية والديكتاتورية والتابعة في بلدان المحيط وغض الطرف عن قيامها بقمع الحريات

---

[59] انظر بهذا الصد مقال هرنانديز ويورب، منظمات حكومية ونقابات غير عمالية، في **كنعان** العدد 93 تشرين ثاني 1998، ص ص 104-112

[60] انظر بهذا الصدد كتاب عادل سمارة ***Epidemic of Globalization: ventures on the World Order, Arab Nationalism and Zionism*** , Chapter Seven. Palestine Research and Publishing Foundation Publications, Glendale , U.S.A 2001, .

بالوانها ومستوياتها مع استمرار هذا المركز في التشدق بالديمقراطية. ويكون المثقفون العضويون على رأس قائمة المقموعين.

والثاني: امتصاص المثقفين عبر المنظمات غير الحكومية باعتبارها مصادر تمويل لمكاتب وانشطة ومشاريع لا يمكن ان تقوم بمعزل عن التمويل الاجنبي. لذا، يجد المثقف اذا وافق على العمل في مؤسسة غير حكومية او اقام مؤسسة غير حكومية بأنه اصبح تابعاً ماليا وهي تبعية تزداد كل يوم ولا يعود هناك مجال للفكاك منها.

اما التبعية فتنتج التطبيع في النهاية ليس مع المركز الراسمالي الغربي وحسب بل مع الكيان الاشكنازي الصهيوني. فقد لا يخطر ببال ان الممولين الغربيين يطلبون من كل منظمة محلية غير حكومية تتمول منهم ان تقيم علاقة توأمة مع نظيرة لها داخل الكيان الصهيوني. فقد وزعت دعوة على العديد من المؤسسات والاطر الجماهيرية في الضفة الغربية وقطاع غزة باعتبارها جميعا حسب موزعي الدعوة منظمات غير حكومية. والدعوة مخصصة لمؤتمر سيعقد في 20-30 حزيران 1999 والدعوة مكتوبة كما يلي:

Prime Peace Research in the Middle East: The Role of the non-Governmental Organizations in Peace Building between Palestinians and Israelis.

اما مكان انعقاد المؤتمر فهو مدرسة "طاليتا قومي في بيت لحم، ورئيس المؤتمر هو د. مناويل حساسيان من جامعة بيت لحم . والامر اللافت هو ان احدى المعلومات الاساسية المطلوبة من كل منظمة فلسطينية مشاركة في المؤتمر هو ان تسمي: اسم المنظمة الاسرائيلية التي تتعاون معها حيث ورد النص التالي:

“With which NGO “to the other side “ do you cooperate”?

والحقيقة ان هذه الجملة لا تفيد التطبيع وحسب، بل تفيد الإخبار ايضا بأن كل منظمة غير حكومية فلسطينية تتعاون مع نظيرة لها في اسرائيل. فلو كان لدى موجهي

الدعوة شك بأن البعض لا يتعاون لربما كان النص "هل تتعاون مع منظمة في الطرف الآخر، اذكرها إن وجدت". [61]

دفعنا هذا الامر لشيىء من البحث في هذا المجال، فعرفنا ان كوادر من اليسار، اكاديمية و"مناضلة"، ذات يوم، تقوم باخذ شباب وشابات للحوار مع اسرائيليين في مراكز خاصة لهذا الامر وخاصة في "جفعات حبيبة" ويتقاضى الكادر على كل "ضحية" يقنعها بالذهاب والحضور وربما المشاركة خمسين دولاراً! كان من المدهش بالنسبة لي بالطبع ان سيدة كانت معارضة ابدت نشاطاً ملحوظاً لاتفاق "واي ريفر" الذي وقعته سلطة الحكم الذاتي مع سلطات الكيان كانت في نفس الوقت من ابرز من يقوموا بهذا النشاط التطبيعي وهي بالطبع مديرة إحدى المنظمات النسوية غير الحكومية برام الله. فهل هي مع التطبيع السري وعلى طريقتها وضد تطبيع الآخرين. ما أشبه هذا بما قاله خالد الحسن وما قاله سليمان باشا واوردناه في هوامش صفحات سابقة. هي في العلن مناضلة في قضايا لا تتطلب عملا على الارض، مجرد مهرجان جماهيري تحضره وقد تلقي خطبة عصماء، وفي اليوم التالي تحشو سيارة صغيرة بعشرة صبايا لمَّا ينيهن المدرسة الثانوية بعد كي "يتحاورن" في "جفعات حبيبة" مع عتاة الصهاينة! هذا مقطع معبِّر عن المنظمات غير الحكومية.

تقول سيدة تدير صالون تجميل للنساء ان إحدى النساء التي تقود منظمة نسائية كبرى غير حكومية وهي يسارية عرضت على فتاتين تعملان في ذلك الصالون ان تأخذهن الى داخل الخط الاخضر "للتحاور مع اسرائيليات واسرائيليين"!

زارني د. عزمي بشارة، (وهو من مؤسسي مؤسسة "مواطن" في رام الله كمنظمة غير حكومية) في مكتب مجلة كنعان وكان عائداً لتوه من مؤتمر نظمته مجموعة من المنظمات غير الحكومية للمثقفين في غرناطة بهدف التطبيع، وحضره جمع غفير من مثقفي التسوية/المثقفين العرب المتصهينين. وكان من فرسانه المجليين الشاعر أدونيس. سألت عزمي، الذي لم يكن قد اعلن تأييده للتطبيع بعد، بل كان عضوا معنا في اول

---

[61] انظر عادل سمارة، مطلوب مسائلة بأثر رجعي لكل القطط وقطط ال NGOs في **كنعان**، العدد 97 ص 3-8.

لجنة لمناهضة التطبيع عام 1993 وهو الذي اصبح عضو كنيست لاحقاً، لماذا حضرت هذا المؤتمر التطبيعي؟

قال: كنت اهدف معرفة ما سيقولوا!؟

لعل أكثر المشاهد إثارة للخجل في دور المثقفين التطبيعي ما حصل في مؤتمر رودس للتطبيع الذي استحال الى علاقات عامة، وعلاقات خاصة، وربما "هيصة" ليس أكثر. وباعتقادنا ان مؤتمرات التطبيع ليست جوهرياً ارقى من هذا لأن الشارعين الفلسطيني والصهيوني بعيدان عن القبول بالتطبيع، كل لأسبابه بالطبع. وهذا ما يجعل التطبيع حرباً ثقافية على الشعب الفلسطيني والعربي عامة، بأداة عربية هم المثقفون.

كتب الصحفي الاسرائيلي مناحيم بن، مقالاً في صحيفة يروشلايم العبرية يوم 10-7-1998، عنوانه: "في رودس كان السلام مثل ثدي مدوَّر وطري ومدلَّل". والحقيقة ان ما ورد في المقال وفي حيثيات المؤتمر نفسه تكشف عن علاقات وسلوكيات اقل ما يمكن القول انها لا تتعلق بتطبيع سياسي او ثقافي! واضاف:

" لا ادري بماذا ابدأ... بثديين على الشاطىء، بيضاوين/ سوداوين ورديين، حمراوين، أم بالاسماء التي تواجدت في الفندق، حيث انه ليس من الواضح لي ما هو الاكثر جنسياً، في نظر القراء. ولكن ما رايكم ان نبدأ بالاسماء. كان في لقاء السلام الاسرائيلي الفلسطيني في رودس الذي انتهى يوم الاحد الماضي كل من فيصل الحسيني، تومي بيد، سفيان ابو زايدة، حاييم يابيين، وهشام عبد الرازق، يوسف ابو شريف، وعضوي الكنيست من الليكود وهما جدعون عزرا، وزئيف بويم الى جانب حاييم رامون ونسيم زفيلي وايلي بن مناحيم من حزب العمل. وكان هناك ايضا ثلاثة اعضاء كنيست من حزب شاس وهم دافيد طل ويتسحاق كوهين ويتسحاق فعكين وعضوي الكنيست من جيشر، وهما مكسيم ليفي ويهودا لنكري وعضوين آخرين من حزب الطريق الثالث عمانويل سوزمان ويهودا هارئيل وعضوين من حزب المهاجرين وهما رومان برونغمان ومريرينا سولودكين وعضو كنيست من حزب ميرتس وهو دادي تسوكر. كنا جميعا في فندق واحد وبتمويل من حكومة اليونان والاتحاد الاوربي (يا لكرم هذا

الاتحاد– المؤلف) ... وكان هناك ممثلين عن السلطة الفلسطينية والاردن ومصر والمغرب وشرقي القدس ...كانت على الشاطىء بالطبع الاثداء المكشوفة وباعداد كبيرة ".[62] ترى هل تعكس هذه المعلومات حقيقة التحالف الطبقي البرجوازي العربي مع الكيان الصهيوني.

اما عن التطبيع "الرسمي . تطبيع السلطة" فحدث ولا حرج. فطالما عقدت في رام الله لقاءات بين المثقفين المحليين واليهود الاسرائيليين باشراف وزير الثقافة الفلسطيني ياسر عبد ربه، ناهيك عن لقاءات ممثلي اتحاد الكتاب الفلسطيني مع كتاب من الطرف الآخر في اوروبا ولا سيما في أوسلو.

اما الظاهرة التي أُحيطت بزخم اعلامي هائل، وهو على اية حال لم يخف خطورتها ومقاصدها فهي مجموعة كوبنهاجن المكونة من تطبيعيين اردنيين وفلسطينيين ومصريين مع اسرائيليين والتي حظيت بمباركة اوروبية ملفتة للنظر. لقد دُعمت هذه الظاهرة ومُوِّلت من قبل سلطات المركز الراسمالي لدرجة انها عقدت مؤتمرا لها عام 1998 في رام الله بتحضير من ممثلها في رام الله د. رياض المالكي الذي كان محسوبا على الجبهة الشعبية! اما بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فلا يخفى انها وصلت الى حد الاقتناع بأن ليس عليها إخفاء علاقاتها وممارساتها التطبيعية.

احتواء المثقفين العرب

ليس هنا مجال الخوض في وضع المثقفين العرب، فهذا أمر يتطلَّب عملاً موسوعياً قائماً بذاته. ما سنتعرض له هو جانب صغير وبمحدودية وهو اختراق قيادة م.ت.ف لمثقفين عربا مما قاد الى تساوقهم مع التسوية وهو امر شجع مثقفين فلسطينيين على مزيد من التورط في التطبيع. لا ينحصر تأثير قيادة م.ت.ف على المثقفين العرب بتوجهها المقصود والذي كان الهدف منه التاثير على الشارع العربي

[62] أنظر **كنعان**، العدد 92 ايلول 1998 ص ص 46–50.

ليكون المثقفين العرب غطاء لتورط هذه القيادة في سياسة قطرية وصولا الى التسوية السياسية لا سيما ان كثيراً من المثقفين العرب كانوا قد بادروا لإقامة علاقات مع م.ت.ف منذ عام 1967 وذلك لانشدادهم للمقاومة. ففي اعقاب حرب حزيران 1967، وانهيار الجبهة المصرية والسورية والاردنية، وهزيمة الجيوش النظامية، ونظراً لتزايد دور المقاومة الفلسطينية فقد إنشدَّ الكثيرون من المثقفين العرب لهذه الظاهرة التي استمرت في المقاومة في مقابل صمت الجيوش النظامية. وكما هو معروف، فإن قيادات م.ت.ف قد استثمرت هذه العلاقة لصالحها هي وليس لصالح المقاتلين. بعبارة اخرى، تم تجنيد الكثير من المثقفين العرب لمدح بلاط المقاومة. وربما كان هذا السبب في ذلك التضخيم الهائل للمقاومة نفسها ولعملياتها المسلحة التي بولغ فيها كثيراً، وهو امر انعكس على المقاومة مما خلق مناخاً من الكبرياء وبالتالي ضعف الفاعلية. لعله من حسن حظ الشعب الفلسطيني ان النضال في الانتفاضة الثانية لا يسهل تجييره للسلطة الفلسطينية لأنها اتت بموجب اتفاق أوسلو وهو الاتفاق الذي ساهم في تفجير هذه الانتفاضة.

على ان الامر الاخطر هو ان قيادة م.ت.ف التي أُغدقت عليها الاموال من دول النفط اصبحت هي نفسها بلاطاً يجذب ويجند وبالتالي يُفسد المثقفين العرب الذين اخذوا يعتاشون من وراء هذه العلاقة. وهذا يثير التساؤل التالي: هل غاب عن الانظمة العربية محاولة قيادة المقاومة شراء مثقفين عرباً، أم ان هذه الانظمة كانت تعلم بأنها هي المستفيدة في التحليل الاخير، لأن إقامة علاقة مع قيادة المقاومة وبهذه الطريقة في الاعتياش لا ينشر روح المقاومة عربياً، بل يُصيب المقاومة بالاستدخال الرسمي للهزيمة.

ليس بوسعنا وليس هدفنا إيراد سجل باسماء المثقفين الذين اشترتهم قيادة م.ت.ف فهذا أمر يحتاج الى جهاز مخابرات لنظام حكم. ولكن تورط قيادة م.ت.ف في التسوية منذ عام 1988 يشكل مؤشراً على عملية الإفساد هذه. فقد انبرى كتّاب مثل لطفي الخولي ومحمد سيد أحمد من مصر للدفاع عن التسوية وقيادة م.ت.ف. ولا يمكن

ان يقوم هؤلاء بما قاموا به لولا اغداق اموال الشعب الفلسطيني عليهم. قد يؤكد هذا ان السيد لطفي الخولي قد استمرىء عملية تلقي الاموال، فإذا به يتحول الى شيخ المُطبِّعين وينضم الى فريق كوبنهاجن للتسوية الى ان توفاه الله![63] وبالطبع لم يأخذ معه مالاً.

في النصف الثاني من عام 1987 جرت مساجلات فيما يخص التسوية والتطبيع كان قد بادر لها الفنان المُغتال ناجي العلي. فقد اجرى الصحفي اليساري الصهيوني حاييم هنجفي مقابلة مع محمود درويش نشرت في جريدة "يديعوت أحرونوت" الصهيونية يقول فيها درويش" انه جاهز للحوار مع الادباء والكتاب الاسرائيليين" . وقد نشرت المقابلة بالعربية في مجلة "المجلة" وهي مجلة سعودية تصدر في لندن.

رد ناجي العلي على محمود درويش برسم كرتوني كتب تحته: "محمود درويش عضو اللجنة التنفيسية– بدل التنفيذية". وقد كتبت ردا على درويش في جريدة العرب الصادرة في لندن بعنوان "درويش الخيمة درويش الكامب" (19–6–1987) قصدت بالخيمة ما كتبه درويش: "بيروت خيمتنا الاخيرة" والكامب كامب ديفيد. ولكن سرعان ما رد على مقالتي اميل حبيبي في جريدة الاتحاد الحيفاوية (17–7–1987) وتم نشر رده في مجلة فلسطين الثورة الناطقة باسم حركة فتح في قبرص وفي جريدة الفجر في القدس وفي صحيفة القدس في القدس. نشرت فلسطين الثورة مقال حبيبي في الصفحتين الوسطيين وفي منتصف احداهما صورة لمحمود درويش وياسر عرفات، وبالطبع كان قصد رئيس تحرير المجلة الايحاء بأن درويش في "حمى" المؤسسة او الشرعية. كما قام السيد بلال الحسن وكان آنذاك يرأس تحرير مجلة اليوم السابع في باريس وقد بدأ المقال على الصفحة الاخيرة لابرازه واكمله في الداخل.

لم يكن يدور بخلدي آنذاك انني ادخل معركة مع مؤسسة الشرعية بأكملها وبكل المستفيدين منها. وقد رددت على إميل حبيبي إثر ذلك بمقال عنوانه: "كامب حيفا للتطبيع" (13–8–1987) . واذا باميل حبيبي يرد بمقال شتائم على القومية العربية والقوميين مستخدماً عبارات مثل "الحمير القومجية".

---

[63] لمعرفة بعض التفاصيل عن دور لطفي الخولي في الارتزاق التمويلي ووصول المسألة حد النصب انظر جريدة **النهار** (المقدسية) يوم 6-5-1993 وكيف قبض من ياسر عرفات ، هذا اضافة الى دور رجاء النقاش في القبض وصلاح عيسى...الخ.

وقد استمر النقاش فكتب الى جانبنا محيي الدين اللاذقاني (سوريا)، في جريدة العرب ومحمد الاسعد (فلسطيني في الكويت)، وكتب الى جانبهم رجاء النقاش (مصر)، في المصوَّر يوم 11-9-1987، وكان عنوان مقاله "حول اتهام محمود درويش بالخيانة: التكفير الوطني بعد التكفير الديني" محاولا خلط الامور والارتكاز والاستفادة من الهجمة على اتجاهات الاسلام السياسي ولا سيما التكفير والهجرة ليطعن في مواقفنا. كما شارك آخرون لم اعد اذكر اسمائهم.[64] وخلال هذه المساجلات كتب محمو درويش ردا في الاهرام القاهرية والاتحاد الظبيانية مقالة قصيرة، زعم فيها ان من ينقدونه إنما بدافع "الغيرة" من المبدعين، وبالتالي يكون هؤلاء "كمن يستمني أمام أمه (لا يتوفر لدي تاريخ النشر). ولكنه عاد بعدها ليؤكد لمجلة المجلة في العدد 388 :"بصراحة شديدة، لست متأكدا من صحة او خطأ قبولي إعطاء هذه المقابلة لصحيفة اسرائيلية" . هذا وكأن **المشكلة** الاساسية في الحدي لصحيفة اسرائيلية وليست مبدأ الحوار مع المثقفين الصهاينة! ولعل ما اكتشفناه آنذاك هو ان امبراطورية المال التي تتربع عليها م.ت.ف قد غزت واشترت العديد من الكتاب العرب!

تعرفت في لندن عام 1984 على هيئة تحرير مجلة "الباحث العربي" التي كان يشرف على سياستها السيد عبد المجيد فريد الذي كان يوما سكرتير مكتب الرئيس الراحل جمال عبد الناصر. وقد كتبت فيها دراسة عن اقتصاد المناطق المحتلة. وفي احد اعدادها كتب السيد خالد الحسن الذي كان القوميسار السياسي لليمين الفلسطيني، مقالاً نقديا تهكميا على اليسار الفلسطيني مستخدما عبارات مثل: "ما يسمى باليسار...الخ". تحدثت آنذاك مع سكرتير تحرير المجلة السيد أمين الغفاري، وهو ناصري متحمس، واتفق ان ينشر لي رداً على مقال خالد الحسن. لكنني فوجئت بأن السيد عبد المجيد فريد رفض نشر مقالي . قابلت السيد فريد لأسأله عن سبب رفض النشر لكنه امتنع عن تقديم اي تفسير. لا اعتقد ان التفسير يخرج او يذهب بعيدا عن

---

[64] انظر مقالة رجاء النقاش في مجلة **المصور** القاهرية العدد 3238 في 11-9- 1987 (مصر) وآخرين لا اذكرهم الآن.

ان المجلة تحصل على تمويل من م.ت.ف من خلال السيد الحسن او فريقه. ما قصدته من هذه الواقعات المحدودة هو ان شراء مثقفين عرباً لعب بدوره دوراً في استمراء المثقفين الفلسطينيين. فبدل ان يشدهم موقف مثقفين عرباً الى الامام، شدهم بالطبع الى الخلف.

هيمنة الصهيونية على الاكاديميا عالميا وانحراف المثقف

اذا صح القول ان اكاديميين ومثقفين عرباً، ومنهم الفلسطينيين بشكل خاص، مأخوذون ومتأثرون بالاكاديميا والثقافة الغربية، فإن كون الصهيونية والبرجوازية الغربية تحتوي وتشتير الكثير من المثقفين في بلدانها والعالم لا بد ان يؤثر على مثقفين عربا وفلسطينيين ويسهّل عليهم استمراء التخارج والتبعية وخدمة الآخر لا سيما حينما تكون مدفوعة الاجر.

تشكل الاكاديميا في الغرب الراسمالي البيئة التي تخلق على شاكلتها الاكاديميين اللبراليين العرب والفلسطينيين. صحيح ان بعضهم يكون قد حمل عدوى الغربنة منذ عهده بالمدارس التبشيرية. ولكن ليس شرطاً ان يكون كل من دخل هذه المدارس قد تحول الى هاوٍ للغرب الراسمالي. فبيئة الاسرة هنا تلعب دوراً تربويا مانعا ومحصِّناً، ناهيك عن قوة النضال الوطني والقومي آنذاك.

إضافة لتأثير المركزانية الاوروبية ثقافيا وسياسيا وتربويا، هناك خطورة الهيمنة الصهيونية على الثقافة في الغرب الراسمالي عامة إذ تكرس اهتماماً خاصا ضد العرب ولصالح الكيان الصهيوني حيث تشكل الاكاديميا الصهيونية احتكارا هائلاً في الاكاديميا في الغرب الراسمالي. وبغض النظر فيما إذا كانت تهيمن بمفردها، ام بتحالفها مع

الاكاديميا الغربية أو بتذُّللها للاكاديميا الغربية، ام لأن تحالف رأس المال هو قوة الجمع والدمج بينهما، فإن ما هو قائم مناخ معادٍ للعرب ومناصر بشكل اعمى للكيان الصهيوني. وخطورة هذه المناصرة كامنة في قدرة الاحتكار الصهيوني على تعيين او اقتلاع هذا الاكاديمي او ذاك من موقعه مما يسلب الاكاديمي حريته في التعبير وبالتالي في التعليم وفي التحليل الاخير لقمة عيشه.

خلال إعدادي للدكتوراة في بريطانيا 1984–1988، عرفت الكثير وفهمت الكثير. أما في هذا السياق، فقد عرفت بعض آليات الهيمنة الصهيونية على الاكاديميا والاعلام والنشر. فبإمكان اكاديمي يساري هناك ان يكتب ناقدا الحكومة البريطانية مثلا، لكنه لا يستطيع نقد الصهيونية واسرائيل! وإن فعل، فعليه ان يبحث عن عملٍ آخر. بامكان هذا الاكاديمي اليساري ان ينقد باريحية احتلال الولايات المتحدة لجرينادا، وبنما ونيكاراغوا (كل هذه جوهريا اعمال احتلال وليس مجرد تدخلات) ولكنه يفقد يساريته حينما يتعلق الامر باسرائيل ككيان استيطاني. لا بل إن بعض المؤسسات ذات التوجه او اليافطة اليسارية تفقد يساريتها حينما يتعلق الامر بالكيان الصهيوني الاشكنازي.

بعد ان انهيت اطروحة الماجستير في جامعة لندن (كلية بيرك بيك) ومن ثم في جامعة إكزتر في بريطانيا عام 1985 قدمت الرسالة الى دار نشر يسارية معروفة في بريطانيا هي Zed Books وكانت اطروحتي بعنوان "الاقتصاد السياسي للفلاحين في الضفة الغربية" خلال فترة الاحتلال الصهيوني بالطبع. وبعد أن قرأ اصحاب الشأن في تلك المؤسسة اطروحتي، اجابوني بالشكل التالي: "الدراسة جيدة، قابلة للنشر، نحن موافقون على نشرها، ولكن شريطة تغيير الفصل الخامس بحيث يبين ان هناك نضالا مشتركا بين العمال اليهود والعرب". ولكن الفصل المذكور قائم على حقيقة ميدانية تؤكد انه لا يوجد نضال مشترك بين العمال اليهود والعرب. بل بالعكسن فالعمال اليهود يمارسون دور المستوطن والاستعماري الذي لا يجمعه اي نضال عمالي مع العامل العربي/الفلسطيني الذي يتعرض للتمييز في الاجر والمعاملة والمكافآت...الخ.

كان عليَّ ان أختار بين ان تنشر دراستي من مؤسسة يسارية معروفة عالمياً لا سيما وان النشر فيها "يرفع" الكاتب الى مستوى عالمي، وبين أن اصر على الحقيقة التي توصلت اليها من خلال البحث والواقع الميداني. رفضت ذلك العرض بالطبع. ولا يفوتني هنا الاشارة للقارىء انني كشيوعي عربي أتمنى ان يكون هناك نضالا طبقيا مشتركا بين العمال العرب واليهود. ولكن امنيتي هذه لا تسمح لي بأن أختلق هذا النضال في حين هو غير موجود على أرض الواقع.

لقد عرَّفتني قصة هذه الاطروحة على امر هام آخر وهو كيف ينشر كتاباً صهاينة عددا كبيرا من الكتب على مستوى دولي، في حين ليس الامر هكذا بالنسبة لنا نحن العرب. فبعد ان رفضتُ عرض دار Zed Books نشر كتابي حسب شرطهم الغريب والمستفز، تقدمت بنفس الكتاب الى دار نشر أخرى في لندن اسمها TAURES، وقد قبلت هذه الدار نشر الكتاب بعد ان اعطته لمحاضرة في جامعة أكسفورد لتقييمه. لكن مدير المؤسسة قال لي:

– "سننشر الكتاب ولكن نحتاج من الدول التي انت من رعاياها ان تدفع مبلغا او ان تشتري عددا من نسخ الكتاب.

. قلت: ولكنني فلسطيني وليست لنا دولة.

. قال: من منظمة التحرير الفلسطينية.

. قلت: ولكنني أختلف مع سياسة المنظمة ولا سيما فيما يخص علاقة القيادة السياسية بالمثقفين.

وبالطبع، لم انشر الكتاب هناك. ونشرته بعدها من خلال مجلة خمسين Khamsinالتي كنت في هئية تحريرها قبل ان تتوقف.

لقد اتضح لي ان دور نشر لا تكتفي بدراسة سوق الكتاب، ،بمعى انه سيبيع بشكل مربح ام لا فقط، بل تحصل على مساعدات مالية من البلدان التي ينتمي اليها الكتاب. وإذا وضعنا في الاعتبار مدى اهتمام دولة الكيان بنشر ما يخدمها، ندرك لماذا نجد كتبا كثيرة من تأليف صهاينة، وقليلة من تاليف عرباً في السوق الدولي للكتاب. اما

المثقف او الاكاديمي اليميني فيعلن دعمه لاسرائيل وكأن هذا الدعم جزء من وصفه الوظيفي. وليس من السهولة بمكان ان يحتل اكاديمي منصبا محترما اذا لم يكن مؤيدا للصهيونية. ولكن، بما ان موقف اليمين الاكاديمي محسوم تجاه اسرائيل، سأورد هنا أمثلة على هروب اليسار الاكاديمي من التطرق الى اسرائيل هروباً مكشوفاً.

كتب الاقتصادي المعروف ارجيري إيمانويل:

"وفيما يخص إسرائيل، يُنسى غالباً انه اذا كان هذا البلد يمثل راس حربةٍ للامبريالية في الوضع الخاص والمحدد لسياق التناحر ما بين القوتين العظميين، فإن هذا نظراً لظروف خاصة. إن طبيعتها الحقيقية هي ان تكون كتلة صغيرة من المستوطنين "البيض" تتمدد اكثر فأكثر لاستعمار منطقة متخلَّفة" [65] ، ويرى إيمانويل ان تحالفها مع اميركا عارض ولا يُعوَّل عليه. وفي حين يتطرق ايمانويل لمستوطنات بيضاء في كتابه ***التبادل اللامتكافىء،***[66] أي جنوب افريقيا ورديسيا (سابقاً) (ص 186 و 379) وكذلك نيوزيلندا (في مقدمة الكتاب) وفي الصفحات 124، 266، 331، 360، 361، 363، 365، وكندا في صفحات عديدة منها كمستعمرة فرنسية، ص 127، واستراليا في صفحات عديدة، فإنه بقدرة قادر لم يذكر اسرائيل كمستوطنة بيضاء في فلسطين. لا يمكن لباحث علمي التفكير ان لا يعرف ويلاحظ ان اسرائيل هي مستوطنة بيضاء في فلسطين. وحتى اليهود المتدينين يتحدثون عن انهم مستوطنين مبررين ذلك بأنهم فعلوا ويفعلوا ذلك بناء على "وعد من الله لهم بفلسطين". ومن المفارقة القول ان إيمانويل ماركسي، وبالتالي فهو على الأقل علماني! اما ان تحالفها، اي اسرائيل، مع الولايات المتحدة عارض، فهذه فتوى تقترب من تعويل الاتحاد السوفييتي على اسرائيل في الاربعينات (قبل خلق الكيان وبعد خلقه) بأنها ستكون "واحة" اشتراكية في وطن عربي متخلف.

---

[65] Arghiri Emmanuel, White Settler Colonialism and the Myth of Investment Imperialism, in ***New left Review***, no 73, 1972.

[66] Arghiri Emmanuel, ***Unequal Exchange: A Study of the Imperialism of Trade***. NLP Publications, 1972.

كما يسقط مايكل بارات براون في نفس الخطيئة في كتابه "اقتصاديات الامبريالية" [67] فهو يتعاطى مع جنوب افريقيا (ص 172) و (ص 191) كنموذج على زرع مستوطنة امبريالية بيضاء في محيط النظام العالمي، لكنه يتجاهل اسرائيل ايضاً وهي مستوطنة بيضاء في محيط نفس النظام العالمي.

وحتى إرنست ماندل، وهو من كبار الاقتصاديين الماركسيين ومن اعمدة الحركة لتروتسكية (توفي منذ قرابة خمسة اعوام). وفي كتابه المدرسي والهام والواقع في مجلدين، "النظرية الاقتصادية الماركسية" لم يتعرض ماندل للدور الربوي لليهود، رغم ان هذا الامر يجب تغطيته في أي تحليل علمي لدور السمسرة والربا ورأس المال التجاري في المراحل ما قبل الراسمالية. وحتى في حديثه عن المجتمعات الاستيطانية، فإن ماندل قد أشار الى الفارق في الاجر بين المستوطنين والسكان الاصليين في روديسيا الشمالية وروديسيا الجنوبية وكينيا، لكنه لم يذكر اسرائيل، رغم انها مثال فاقع هنا.

ويتكرر الامر لدى برنارد ماجوبان في كتابه ***"الاقتصاد السياسي للعرق والطبقة في جنوب افريقيا"***.[68]

لكن اقتطاف تعريف انسيكلوبيدي للصهيونية، (الوارد آنفاً) مفيد هنا لتبيان الطرح الآيديولوجي المغلف بغطاء علمي. "كحركة قومية يهودية فإن الصهيونية هي التي اضطلعت بإنشاء دولة اسرائيل العصرية كوطن قومي لليهود. ورغم انها عموماً منسوبة الى ثيودور هيرتسل ومجموعات اخرى في القرن التاسع عشر، فإن الصهيونية تعود الى بدايات الدياسبورا اليهودي، والسبي البابلي في القرن السادس قبل الميلاد. وتفجُّعات يرميا والمزمور 137 على نفي اليهود الطويل عن صهيون (القدس)". أليس هذا نموذج الانحياز "العلمي" الكامل فالحركة الصهيونية وليدة النظام الراسمالي العالمي وليس السبي البابلي والكلداني.

---

[67] Michael Barrat Brown, ***Economics of Imperialism***. Penguin 1974.

[68] انظر Quoted in Bernard Makhosezwe Magobane, ***The Plitical Economy of Race and Class*** in South Africa, Monthly Review publications, 1979, p. 66.

في حين يختلف الامر حينما يكون ايراد اسم اسرائيل امر لا مناص منه، فمثلا تقارن سارة روي بشكل واضح في كتابها "***قطاع غزة:الاقتصاد السياسي لعدم االتنمية***"[69] بين اسرائيل وبين الاستيطان الابيض في جنوب افريقيا والاستيطان الفرنسي في الجزائر فيما يخص قوانين الاراضي)، لكنها لا تتوسع اكثر من هذا.

اما تمار غوجانسكي، وهي عضو في الحزب الشيوعي الاسرائيلي، (الذي يصنف نفسه كحزب غير صهيوني)، وعضو كنيست لعدة مرات، فقد تعاملت مع فلسطين مفصولة عن سوريا الكبرى، وهي نظرة تنخرط (وإن بحسن نية) في النظرية الامبريالية والصهيونية في فصل فلسطين عن الوطن العربي وبالتالي ابتلاعها. انه مدخل لماركسية تنطلق من وترتكز على اتفاقات سايكس بيكو. لقد بذلت غوجانسكي جهدا كبيرا من اجل اثبات انعدام الديالكتيك في نمط الانتاج الذي اسمته تقليدياً وزعمت انه النمط الذي كان سائداً في فلسطين قبل الانتداب البريطاني. اما نتيجة هذا الحكم القاطع فهي فقط تبرير الغزو الصهيوني الاقتلاعي لفلسطين، ليصبح موقف السيدة غوجانسكي ربما مجرد الاعتراض على النظام الراسمالي فيها، وليس على البنية الاستيطانية الاقتلاعية.[70]

على ان من الامثلة الصارخة على الدعم الاكاديمي الغربي لاسرائيل هو المؤتمر الذي عقد في أوتاوا بكندا من 7–10 ديسمبر 1997، وفيه عرضت مواقف الكثير من الاكاديميين الغربيين الرافضين لحق العودة للشعب الفلسطيني الى وطنه رفضاً جملة وتفصيلاً، امثال ليونارد هاوسمان، ودون بيرتس، وهما من معهد السياسات الاجتماعية الاقتصادية في الشرق الاوسط بجامعة هارفارد.[71]

---

[69] Sara Roy, Gaza Strip: ***The Political Economy of De-Development***. Institute of Palestine Studies. Washington D.C. 1995.

[70] انظر عادل سمارة، ***الراسمالية الفلسطينية: من النشوء التابع الى مأزق الاستقلال***، ص ص 84–90.

[71] انظر بهذا الصدد عادل سمارة، ***اللاجئون الفلسطينيون: بين حق العودة واستدخال الهزيمة***، الطبعة الاولى، مركز المشرق العامل للدراسات الثقافية والتنموية، رام الله 1999، ص 77، والطبعة الثانية لدار الكنوز الادبية لبنان 2000، وكذلك طبعة جلنديل، الولايات المتحدة.

اما ديفيد ماكدويل فهو مبرر للصهيونية بخجل حين يقول:" ان المفارقة الاعظم هي ان الحركة الصهيونية، التي فهمت على انها حل لمشاكل اكثر الاقليات اضطهادا في العالم بوضعها حد لتشرد اليهود وعدم وجود وطن لهم، أدت الى ايجاد اقلية اخرى مشردة وبلا وطن– الشعب العربي الفلسطيني. هذا لم يكن هدف الحركة الصهيونية بل مصلحتها المتزايدة بشكل واضح. [72]

وقد يكون مفيدا ايراد موقف الفيلسوف جان بول سارتر "المتجول انتقائياً" بين الوجودية والماركسية في كتابه ***"تأملات في المسألة اليهودية"***، الذي كتبه في اعقاب مجازر الحرب العالمية الثانية ضد اليهود: "انه لن يكون هناك فرنسي يعيش في أمان طالما كان هناك يهودي يعيش في اسرائيل او في أي مكان في العالم لا يشعر بالامان". [73] والسؤال هو: لماذ يقلق الفرنسي على اليهودي فقط؟ فالفيلسوف الفرنسي لا يكلف نفسه حتى مجرد ذكر اهل فلسطين الاصليين، سواء من حيث حقهم في الوجود او حقهم في مقاومة الاستعمار البريطاني والكيان الصهيوني.

لقد كتب سارتر نفسه فيما يخص الاستعمار في افريقيا:"ليس الاستعمار مجرد مسألة قهر، انه بطبيعته مسألة إبادة ثقافية. فلا يمكن للاستعمار ان يأخذ مجراه بدون تصفية سمات المجتمع الاصلاني". [74]

أليس هذا مجرد جزء مما تقوم به اسرائيل! قد يكون ذكر سارتر هنا مفيدا كي يقرأ الشباب العربي كتاباته وكتابات امثاله قراءة نقدية لا بريئة ولا ساذجة، وكي يربطوا بين حديثهم العام عن الانسانية وتاييدهم المفتوح للصهيونية.

لعل مكسيم رودنسون في كتابه "اسرائيل دولة استعمارية"، هو من اكثر المفكرين الماركسيين الذين نقدوا اسرائيل باعتبارها دولة استعمارية في فلسطين. وكذلك طلال اسد الذي حلل بنظرة ثاقبة دور الاستعمارالبريطاني كقوة منتدبة من عصبة الأمم في نهب

---

[72] David McDwell, The Palestinian Minority Rights Group. London, n.p .

[73] Quoted in Bernard Makhosezwe Magobane, ***The Plitical Economy of race and Class in South Africa***, Monthly Review publications, 1979.

[74] Quoted in Bernard Makhosezwe Magobane, ***The Plitical Economy of race and Class in South Africa***, Monthly Review publications, 1979, p. 66.

الفائض ضريبيا من الفلاح الفلسطيني لصالح اقامة اقتصاد رأسمالي متطور للمستوطنين اليهود الصهاينة في فلسطين. [75]

فيما يخص مواقف يساريين يهود"لا صهاينة" سواء أكانوا في فلسطين المحتلة ام في الخارج انظر كتاب: *The Gulf War and the World Order* . أود الاشار الى ان قراءة أطروحات هؤلاء ضرورية ولكن ضروري ايضاً ان تكون بعين نقدية، وليس من موقف دوني. فالكثير من المثقفين والساسة الفلسطينيين والعرب يستكثرون موقفا من يساري اسرائيلي نقد فيه بعض مواقف حكومة الكيان الصهيوني، لكن يجب ان يكون المعيار هو حق العودة.

يقول يائيل يوتان في مقالته في هذا الكتاب: "عندما يصبح وجود الصهيونية وعقيدتها موضع تساؤل عندها يتم انسجام بين اليمين واليسار. ان اليسار كان دوما اكثر حماساً لربط اسرائيل كليا بأمريكا من اليمين"[76]، وقد تكون التطورات التي اعقبت الانتفاضة الثانية افضل تصديق لهذا القول. فقد وقف الشارع اليهودي الاسرائيلي وراء اعتى القيادات اليمينية الارهابية (اريئل شارون)، وهو المناخ الذي أعاد الحماس والأنفاس لليميني الحداثي بنيامين نتنياهو لينافس شارون ويزايد عليه. اما حزب العمل الذي يزعم اليسارية، فقد عمل امينه العام بنيامين بن إليعازر وزير دفاع لحكومة شارون حيث مارس جيشه الفظائع والتوحش والارهاب ليثبت ان باعه في ذبح الفلسطينيين هي الاطول.

اما شروط اليساري الاسرائيلي عاموس عوز لانسحاب اسرائيل الى حدود عام 1967 فتؤكد وجوب قراءة هذا اليسار بدقة متناهية. فهو يشترط : " انضمام اسرائيل الى حلف الاطلسي والحصول على عضوية المجموعة الاوروبية واستجلاب يهود الاتحاد السوفييتي اليها".[77]

---

[75] Assad, Talal, Class Transformation Under the Mandate, in ***MERIP Reports***, no 53, 1976.

[76] See, ***The Gulf War and the World Order***, edited by Haim Bresheeth and Nira Yuval Davis, Zed Books, 1991

[77] انظر كتبا بريشيت وديفز (إعداد) 1991 ص 137 .

خلاصة القول، فإن ما قصدناه من التعرض لمثقفين من الغرب بشكل خاص هو الاشارة الى مدى وصول الهيمنة الصهيونية الى الاكاديميا العالمية. وقد نكون وُفقنا في ما اشرنا اليه في بداية هذا الجزء من الكتاب بأن انحراف المثقفين والاكاديميين الغربيين لصالح الصهيونية والامبريالية يشكل حافزا لمثقفين فلسطينيين وعرب لخدمة الآخر اذا ما وضعنا في الاعتبار ان كثيرا من اكاديميينا ومثقفينا ظلوا تلامذة للاساتذة الاجانب.

من غياب الدور النقدي الثوري الى مديح السياسي

لا يؤدي غياب سلاح النقد الى غياب سلاح النقد وحسب، بل الى الاستلاب والاستكانة والتدجين والتماهي مع السيد، مع آلة القمع الى درجة عدم الاستغناء عنها. لعل هذا ما اتضح من استكانة مثقفي المقاومة للقيادة الفلسطينية، واستكانة المثقفين المتغربنين للمركز الراسمالي (امريكا خاصة) عبرإعادة تثقفهم ثم دورهم في إعادة تثقيف الناس. لم تعد اميركا عدوا، ولا امبراطورية سوف تهلك الاخضر واليابس. لقد اصبح العمل لصالح مؤسسات راسمالية غربية معادية امراً لا يثير وخزة ضمير عند من يقوم به لا سيما حينما لا يكون هناك مكاناً يكتب فيه ناقدوا هذا السلوك آرائهم. من هنا نفهم كيف يحلو للكثير من المثقفين الفلسطينيين، ربما جميعا، تسمية المقاومة الفلسطينية بالثورة. وذلك دون محاولة توقف تقييمي عقلي او حتى قياسي على الثورات الاخرى في العالم. وربما تكون المعايير المستخدمة من طراز عدد الشهداء او مستوى الاستعداد للموت، او حجم الخراب الذي الحقه الاحتلال...الخ. إلا ان هذه المعايير اوهن من ان ترفع المقاومة الى قامة ثورة فهي إحصاء خسائر وبلاغة شكوى اكثر منها تحليل بنية ونقدها وتطويرها.علما بأن الثورة قد تكون بتضحيات وضحايا اقل، وبعدو اكثر شراسة.

فلكي ترتقي حركة المقاومة الى ثورة لا بد ان تقلب الثورة مفاهيم الطبقات الشعبية على الاقل لا ان تملأ افواه البسطاء بالشعارات السياسية التي لا تلبث ان تضيع بعد اطلاقها. ولابد للثورة ان تقود الشعب بجبهة وطنية حقيقية وهو ما عجزت عنه

م.ت.ف دوماً. ولابد للثورة ان تكون معتمدة على الذات، على الاقل في إعادة انتاج الحياة اليومية لشعبها، ناهيك عن التسلح، ولا بد للثورة ان تحدث الى جانب النضال المسلح او المقاومة الشعبية ثورة ثقافية، وفي اغلب الاحيان، فإن الثورة لا بد ان تنتصر، وإن لم يحصل، فإن مؤسستها لا يمكن ان تنقلب على برنامجها او مشروعها ولا تتحول الى بديل لنفسها.

تمنينا كل هذا للمقاومة الفلسطينية ولكنه لم يحصل حيث حولت م.ت.ف نفسها بديلا لنفسها بدخولها مفاوضات مدريد . اوسلو. وبعد أوسلو بقيت القيادة نفسها وجلبت معها مثقفيها كما جلبت امتعتها وابدع هؤلاء في التطبيع وتسمية المناطق التي نقل الاحتلال ادارتها الى السلطة الفلسطينية بالمناطق المحررة...الخ. وبالنتيجة استمر مشروع النفخ والتنافخ بدل الحوار الجاد والتقييم الجارح.

لقد حلت ثقافة "غابة البنادق" محل ثقافة التعميق الفكري والنظري للمقاومة الفلسطينية وانتشرت البنادق لتصل ايدي الاشبال الصغار في المخيمات بدل ان يصلهم التثقيف والتعليم، فالامر ليس صعبا على مقاومة ثرية منذ يومها الاول وربما قبل ولادتها!! لقد تم تعليم الجيل الصغير ان الامر محسوم وبسيط، فهو البندقية وحدها. وهو نفس المرض الذي انتقل الى جيل الانتفاضة الاولى الذي اعتبر ان الحجر وحده كاف ولذا كان يرفض في المعتقلات اي مستوى من التثقيف. وهو نفس الجيل الذي اصبح الآن جهاز السلطة الفلسطينية التي تعمل بمقتضيات أوسلو.

كان تقديس البندقية، وحدها، مستوى من رد الفعل على هزيمة البندقية الرسمية العربية ببندقية مستعدة للموت. وهذا لم يكن يكفي. فقد كان الجندي العربي مستعداً للموت ايضا لو ترك له خيار مواصلة الاشتباك. واكتفى الفلسطينيون بالتصفيق العربي للبندقية ليشعروا بالرضى عن النفس ولاحقا بوهم "التميز" عن العرب. لكنهم لم يقرأوا ان مقاتلي حرب الغوار كانوا يحملون الكتب في الجبال، وان الماوية كانت تثقف الفلاحين في مواقع العمل السري والارض المحررة. تعني غابة البنادق النضال بالبندقية وحدها، فلا نضال اجتماعي ولا اقتصادي ولا ثقافي. الفرد يطلق النار والقيادة تصوغ السياسة.

وهذا نموذج عالمثالثي واضح، تقسيم عمل طبقي لا علاقة له بالديمقراطية والمشاركة قط.

وباعتماد هذا الشكل من النضال، لم تتمكن المقاومة الفلسطينية من خلق قاعدة اجتماعية منظمة داخل الارض المحتلة، بل ظل العمل سريا محصوراً في الخلايا المسلحة. بقي نضال النخبة، ولم يرتق الى نضال الجماهير إلا مع الانتفاضة التي حيل دون تحويل مستواها القومي السياسي الى اقتصادي وثقافي واجتماعي مما قاد لوأدها. هكذا كان الداخل مجرد امتداد مأمور من الخارج. الى جانب ثراء المقاومة لا شك ان واقع اللجوء اثر في صياغة مفهوم غابة البنادق. فالمقاومة في مواقع تجمعات اللجوء لا تشكل تشكيلة اجتماعية اقتصادية تحتاج الى شرح ضرورة الثورة لتنخرط فيها. فهي تجمعات مفعمة بحلم العودة، وعاطلة عن العمل في نفس الوقت وتعاني من اضطهاد الطبقات الحاكمة في مواقع اللجوء ومن الثقافة والهوية الاقليميتين هنا وهناك. وبالتالي ليست بحاجة للاقناع بالمقاومة، بل رأت في البندقية خلاصها الوحيد.

هذا الاستسهال الذي طربت له قيادة المقاومة كان يجب ان يكون عامل قلق لديها، لأن الامر ليس مجرد الرغبة في الموت، ليس في ممارسة الموت والشهادة، بل في النتائج المتحققة على الارض. ولكن مرة اخرى، وربما للمرة الالف، كان هناك ولا يزال غياب هائل لدور المثقف النقدي الذي كما اشرنا اصبح مداحة نواحة.

نموذج محطات في تخارج مثقفين فلسطينيين

كما ورد في غير موضع سابق، كان لفتح خطوط اتصال بين القيادة الفلسطينية والمؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة دور في تعميق العلاقة وتقاسم الادوار بين مثقفي التسوية في الولايات المتحدة وداخل الارض المحتلة. وفي حين فتح الاكاديميون الفلسطينيون في امريكا خطوط اتصال مع المؤسسة الاميركية الحاكمة، فتح الاكاديميون

داخل الارض المحتلة خطوط اتصال مع مثقفي حزب العمل الحاكم في الدولة الصهيونية الاشكنازية.

فيما يخص الاتصالات باميركا، لا يخفي إدوارد سعيد ان سايروس فانس حمَّله رسالة الى ياسر عرفات منذ اواخر السبعينات. يقول سعيد:

" في اواخر السبعينات، طلب مني سايروس فانس اقناع ياسر عرفات بقبول قرار 242 مع إضافة تحفظ من قبل م.ت.ف (تقبل به اميركا) ينص على الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وحق تقرير المصير للفلسطينيين. وقال فانس يومها ان اميركا سوف تعترف مباشرة بمنظمة التحرير الفلسطينية وتوفر مفاوضات بينها وبين اسرائيل. لكن عرفات رفض العرض تماماً كما فعل مع عروض اخرى".[78]

برأينا ان هذه رسالة في منتهى الخطورة. فمن جهة لم يكشف عرفات لحركة المقاومة عن مثل هذا الاتصال، اذا حاولنا محاسبته على الارضية الثورية: "كل الحقيقة للجماهير". فعدم الكشف يعني ان الميل باتجاه اميركا هو ميل قديم في هذه القيادة. وقد يكون عرفات اغتبط كثيراً بهذا "الاهتمام" الاميركي وقرر بناء عليه ان يبدأ الاتصال مع اميركا، هذا اذا لم يكن قد فعل قبل ذلك. وهو خطير ايضاً حين يقبل مفكر من وزن ادوارد سعيد بأن يقوم بدور "المراسل" بين اعتى نظام راسمالي امبريالي في العالم وبين حركة مقاومة تمثل حقا واضحا ومشروعا. اما الرسالة الاميركية فتصب في النهاية في صالح الكيان الاشكنازي الصهيوني! من الواضح ان سعيداً لم يكن مجرد ناقل رسالة "محايد" بل مقتنع بالموقف الاميركي. هذا ما يتضح من لومه على عرفات الذي رفض العرض وعروضاً اخرى.

يكشف هذا ان ادوارد سعيد مقتنع في داخله بالنظام الراسمالي اللبرالي الاميركي، وهذا حق بقناعة شخصية وهو ما عبر عنه بما كتبه في كتابه ***"الاستشراق"*** صراحة بقوله: "ان العالم العربي تابع اليوم فكرياً وسياسياً وثقافياً للولايات المتحدة، وهذا في حد

---

[78] Edward Said, ***Peace and its Discontents: Gaza -Jericho*** 1993-1995. Ventage 1995. pp 5,6.

ذاته شيىء لا يدعو للتفجع والانتحاب، وإن ما يدعو للانتحاب هو الاسلوب المحدد لعلاقات الولايات المتحدة بهذا التابع".

على هذه الخلفية استمر إدوارد سعيد في دور الوساطة بين المؤسسة الاميركية الحاكمة وقيادة م.ت.ف. دون ان ندري إن كان هذا الاستمرار بتكليف، ام بدافع من ثقافته وقناعاته السياسية. ليس لنا سوى ان نستغرب كيف قبل ادوارد سعيد بأن يعينه عرفات عضو في المجلس الوطني الفلسطيني "البرلمان" تعييناً. كيف يقبل المفكر اللبرالي ان يصبح عضوا في مجلس الشعب دون انتخاب، بل بتعيين من قائد لم يكن منتخباً هو نفسه.

من داخل المجلس وعبر علاقاته مع م.ت.ف استمر في الترويج لانفتاح م.ت.ف على الولايات المتحدة ووجوب اتقان فن التفاوض معها...الخ. وعندما لم تنجز هذه العلاقات شيئاً تحول الى منتقد لما اسماه جهل قيادة المنظمة بالمجتمع الاميركي وميلها الى الاذعان والتضرع في التعامل مع واشنطن...وان الولايات المتحدة كحكومة وبشكل عام كمجتمع هي معادية لنا...الخ.[79]

هل موقف سعيد من المؤسسة الحاكمة في الولايات المتحدة نابع من ثقافته كأمريكي يميني، هل هو موقف مأخوذ بالحرب الباردة والهجمة الراسمالية الاميركية ضد الشيوعية، ام غير هذا، فلنترك الامر لكل قارىء على حدة!

اما عن الاتصالات مع حزب العمل، فقد كان لي ان اكتشف ذلك عام 1974 عندما دُعيت الى لقاء يضم سليم تماري وحنان عشراوي وهامة نحاس وجورج جقمان وخليل محشي وغيرهن/هم في رام الله وهم جميعاً محاضرون في جامعة بير زيت. وبالمناسبة يجد المتتبع ان اسماء هؤلاء "باستثناء هامة نحاس" تتكرر في معظم لقاءات التطبيع والتفاوض مع الكيان الصهيوني وشجب العمليات الاستشهادية والعمل العسكري عامة. عرفت ان اللقاء سيكون مع مجموعة من المثقفين اليهود/الاسرائيليين في رام الله وهم من حزب العمل الحاكم. رفضت اللقاء لأنه مع مثقفين عضويين في

---

[79] صحيفة القدس 10-10-1989

المؤسسة وليس فقط من الطبقة الحاكمة في الكيان الاشكنازي الصهيوني. أما اهمية هذه الدعوة بالنسبة لي فكانت في الكشف عن علاقة عضوية بين هؤلاء المثقفين والمثقفين اليهود الصهاينة تصب في النهاية في تكوين تيار متغربن وتطبيعي في الاراضي المحتلة. وحيث تابعت هذا التيار بالنقد منذ تلك الفترة كلفني ذلك الكثير ولا سيما منعي من التدريس في جامعة بير زيت التي ينتمي هؤلاء جميعا اليها، بل كان لهم تاثير على الجامعات الاخرى التي اعتذرت بعبارات وذرائع عدة عن قبولي في هيئاتها التدريسية.

وهكذا توازت في بداية السبعينات اربعة مؤشرات سلبية مع بعضها البعض:

- توجه قيادة م.ت.ف الى الغرب والتسوية.
- تواصل المثقفين المتغربنين بين امريكا واوروبا والارض المحتلة.
- تحاور مثقفي الارض المحتلة وحزب العمل الصهيوني الحاكم.
- تواصل قيادة م.ت.ف مع امريكا من خلال المثقفين.

باسم اللبرالية واليسار اقام فريق من جامعة بيرزيت منذ النصف الاول لسبعينات القرن العشرين حوارات وتواصل ومحاضرات مع الصهاينة. كان ذلك في فترة مبكرة لم يتنبه لها أحداً. وما نقصده بمبكرة ليس فيما يخص فترة وجود الاحتلال وحسب، بل مبكراً فيما يخص تكون الحركة الثقافية في الاراضي المحتلة عام 1967.

حتى تلك الفترة لم تكن المقاومة قد ولَّدت مثقفيها، وكان المد القومي مضروباً مما لم يخلق مناخا لتيار ثقافي قومي. هذا إضافة الى ان التيار القومي العربي الكلاسيكي حتى لو وجد فانه لم يكن "حداثياً" بالمقارنة مع ذلك الفريق من المثقفين المتغربنين القادمين من الجامعات الاوروبية والاميركية بما لديهم من إطلاع على المدارس الفكرية الجديدة والحوارات على صعيد عالمي كالحديث عن والكتابة في مسائل التنمية والمرأة والحداثة والتخلف والتبعية والديمقراطية....الخ. لقد جاء هؤلاء بزخم ثقافي بهر مثقفي المقاومة الذين كان ارتكازهم على عدالة القضية ولم يطوروا فهما حديثا عصريا لطرح القضية كما لم يبنوا انفسهم ثقافياً. وعليه، احتل هؤلاء القادمون من الغرب اللوحة الثقافية بكل بساطة وما كان من مثقفي المقاومة‘لا ان اصطفوا ورائهم بكل

الصَغار الممكن. وبالطبع كانت جامعة بيرزيت موئل هؤلاء ليستخدموها في نشر الثقافة الغربية عن طريق الطلبة. وقد تكون المفارقة، وربما حالة التناقض الديالكتيكي وليس المفارقة، ان تتواكب هيمنة هؤلاء على الثقافة مع وصول الحركة الطلابية، ولا سيما في جامعة بير زيت، درجة من الجذرية أفلتت من عقال هيمنة م.ت.ف وتجاوزت هؤلاء المعلمين وإدارة الجامعة وطالبت بتعريب التدريس وتأميم المقصف ومراقبة المحاضرين الاجانب وتقليص عددهم. فقد انفجر الوضع عام 1975 –1977واحتل الطلبة الجامعة التي اغلقت ابوابها لاكثر من اسبوعين حيث تحصَّن الطلبة فيها وأقاموا غرفة عمليات سرية خارج اسوار الجامعة. كان المرحوم د. سليمان بشير المحاضر الوحيد الذي أيد الطلبة وبالطبع وجهت إدارة الجامعة اصابع الاتهام ضدي "كمحرض" للطلاب. وهكذا، لم تكن م.ت.ف ومثقفوها هم الذين كبحوا مدَّ تيار المثقفين المتأمركين–المتصهينين هذا، بل الحركة الطلابية الجذرية والتي نبتت بمعزل عن قيادة م.ت.ف وافرزت قادتها الميدانيين الذين كانت غالبيتهم من تيار ماركسي متقدم وغير تابع لِ م.ت.ف.[80]

لقد كتبت عن هذا التيار المتغربن في فترة السبعينات واوائل الثمانينات في مطبوعات عدة، ولا سيما ***البيادر الادبي*** عام 1978، ولاحقا في مجلة ***الشراع*** وتوقعت ان يكون هذا التيار هو الفريق المفاوض في التسوية مع الكيان الصهيوني الاشكنازي وهذا ما حصل.

بعد ثلاثة اشهرمن الغزو الاسرائيلي للبنان وخروج المقاومة من هناك الى تونس، اجتمع في المناطق المحتلة عدد من رؤساء البلديات والاكاديميين والمثقفين والتجار والصحفيين..الخ وكتبوا عريضة ملخصها ايضا انه لا بد من الاستغناء عن الكفاح

---

[80] اتهم د. سليمان بشير بأنه وراء ثورة الطلبة فتم فصله من العمل في جامعة بير زيت. وقد تمكنت الحركة الوطنية من لجم تعاطف الطلبة معه. اما المحاضرين فلم يحركوا ساكناً. بعدها عمل في جامعة النجاح في نابلس، ولكنه فُصل هناك بسبب كتابه النقدي والتحليلي ***"التاريخ الآخر"***. وبعدها عاش لفترة سنوات دون دخل حيث سكنه الشعور بالاضطهاد وعدم الحصول على حقه كمواطن في العمل. ولم يلبث ان فارق الحياة وهو في منتصف الاربعينات من العمر بالسكتة القلبية ليموت قهراً

المسلح وأن الصراع لا يحل إلا بالتفاوض. ولكنهم تراجعوا عن نشرها حين استشعروا موقف الشارع منها.[81]

وفي كانون الثاني لعام 1983 تم التوقيع على عريضة من نفس الفئات في المناطق المحتلة أُسميت "عريضة الياس فريج– رئيس بلدية بيت لحم سابقاً" وملخصها الاعتراف المتبادل بين الكيان الصهيوني الاشكنازي والفلسطينيين، لكن الوثيقة سحبت في اللحظات الاخيرة. [82]

تم عام 1983 لقاء في مستوطنة رحوبوت داخل الخط الاخضر بين مجموعة من المحاضرين بجامعة بير زيت(وهم سليم تماري، وريتا جقمان وخليل محشي (تشارلي) ونبيل قسيس– يجد القارىء ان هذه الاسماء تتكرر في التفاوض والتطبيع والعمل مع منظمات غير حكومية وشجب الكفاح المسلح وتعميق الاقليمية في مواجهة القومية العربية، وتاييد العدوان على العراق)، اجتمع هؤلاء في مستوطنة "رحوبوت" ومجموعة من الاكاديميين اليهود الاسرائيليين، واعلن الفريق الفلسطيني الى ذلك اللقاء بأن "اكثرية الشعب الفلسطيني على استعداد للتعايش مع اسرائيل في وضعها الحالي"[83] أي في حدود 1967. وعندما كتب بعض المثقفين الوطنيين والتقدميين نقداً لهؤلاء المتحاورين لاذ هؤلاء كعادتهم بالصمت التام، ولكنهم لم يغيروا من نهجهم.

وفي عام 1985 خرج الاكاديمي من جامعة بير زيت، سري نسيبة، باقتراح على الشعب الفلسطيني بأن يحول نضاله الى مطلب الحصول على الجنسية الاسرائيلية طالما ان الحصول على دولة مستقلة ليس ممكنا. وحيث ان الحركة الطلابية لم تكن قد فقدت ثوريتها بعد، فكان رد الطلبة عليه بأن ضُرب "علقة" في باحة الجامعة. لكن هذا لم يغير في مواقفه شيئا حتى اليوم. فقد شارك في "مبادرات" التسوية مع اسرائيليين . ويمكن تلخيص جوهرها جميعاً بأنه "يعظ" بالتنازل عن حق العودة للاجئين الفلسطينيين.

---

[81] انظر عادل سمارة، حوارات ووثائق المناطق المحتلة: هل هي بدايات نهج يميني جديد، في ***الشراع*** العدد 50، 15-2-1983. وتجدر الاشارة الى ان هذه المجلة قد اغلقت في نفس العام. وقد وجهت لها الرقابة العسكرية الصهيونية 60 تهمة خرق للرقابة العسكرية ومن بينها ستة مقالات لي.

[82] عادل سمارة نفس المصدر.

[83] عادل سمارة، نفس المصدر.

وفي الاشهر الاولى للانتفاضة الاولى، أي أوائل عام 1987 عقدت احدى القنوات الفضائية الاميركية حوارا بين فلسطينيين هم (حنان عشراوي، وحيدر عبد الشافي وصائب عريقات) وبين اسرائيليين، وكان اللقاء على الهواء حول الانتفاضة وتطورات الصراع. وتكمن حساسية هذا اللقاء بأنه انعقد في الوقت الذي كان جيش الاحتلال يصرع المنتفضين بكل الوحشية الممكنة في حين بدا المتحاورون كنموذج على علاقة الناس "المتحضرين" مع بعضهم البعض، وهو ما يُبرز المنتفضين كأناس ضد السلام.[84]

يمكننا رد جزء من سلوك مثقفين من هذا الطراز، او سلوك بعضهم الى وجود قناعات عندهم بما أُطلق عليه ذات يوم "ديمقراطية الاحتلال". كتبت فلورا لويس في مقابلة لها مع مثقفين فلسطينيين من المناطق المحتلة ما يلي: "يتطوع المثقفون الفلسطينيون بالقول انهم قد تعلموا من اسرائيل حتى تحت الاحتلال ما هي الديمقراطية، ما هي حرية الصحافة، وانهم لن يستسلموا للاوتوقراطية الاردنية".

إذا صح ان لويس قد قابلت مثقفين فلسطينيين من هذا الطراز حيث لم تذكر اسماءً، ونرجح من جانبنا بانها فعلت، فإن العبرة المستخلصة من هذا بأن مثقفين من هذا الطراز متخارجين بقرار او بثمن وأنهم في أحسن وأطيب التفسيرات مجرد تلامذة لاساتذتهم الراسماليين الغربيين والصهاينة. يقول ماركس في مناخ مشابه: " وما يزال الاقتصاد السياسي في المانيا حتى الساعة علماً غريباً...وظل اساتذتنا تلامذة".[85] لكن

---

[84] لقد زارني في منزلي الفريق التلفزيون الاميركي كي اشارك في هذا اللقاء. وابديت لهم وجهة نظري االرافضة لحوار هو تطبيعي اولا وثانيا، كي يُبرز المشاركون في الانتفاضة كأعداء للسلام. وهناك قال لي الاميركي تيد كوبل، إن هناك فلسطينيين مثل حنان عشراوي يشترطون مشاركتهم بمشاركتك لأنك قد تكتب ضدهم!. فقلت له لتطمئن السيدة عشراوي، فلم تعد بيدي وسائل للكتابة حيث اصبحت كافة الصحف بيد قيادة م.ت.ف. ومنه عرفت اسماء المشاركين فالتقيت في اليوم التالي انا وعودة شحادة بالمرحوم بشير البرغوثي امين عام الحزب الشيوعي الفلسطيني وأبلغته رأيي بعدم المشاركة وطلبت منه ثني حيدر عبد الشافي عن المشاركة. ووعد بشير بذلك، وبعد يومين كان السيد عبد الشافي مشاركا في اللقاء!

[85] كارل ماركس، ***راس المال***، المجلد الاول والثاني، بالعربية، ترجمة محمد عيتاني، المقدمةن ص 12.

ففـــي مقابلة اجراها خالد الحسن، الذي كان المثقف والمنظر اليميني الاول في صفوف السلطة الفلسطينية، مع وولتر روبي عن صحيفة جيروزالم بوست الاسرائيلية أيام انعقاد مؤتمر المجلس الوطني الفلسطيني الذي اعلن فيه عن اقامة الدولة الفلسطينية عام 1988 قال الحسن ردا على سؤال:

"لماذا تصدر عن المجلس الوطني الفلسطيني تصريحات غامضة عن الموقف من قراري الامم المتحدة 242 و 338؟"

قال الحسن: لا بد لنا من اختيار الكلام بعناية...ولا ننسى اننا نبيع هذه الامور لشعبنا. يردنا هذا الحديث الى الوراء ما يزيد على نصف قرن لنسمع من أسلاف خالد الحسن وقد قالوا ما قاله وعن نفس القضية، القضية الفلسطينية. ففي عام 1937، القى حكمت سليمان رئيس الوزراء العراقي خطاباً في المتظاهرين في بغداد المحتجين على قرار لجنة "بيل" البريطانية التي أوصت بتقسيم فلسطين. وفي الخطاب نقد تق□ير اللجنة المذكورة. وإثر ذلك زار السر إي. كلارك كير، السفير البريطاني في بغداد دار رئاسة الحكومة العراقية والتقى

هؤلاء المثقفين لم يعرفوا اصلا، كي يشرحوا، للسيدة لويس ان المقالات والاخبار وحتى إعلانات الوفاة كانت تمنع من قبل الرقيب العسكري "الديمقراطي" الاسرائيلي. نعم لأن هؤلاء لم يكتبوا ما يمكن ان يغضب منه الاحتلال بل طالما شاركوا في كتابات مشتركة في كتب ومجلات مع صهاينة من طراز مجلة Israel & Palestine ناهيك عن مراكز الابحاث والمنظمات غير الحكومية المشتركة.

عندما حصل العدوان الاميركي المعولم على العراق عام 1991 كتب مثقفوا التسوية في الصحف المحلية مؤيدين هذا العدوان. فقد كتب كل من د. جورج جقمان وغسان الخطيب و د. صالح عبد الجواد –وهم من جامعة بير زيت– و د. حيدر عبد الشافي. وكان هؤلاء يكتبون على تواصل مع كتابات إدوارد سعيد ضد العراق وهو الدور الذي تواصل حتى اللحظة، ولا سيما ضد القومية العربية. لقد كان هؤلاء المثقفين جزءاً من تيار واسع في المثقفين العرب. ولكن هؤلاء يعانون اليوم من حرج شديد حيث تتضح نوايا الولايات المتحدة الهادفة الى تدمير العراق وأن الامر لا علاقة له بالكويت او بالديمقراطية. ولو كان الامر متعلق بالديمقراطية لوجب اليوم شن حرب على معظم دول العالم وعلى الولايات المتحدة حيث ان رئيسها وصل الى الرئاسة بتزوير مكشوف! لقد اجريت إبان العدوان على العراق مقارنة محدودة بين كتابات عن هذا العدوان ونشرتها في جريدة الشعب المقدسية (لم احتفظ بنسخة منها) ووجدت ان:

. النساء اللائي كتبن كانت اكثريتهن مع العراق.

. ولكن الجيل القديم من النساء كان باكثريته مع العراق.

رئيس الوزراء في مكتبه في 17-7-1937 استنادا الى التعليمات التي تلقاها من وزارته. ويذكر كلارك ان حكمت سليمان انزعج تماماً عندما علم بالغرض من الزيارة وأظهر رغبة في الاستقالة والتخلي عن الحكم. وقد اعتذر له حكمت سليمان بأنه لم يكن ينوي إثارة عرب فلسطين، ولكنه كان يريد السيطرة على الحركة ولو لم يقم بذلك العمل لخرج الوضع من يده تماماً، وأنه ليس باستطاعة اية وزارة عراقية البقاء في الحكم مالم تقم بمثل هذا الاجراء.

قد لا يكون اللافت للنظر ما قام به السفير، ولا اعتذار رئيس الوزراء، ولكن مجرد زيارة السفير لرئيس الوزراء وقول رئيس الوزراء انه يرغب في الاستقالة تعطيان صورة واضحة عن الحاكم التابع. ولكن، هل كان خالد الحسن كمثقف وسياسي بل وكافة القادة الفلسطينيين الذين طالما تحدثوا بلغتين ووقفوا موقفين او مواقف، هل كانوا تابعين لسلطة الكيان الصهيوني او للادارة الاميركية دون ان ندري!.

قبل الغزو الاسرائيلي للبنان عام 1982 بعدة ايام عقد اجتماع في لندن ضم 24 فلسطينيا من رجال الاعمال والمال والمثقفين وصدر عنه بيان مفاده ان الصراع بين الشعب الفلسطيني واسرائيل لا يمكن حله عسكريا. وبالطبع، هذا ما رددته ولا تزال المؤسسة الاميركية الحاكمة والمؤسسة الصهيونية الاشكنازية. كما لم يحدد البيان على اية اسس يمكن لدعاة الطرق السلمية ان يتفاوضوا، وتحديداً هل سيحصلون على حق العودة بالمفاوضات. بعد هذا البيان بإحد عشر عاماً وقّع عرفات اتفاق أوسلو، وفي عام 2000 كانت الانتفاضة الثانية.

. وكان معظم من انتسبوا للحزب الشيوعي (د. حيدر عبد الشافي، وغسان الخطيب) ضد العراق.

. معظم الاكاديميين (مثلا د. صالح عبد الجواد) ضد العراق.

وما اعنيه بضد العراق، اي تاييد العدوان سواء بالتصريح او التلميح باعتبار العدوان "تأديباً" للرئيس العراقي صدام حسين الذي "خرق" الشرعية الدولية. والمهم في هذا الصدد ان معظم هؤلاء الذين كتبوا ضد العراق انتهوا كمفاوضين، بل دعائم اساسية في التسوية! ترى هل هذه الاشياء صدفة أم بترتيب؟

في الوقت الذي اشتعلت فيه الانتفاضة الفلسطينية الاولى أُصيب الممولون الغربيون بسُعار احتواء هذه الانتفاضة عبر كافة الوسائل ولا سميا التمويل. ومن هنا تتجلى اهمية المنظمات غير الحكومية لهم وكذلك الاكاديميين والمثقفين الذين ربوهم منذ سنين واقاموا لهم منظمات غير حكومية تحت اغطية وستائر مراكز ابحاث ومراكز قياس الرأي وتعليم الديمقراطية، وعلاقات النوع "الجندر"، ومنظمات المجتمع المدني...الخ. من هؤلاء الاشخاص تكونت ما اسميت "الطواقم الفنية" وهي لجان انشأها د. سري نسيبة في نهاية الثمانينات واشرفت عليها الدول الاوروبية الغربية ومهمتها إعداد كوادر للتفاوض وحمل مهام ادارية في مشروع التسوية. لذلك، ما ندران نجد مثقفا لبراليا غربيا لم يكن، ولا يزال، له دور إما في احد طواقم المفاوضات او في انشطة التطبيع الثقافي مع المثقفين من الكيان الصهيوني الاشكنازي....الخ.

اذكر انه في اعقاب توقيع اتفاق باريس الاقتصادي بين سلطة الحكم الذاتي والسلطة الصهيونية الاشكنازية، كان المفاوضون الفلسطينيون من الاكاديميين بالطبع، عُقدت ندوة ضمت مؤيدين ومعارضين للاتفاق وكنت احد المشاركين. قال لي أحد المشاركين (سألني ان لا اذكر اسمه): "كنا كلما اعترضنا على مطلب أو صيغة اسرائيلية مع المفاوضين الاسرائيليين تُحال الى رئيسي الوفدين احمد قريع وابراهام شوحط، وفي النهاية تمشي الصيغة الاسرائيلية". يكشف لنا هذا فُصام الشخصية لدى المثقف حيث يقوم بما لا يقتنع به. فهو في العمق مع شعبه، ولكن وسيلة "الانتاج" لديه،

أي الثقافة هي الدجاجة التي تبيض ذهباً. هنا لا تقوى عواطفه الوطنية على التضحية بالذهب من اجل الوطن!

في إحدى جولات مفاوضات طابا، سألني صديق مدعو للمشاركة عن رأيي في ذلك. قلت له إذا كانت المسألة في حدود رأيي، فالموقف واضح. لكنه ذهب. أخذ، كما اخبرني لاحقاً، وثائق وتفاصيل وجهز نفسه جيداً وجادل الخصم بقوة. وعندما ذهب بعد اسبوعين للحصول على تصريح للوصول الى طابا "كارض مصرية" للمشاركة في الجلسة التالية، قال له المسؤول الاسرائيلي:

. أنت لست عضو في الوفد.

قال: ولكنني كنت قبل اسبوعين

قال: لا، انت لم تكن هناك، هل فهمت، انت لم تشارك!.

وهكذا، عاد الصديق، كأن لم يكن.

هذه عيِّنة عما عرفته أنا شخصياً رغم انني معارض للتسوية، فكيف لو كنت من أهلها ومؤتمن على أسرارها؟ بالتأكيد ان ما عرفته هو فقط اجزاء بسيطة من قمة جبل الجليد.

لذلك، ليس من قبيل الانصاف نسب كارثة التسوية للقيادة السياسية وحدها. فالمثقفون والاكاديميون ومدراء المنظمات غير الحكومية لعبوا دوراً بارزا في تسويق التسوية وفي التغطية على الجوانب الرهيبة فيها بتنازلهم حتى عن لعب دور تكنوقراطي بوسعه كشف المخاطر. وهكذا، تكونت دعائم التسوية في اوساط شعبنا من:

. شريحة الراسمالية البيروقراطية المكونة من قيادة م.ت.ف التي من خلال وضع يدها على الموارد المالية ل م.ت.ف بما فيها الضرائب المجباة من الفلسطينيين العاملين في الخليج لعشرات السنين تحولت من مناضلين ينتمون الى الطبقة الوسطى الى راسماليين ليس بالفكر فقط بل بالامكانات.

. شريحة الراسمالية المالية في الشتات والتي وطنها هو رصيدها المالي وليس دونمات في يافا او حيفا. وهذه الشريحة تفتح خطوطاً مع كافة الانظمة السياسية بدءا من

واشنطن وحتى دول الخليج. وهي منافسة بالطبع للقيادة السياسية الخارجة من رحم م.ت.ف وهي التي عقدت اجتماع لندن عام 1982 الذي اشرنا اليه اعلاه وكان هدفه خلق قيادة بديلة لولا ان عرفات تمكن من مساومتها ووعدها بحصة تليق بحجمها المالي في اية تسوية مقبلة. ربما لهذا السبب حصلت شركة باديكو في اعقاب التسوية على امتيازات هائلة في الضفة والقطاع.

. شريحة الراسمالية المحلية . المتعاقدين من الباطن: وهذه الشريحة ذات ارتباطات اقتصادية قوية براس المال الاسرائيلي حيث بدأت ذلك منذ عام 1968 .[86]

. اما الشريحة الرابعة فهي المثقفون والاكاديميون ومدراء المنظمات غير الحكومية الذين كانوا هم طواقم التفاوض ومستشاري المفاوضين "وأية استشارات" وهم انفسهم الذين مارسوا مسلسل التطبيع الثقافي مع المثقفين الصهاينة الاسرائيليين حتى اليوم[87]. وينقسم جذورياً هؤلاء الى قسمين:

الفريق الاول: مثقفون واكاديميون متغربنون في الاصل.

الفريق الثاني: مرتدون عن القوى اليسارية بعد تفكك دول الاشتراكية المحققة[88].

ان رأس المال مساوم بالضرورة حين يتعلق الامر بالسعي من أجل الربح الاقصى، فما بالك اذا تعلق الامر بما هو في اليد أصلاً.

في اعقاب مؤتمر مدريد للتسوية، اتصل بي الصديق د. روميل سوداح، محاضر بجامعة بيت لحم، وقال ان شخصا ما يريد الالتقاء بي. التقينا في مقهى النوتردام في نقطة تفصل القدس الشرقية عن الغربية. قدم الرجل نفسه كرجل اعمال من بلدة "بيت أُمَّر –منطقة الخليل" وان له اعمال في السعودية وامريكا وهو شريك في اعمال مع

---

[86] حول التعاقد من الباطن راجع عادل سمارة، 1991، كتاب ***الراسمالية الفلسطينية***.

[87] حول الاصرار على التطبيع وربما التحسر عليه، انظر ندوة مجلة ***الدراسات الفلسطينية***، في العدد 47 صيف 2001، ص ص 42-58. وقد شارك فيها مصطفى البرغوثي، وصالح عبد الجواد وممدوح نوفل وجميل هلال، وأدار الندوة عصام نصار.

[88] انظر بهذا الصدد كتاب ***رأس المال يعيد اصطفاه الطبقي***، عادل سمارة، منشورات مركز المشرق/العامل للدراسات الثقافية والتنموية 1993.

السيد منيب المصري. وقال ان هدف اللقاء هو اقامة مركز لدراسات الجدوى أكون مديراً له وانهم سيقوموا بدفع تكاليف التأسيس والمصاريف الجارية والرواتب...الخ، وأن أول دراسة مطلوبة هي لانشاء شركة الاتصالات الفلسطينية "الهواتف...الخ". وهذا يعني ان هذه الشركة ستأخذ الامتياز من الشركة الاسرائيلية (بيزك)، ومن يدري ما هي حدود الشراكة. رفضت الدور باعتباره تطبيعاً من الدرجة الاولى وانفض اللقاء. وها هي كافة اتصالات الفلسطينيين اليوم عبر "شركة الاتصالات الوطنية الفلسطينية". وبالمناسبة، فإن كلفة الاتصالات الهاتفية في الاراضي الخاضعة للسلطة الفلسطينية اعلى بكثير من الكلفة داخل دولة الكيان الصهيوني رغم الفارق الهائل بين دخل الفرد هنا وهناك.

ملحق رقم 1

وثيقة او عريضة ال 55 المنشورة يوم 19 حزيران 2002
نداء ملح لوقف العمليات الانتحارية

نحن الموقعين ادناه، نوقع هذا البيان شعورا بمسؤوليتنا الوطنية على ضوء الوضع الخطر الذي يحيق بالشعب الفلسطيني، فاننا ندعو الاطراف التي تقف خلف العمليات العسكرية التي تستهدف المدنيين في اسرائيل ان يعيدوا التفكير في سياساتهم والتوقف عن دفع شبابنا ليقوموا بهذه العمليات. تؤدي القنابل الانتحارية الى تعميق الكراهية وتعميق الهوة بين الفلسطينيين وشعب اسرائيل. كما تدمر ايضا امكانات التوصل الى تعايش سلمي بين الطرفين في دولتين متجاورتين.

نحن نرى ان هذه القنابل لا تساهم في انجاز مشروعنا الوطني الذي يدعو الى الحرية والاستقلال. وعلى العكس، فانهم يقوون اعداء السلام في الجانب الاسرائيلي ويعطون حكومة اسرائيل العدوانية بقيادة شارون المبرر للاستمرار في حربها القاسية ضد الشعب، وهي الحرب التي تستهدف اولادنا، وشيوخنا، وقرانا، ومدننا، وآمالنا ومنجزاتنا الوطنية.

لا يمكن النظر الى العمل المسلح كامر سلبي او ايجابي بمعزل عن السياق والوضع العام. يجري تقييمها فيما اذا كانت تنجز الاهداف السياسية. وبناء عليه، هناك حاجة لاعادة تقييم هذه الاعمال اخذاً بالاعبار انها تدفع المنطقة نحو حرب مستدامة بين الشعبين يعيشان في الارض المقدسة سوف يقود الى دمار المنطقة باسرها. اننا لا نرى اي منطق، او اي هدف انساني او تبرير سياسي في هذه الاهداف.

الموقعون:

فيما يلي تواقيع بعض المثقفين الفلسطينيين والشخصيات العامة الذين وقعوا هذا البيان:

د. سري نسيبة، د. حنان عشراوي، صالح رأفت، صلاح زحيكة، ممدوح نوفل، حنا سنيورة، د.محمد اشتية، ابراهيم قندلفت، د. اياد السراج، د. موسى البديري، هدى الامام، د. مروان ابو الزلف، سمعان خوري، د. سعيد زيداني، د. أمية خماش، د. جاد اسحق، د. مناويل حساسيان، صلاح عبد الشافي، شاهر سعد، د.محمد دجاني، عماد عواد، فضل طهبوب، ماجد كسواني، تيسير الزبري، د. احمد مجدلاني، د.طالب عواد، خضر شقيرات، زاهي خوري، ماجد ابو قبع، إيهاب بولص، د. عصام نصار، د. سليم تماري، د.سعاد العامري، د.آدم ابو شرار، د. ريما حمامي، صبحي الزبيدي، د. منذر دجاني، أسامه ظاهر، سيمون قبه، جيانا ابو الزلف، يوسف ظاهر، جمال زقوت، د. صالح عبد الجواد، د. نظمي الجعبة، د. جميل هلال، د. عرفات الهدمي، د. للي فيضي، د.زكريا القاق، آمنه بدران، د. علي قليبو، مروان ترزي، د. رجائي دجاني، عيسى قسيسية، هاني المصري، د.جمانة عودة، لوسي نسيبة، عبد القادر حسيني، زهره الخالدي، هشام عبد الرازق، ابراهيم الدغمة، علي دخل الله، جميل السلحوت، خميس ابو ندى، داود كتاب، سنا عنبتاوي، طلال ابو عفيفة، الاب رائد ساحلية، روث مطر–خوري، د. اسامة اباظة، د. ناصر الطيبي، د. سامي يعيش، د. بلال الشافعي، هيام الجعبة، عادل زعنون، د.انور مسودة، واصف شكوكاني، أسامة جرار، خالد حوراني، د.سعيد الطريفي، سائد توفيق بسيسو، محمد ابو عطوان، د.فضل عاشور، توفيق اسماعيل حسين، مصطفى بشارات، مفيد علمي، جوناثان كتاب، سني خوري، داود عويس، جميل ظاهر، سونيا الزبن، سناء الخيري، إيناس المصري، حكم كنفاني، محمد الكاشف، اسامة سامي طه، سهيل طه، د. حاتم طه، رامي طهوب، رامي الخالدي، ندا الشوا، راوية طهبوب، ايوب الحوامدة، عبد الكريم ابو شعبان، محمد ياغي، علي ابو شهلا، وليد علي صيام، الياس حنا طمس، د. مجدي المالكي، المحامي جلال خضر، د. هديل القزاز، ماهر جواد فرح، عادل رويشد، احمد الرفاعي، عمر الخطيب، نزار المغربي، ايمن جوعانه، عميد برهم، زهير فهمي ابو رمضان، محمد فارس، معتز ابراهيم، بهاء العالم، د. ساميه حليلة، حياة كنعان، عصام بدر، سوسن حليلة، سميرة

حليلة، حمادة الفراعنة، محمد بلبول، إياد علي بدوي، داود الديك، محمد فوزي، عامر قواسمي، اشرف العملة، جميل ابو يوسف، عزام الحلواني، عبد الغني سلامة، خلود بدر، محمد اسعد، عبد العزيز الدريدي، سعود السويركي، زهير العيلة، انور منصور، خالد عبد الرحمن حمدان، مالك سليمان السيد، توفيق ابو حرب، أيمن جيتاوي، سمير عبد الفتاح، محمد كراره، ايوب تكروري، عبد الله عيد، ابراهيم سعيد، جمال سعيد، معن ابو بكر، يونس شلبي، سامي ابو ديه، عبد الحكيم طوطح، خضر سلامه، سمير الشريف، حاتم المكحل، نجاح رفيدي، د. سالم جبارين، د. ابراهيم خميس، عبد اللطيف ابو سيف، د. حسن شعبان، د.محمد غضية، سفيان احمد عدوي، ربجي طلب العاروري، محمد احمد عدوي، فؤاد الكردي، رامي راضي رضا، نعيم نصر، محمد علي عثمان، عيسى مجلتون، سعيد ابو اماره، عادل يوسف سليم، هلال عطا المصري، عمر محمد السيسي، جمال سعيد الجمله، سعيد الخربان، درويش الصباغ، نهاد العابودي، احمد الشرفا، حمزه الزين، محمود الصباغ، صبحي النمنوم، وليد شهلا، محمد النبيه، خضر ابو صوي، سمر الهواري، اكرم العواوده، فتحي حسين الشنطي، انور عمران النابلسي، د. احمد صبح، احمد ابو غربية، محمد ابو غربية، راضي حسنه، د. غسان عبد الله، غازي يوسف مخالفه، عمران ابو الهوى، حامد محمد حبوش، ماهر حبوش، علي حبوش، د. فتحي ابو مجلي، مي ابو مجلي.

ملاحظة: هذه النسخة مترجمة عن موقع شبكة الانترنت للاعلام العربي.

http;/www.amin.org/eng/uncat/2002/jun/jun19.html

تجدر الاشارة هنا الى ان الموقعين على هذا البيان ينتمون في الغالب الى مجموعتين:

الاولى: المثقفين المتخارجين (مثقفو اميركا والمنظمات غير الحكومية)

والثانية: فئة اليساريين سابقا سواء من منظمات الشعبية والديمقراطية والحزب الشيوعي.

ثبت ببعض المصطلحات

الاشكنازية:

حسب التعريف القاموسي فالاشكنازية هي وحدة من فرقتين من اليهود، وهي الفرقة القادمة من شرق اوروبا والتي تتحدث اليديش. لقد هاجر الآلاف من هؤلاء للاستيطان في فلسطين. ان الاشكنازيين هم اليهود الاوروبيين البيض الذين لعبوا دورا رئيسيا في اقامة "اسرائيل". ان الاشكنازية هي التي بلورت الايديولوجيا الصهيونية الاستيطانية. على ان استخدامنا لهذا المصطلح مقصود به الاشارة الى ان الطائفة الاشكنازية هي النخبة الحاكمة في الدولة الصهيونية، وهو امتياز لها على طائفة اليهود الشرقيين (المزراحيم).

إعادة التثقيف:

مشروع راسمالي غربي، وقطري عربي هدفه إحداث إختراق ثقافي وسياسي في الطبقات الشعبية العربية بهدف تعميق ايديولوجيا السوق، واستحالة مقاومة رأ س المال والعولمة، وتعمي القطرية على حساب الانتماء القومي والوحدوي للامة العربية وبالطبع استحالة الثورة. ويكون المثقفون هم حاملوا هذا المشروع. بكلمة اخرى، فإن إعادة التثقيف هي مشروع الثورة المضادة حيث يقابله في الفكر الثوري مشروع الثورة الثقافية الذي انجزته الثورة الصينية.

التمفصل:

مصطلح مأخوذ من الاقتصاد السياسي ويعني تعايش اكثر من نمط انتاج مع بعضها البعض حيث توجد وتعمل في نفس الوقت، ولكن يكون هناك نمطا مهيمناً تتمفصل، اي ترتبط وتتبع له الانماط الاخرى الاقل شأناً. وعليه، حينما نقول من تمفصلات الاقتصاد الراسمالي، اي الانماط المرتبطة به والعاملة بمقتضى محركه الاساس.

التخارج:

والمقصود هنا وجود توجه وقرار وقناعة بالارتباط بالخارج بعيدا عن الواقع المحلي (القومي). وعليه، يتصرف المثقف وكأنه لا ينتمي الى مجتمعه حيث تكون اطروحاته السياسية وعلاقاته مرتبطه بالاجنبي، او بخارج بلاده.

القطرية:

وهي اتجاه سياسي يُطلق في الوطن العربي على قوى سياسية وطبقية ذات نزعة تجزيئية وانفصالية في الاقطار العربية. انه اتجاه مضاد للمشترك القومي العربي ، اي مضاد للقومية العربية وبالطبع مضاد للوحدة العربية. يلتزم هذا الاتجاه بنتائج اتفاق سايكس–بيكو سيىء الصيت. وبكونه قطري فهو متقاطع ومتحالف مع الطبقة الراسمالية الكمبرادورية الحاكمة في معظم الاقطار العربية التي تعيش على ارتباطها بالاجنبي، وبالتالي فهي ضد المشروع النهضوي والتنموي العربي، اي ضد التنمية بالحماية الشعبية.

المبنى الاجتماعي للتراكم:

نقصد بهذا الطبقات والشرائح المجتمعية التي تتحكم بالفائض المتحصل في بلد معين في حقبة معينة وضمن تشكيلة اجتماعية معينة، حيث يتحول الفائض الى تراكم راسمالي تستفيد منه وتتحكم به وتوزعه فيما بينها، بل وتحتكر كلا من بزل الفائض وحيازة التراكم والتصرف به. انها التحالف الحاكم ولكن، هذه المرة، من مدخل او على ضوء موقع هذا التحالف من عملية تراكم راس المال باعتبار رأس المال علاقة اجتماعية طبقية.

الانسحاب الى الداخل:

نقصد بالانسحاب الى الداخل قيام طبقة او طبقات من مجتمع معين بتقليص واعٍ لسلوكها الانتاجي او لحاجاتها الاستهلاكية التي تقدمها او تشتريها من الخارج، وتتجه بالتالي للعمل او الشراء من السوق المحلي وذلك كخطوة اساسية في مشروع تنموي قومي يهدف الى فك الارتباط بالاجنبي وفك التبعية. لقد قامت الطبقات الشعبية في اراؤاضي المحتلة في الانتفاضة الاولى بتبني هذه الخطوات التي اعطت نتائج تنموية باهرة حيث قاطعت سوق العمل والمنتجات الصهيونية.

استدخال الهزيمة:

نقصد به تدهور الموقف النضالي بمختلف مستوياته (السياسية والاقتصادية والثقافية) لطبقات معينة او احزاب او انظمة حكم الى درجة ان يتصرف الشخص او الحزب او الطبقة باعتبار الهزيمة هي قدره المحتوم وحياته اليومية. انها حالة انعدام المقاومة. وهي حالة تتقاطع مع متطلبات إعادة التثقيف وخاصة في حقبة العولمة.

تسمية مأخوذة اساسا من البرتعالية. أما كاصطلاح في الماركسية فقد استخدمت لأول مرة خلال الثورة الصينية.
تتكون عمليا من وكلاء الشركات الاجنبية مما يجعل دورها هو تخريب الصناعات المحلية عبر خنقها بتدفق الانتاج الاجنبي وباسعار منخفضة. وهي طبقة يقترن وجودها بوجود انظمة حكم تابعة تسهل دور الكمبرادور وبالتالي يخلق تحالف طبقي بينها وبين الطبقة الحاكمة.

البرجوازية البيروقراطية:

طبقة او شريحة سياسية في الاساس اكثر منها مالكة اقتصاديا. صحيح ان دورها مأخوذ اساسا من الدور المكتبي والعمل الروتيني، لكن هذه الطبقة اخذت تلعب دورا في الحكم من جهة وفي الاقتصاد من جهة ثانية فقد قاد الفساد والقمع الى تعميق وتعميم دور الدولة (السلطة الحاكمة) في الاقتصاد .

الاستقطاب:

ان الراسمالية استقطابية بطبيعتها بمعنى ان النظام الراسمالي العالمي المنقسم الى مركز ومحيط، يؤكد على بقاء المحيط متخلفاً والمركز متقدما. يُصر مركز النظام العالمي على إبقاء محيط هذا النظام متخلفاً. ، بمعنى انه يفترض، لا بل يشترط لتطوره عدم تطور بلدان المحيط. اذن ترفض الراسمالية تجانس العالم، بل تقوم على تأبيد انقسامه الى مركز ومحيط. ان توسع الراسمالية استقطابي اذن. وعليه، فما العولمة سوى تمويه للاستقطاب ووعظ بتطور موهوم للمحيط. وهو الوهم الذي يتجلى في تبني سياسات من طراز "اللحاق" و "إعادة التصحيح الهيكلي"...الخ.